

التطرف العلمانى في مواجهة الإسلام

(نموذج تركيا وتونس)



د. يوسف القرضاوى

دار الشروق

طبعة الشروق الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

د. يوسف القرضاوى

التطرف العلمانى في مواجهة الإسلام

(نموذج تركيا وتونس)

دار الشروق

قبل المقدمـــة

هذا البحث كتبته استجابة للأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تمثل فيه كل الدول الإسلامية.

وقد أرادت الأمانة العامة للمجمع أن يخرج عن الموضوعات التقليدية للفقه، أو التي حصر فيها الفقه التقليدي، وسجن فيها أهل الفقه أنفسهم، من حيث يشعرون أو لا يشعرون؛ فطلب من الأعضاء والخبراء المشاركين أن يبحثوا في قضيتين كبيرتين، خارج القضايا المعتادة من قضايا المعاملات أو العبادات أو المتعلقة بالطب، ونحوها. وهما: قضية «الوحدة الإسلامية» وقضية «الإسلام والعلمنة»، ليلقيا في جلسة المجمع التي تعقد في «دولة البحرين» في أكتوبر عام ١٩٩٨م.

وكلفني صديقنا الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة الأمين العام للمجمع أن أكتب في الموضوع الثاني (الإسلام والعلمنة).

وكنت مترددا في أول الأمر، فقد تناولت الموضوع في أكثر من كتاب لي، ثم أفردته بكتاب خاص سميته «الإسلام والعلمانية وجها لوجه». وذلك، بعد المناظرة الشهيرة التي عقدت في «دار الحكمة ـ مقر نقابة الأطباء» في القاهرة بين الإسلاميين والعلمانيين؛ وقد مثَّل العلمانيين محامي العلمانية الشهير الدكتور فؤاد زكريا، ومثَّل الإسلاميين الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، والفقير إليه تعالى.

وكان صوت الإسلاميين هو الأعلى، وحجتهم هي الأقوى. والحق أبدا أبلج، والباطل لجلج، والإسلام يعلو ولا يعلى، وإن حاول فؤاد زكريا أن يتملص من الهزيمة، فلم يفلح.

ومع هذا، استخرت الله وتوكلت عليه، ورأيت أن موضوع العلمانية من الأهمية والخطر بحيث ينبغي أن يُتناول أكثر من مرة، وبأكثر من أسلوب، حتى يتبين الحق من الباطل، ويهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيَّ عن بينة.

وقد ركزت في هذا البحث على «العلمانية المتطرفة» ذات الأنياب والمخالب، التي تفترس الإيمان، وتفترس الإنسان، كما في العلمانيات الشيوعية القاهرة للشعوب، الساحقة للفطرة، المعادية للدين. وقد أراح الله البشر من شرها في أكثر بلاد العالم، وخصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، التي تغيرت أنظمة الحكم فيها، ولم تتغير ـ للأسف ولأمر مبيت ـ أنظمة الحكم في الجمهوريات الإسلامية التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي.

وقد ألقيت في بحثي الضوء الكاشف على العلمانية المتطرفة المعتدية المفترسة في بلدين إسلاميين ـ في الأصل ـ ويُحسَبان على الليبرالية، وعلى بلاد «العالم الحر». تجسدت فيهما هذه العلمانية الشرسة، التي أسفرت عن وحشيتها، وكشرت عن أنيابها، وكشف اللثام عن حقيقتها. وهما: النموذج العلماني التركي، والنموذج العلماني التونسي.

في الموعد المقرر لجلسة المجمع، حضرت ومعي البحث مطبوعا، وأعطيته لسكرتارية المجمع، لتصويره وتوزيعه على المشاركين. وكان موعد إلقائه في الجلسة الأولى من صباح اليوم الثاني (الأحد) لانعقاد المؤتمر. وقد وفقني الله تعالى لتلخيص البحث تلخيصا حسنا، وإلقائه إلقاء مؤثرا، شد انتباه الحاضرين، حتى أتيت على النموذج التركي، فلم يحظ باهتمام أحد، حتى العضو الذي يمثل تركيا في المجمع لم يعلق.

فلما جئت إلى النموذج التونسي، وبدأت أسرد الوقائع الهائلة، إذا بعدد من الوجوه تتغير، وشفاههم ترتعش، وعيون بعضهم تزيغ، وقلوبهم تغلي. وهؤلاء هم الإخوة التونسيون الذين يحضرون المجمع ضيوفا عليه، وحتى السفير التونسي في البحرين. ولكنهم كتموا أنفاسهم، وصبروا على مضض، بعد أن زاغت منهم الأبصار، وبلغت القلوب الحناجر، حتى انتهيت من البحث.

وطلب منهم التعليق من طلب من رئيس الجلسة ورئيس المجمع الشيخ الدكتور بكر أبو زيد حفظه الله. وكان أول المعلقين هو صديقنا العلامة الشيخ محمد المختار السلامي مفتي تونس وممثلها في المجمع، الذي أعلن أن تونس لا يزال دينها الرسمي الإسلام، وأن المسجد الذي يصلي فيه يزداد رواده يوما بعد يوم، وأن الإسلام لا يزال بخير في تونس، وأن على الإخوة العلماء أن يراعوا مآلات الأفعال حين يتكلمون عن هذه الأوضاع، إلى آخر ما قال.

ولم يتسع وقت الجلسة الأولى ليعلق أحد غير الشيخ محمد مختار السلامي، حفظه الله.

وثار ثائر المجموعة التونسية في المجمع، وتقدموا إلى رئيس المجمع، يلتمسون منه حذف بحثي من مضبطة المجمع، واتصلوا بالشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية بالبحرين وراعى دورة المجمع، يطلبون إليه أن يتدخل بنفوذه لحذف البحث. وعلمت أن السفير التونسي بعد عودة أمير البحرين من العلاج بالخارج طلب إليه ذلك.

وفي جلسة المساء، صال التونسيون وجالوا. وقد كنت غائبا، حيث كنت مرتبطا ببرنامج «الشريعة والحياة» في قناة الجزيرة في قطر في اليوم نفسه. ولكن لم يستطع واحد من المعقبين أن ينكر واقعة من الوقائع التي ذكرتها في تقريري عن تونس.

وبعد عودتي في اليوم التالي إلى البحرين الشقيقة، وجدت الصدى عاليا لبحثي عن العلمانية، وتعرية النموذج التونسي، والكشف عن جرائمه المخبأة عن الأعين، والمتفق على التعتيم عليها. وأمسى هذا البحث وهياج التونسيين عليه هو حديث المثقفين في البحرين لما يجري في جلسات المجمع.

وقد كشف لي ذلك عن حقيقتين مهمتين:

الأولى: هو أن أولئك المشايخ المتمسحين بالسلطة، المقيدين بسلاسلها، سواء أكانت سلاسل الخوف أم سلاسل الطمع، قد رأيتهم ترتعد فرائصهم، وتصطك أسنانهم، خوفا أن تعاقبهم السلطة على ضعف موقفهم مما سمعوا، فلهذا حاولوا أن يثبتوا براءتهم، وأن يتنافسوا في الرد والتعقيب على بحثي، فلم يجدوا شيئا

يقولونه، ولا ركنا يستندون إليه، ولا برهانا يعتمدون عليه. وكان الأمر كما قال الشاعر:

إذا جاء موسى وألقى العصا　　　فقد بطل السحر والساحر

ولقد قال العلامة الشيخ عبد الله بن بية ـ أحد علماء موريتانيا المرموقين، وأحد وزارئها السابقين ـ لبعض المشايخ المغاربة والتوانسة الذين شاركوا في هوجة التعليق: كان أولى بكم أن تصمتوا، إذا لم تستطيعوا أن تتكلموا. وإذا كان يسعكم السكوت، ففلان لا يسعه أن يسكت، فهو ضمير الأمة اليوم ولسانها المعبر عنها.

ولقد ذهب ضحية هذه المعركة ـ فيما يبدو ـ صديقنا العالم الكبير الشيخ محمد المختار السلامي، وأعفى من منصب «المفتي» لتونس. وما ضره هذا شيئا، بل رفع من قدره. وأنا أشهد ـ من معايشتي له عدة سنين في هيئات ولجان شتى، كان في بعضها رئيسا لي، وكنت في بعضها رئيسا له ـ أنه رجل جدير بالاحترام، ثقة في علمه وفي دينه، وفي خلقه، وأنه إن سكت عن الحق اضطرارًا، لم ينطق بالباطل اختيارا، ولم يصدر عنه فتوى واحدة تؤيد العلمانية ونظامها الحاكم.

لقد ذكر الإمام الغزالي: أن فساد الأمراء من فساد العلماء، وفساد العلماء من فساد قلوبهم، وفساد قلوبهم بحب الدنيا، فهو رأس كل خطيئة. فكيف تصلح الحياة والعلماء فاسدون؟! وقد قال القائل:

يأيها العلماء يا ملح البلد　　　مايصلح الملح إذا الملح فسد؟

وقال الإمام عبد الله بن المبارك:

وهل أفسد الدين إلا الملوك　　　وأحبار سوء ورهبانها
ولقد رتع القوم في جيفة　　　يبين لذي اللب إنتانها

وهذه الجيفة هي «الدنيا» التي يتهافت عليها المتهافتون، ويتصارع من أجلها المتصارعون، ويهلك فيها الهالكون.

والحقيقة الثانية: هي هشاشة هذه الأنظمة العلمانية المتجبرة، ووهن أساسها، حتى إن كلمة حق تقال في مجمع، تزلزل قوائمها، وتهز أركانها. فهي تعيش على النفاق، والزيف، وتضليل العرب والمسلمين عما تدور به رحى الأحداث في

الساحة التونسية. فالناس لا يعرفون أن الصلاة في المسجد تُعَدُّ جريمة في نظر النظام التونسي، وأن الشباب خوفا من الملاحقة باتوا يصلُّون في بيوتهم، وأن البيوت التي تضاء عند الفجر يوضع أصحابها في القوائم السوداء. . . وأن الفتاة التي ترتدي الخمار على رأسها تحرم من دخول المدرسة والجامعة والوظيفة في الحكومة أو في أي مؤسسة عامة، بل تمنع من دخول المستشفى ولو للولادة، بل يحرص سائقو «التاكسي» على منعها من الركوب.

إن هذه الأنظمة العلمانية المتجبرة في الأرض، المستكبرة على الخلق، أشبه شيء بأصنام المشركين في الجاهلية التي كان الناس يخشونها ويرجونها، ويعتقدون فيها القدرة على النفع والضر، وهي في الحقيقة لا تملك لنفسها ـ فضلا عن غيرها ـ ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا.

وما أبلغ ما صور القرآن ضعفها حين قال: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (العنكبوت: ٤١).

ولقد دعتني هذه الضجة التي أثيرت حول «النموذج التونسي» إلى أن أعود إلى أصل البحث، فأزيده دعما وتقوية، وأضيف إليه من الوثائق والأدلة بعض ما عندي من الكثير الكثير، الذي لا يتسع المقام لكله، فلا بأس ببعضه، وقد قال العرب في أمثالهم: حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

كما أضفت شيئا قليلا إلى «النموذج التركي»، ولا سيما ما يتعلق بموقفه من النائبة الإسلامية الشامخة «مروة قاوقجي» التي جعلت النظام العلماني، يفقد أعصابه، ويفقد عقله، ويتصرف تصرف أهل الجنون.

وهو دليل آخر على منتهى الضعف والتهافت ورخاوة العود، التي تعانيها الأنظمة العلمانية الدخيلة على الأمة، الغريبة عن كينونتها، المعادية لهويتها، حتى إن «خمارا» على رأس امرأة ملتزمة: جدير بأن يزلزل الأرض من تحت قدميها.

فما بالكم إذا تحركت الأمة، واستيقظت من نومها أو تنويمها، وأصرت على حقها في أن تحيا كما تريد، لا كما يريد أعداؤها أن تحيا؟! إن صيحتها حينئذ

ستسمع الصم، وإن زحفها سيهز الرواسي، وإن تصميمها سيغير وجه التاريخ، وإن هذا الجنين الموعود يوشك أن يلده الزمان، وإن مع اليوم غدا، وإن غدا لناظره لقريب. وإن موعدهم الصبح، أليس الصبح بقريب؟!

يقول المستشرق الشهير «جب» في كتابه «إلى أين يتجه الإسلام؟» : إن الحركات الإسلامية تتطور بسرعة مذهلة، فهي تنفجر انفجارا مفاجئا، قبل أن يتبين المراقبون من أماراتها ما يدعو إلى الاسترابة في أمرها. إن الحركات الإسلامية لا ينقصها إلا الزعامة. لا ينقصها إلا صلاح الدين من جديد.

وهي شهادة من دارس خبير، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤).

يوسف القرضاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على رسله الذين اصطفى، وعلى خاتمهم المجتبى، وعلى آله وصحبه مصابيح الدجى، ومن بهم اقتدى فاهتدى.

أما بعد:

فأعتقد أن أشرس معارك الإسلام الفكرية اليوم، هي: معركته مع العلمانية والعلمانيين، سواء أكانت هذه العلمانية من النوع «الليبرالي» المحايد مع الدين، فلا يواليه ولا يعاديه، لا يقبله ولا يرفضه، أم كانت العلمانية من النوع المعاند للدين، الذي يقف منه موقف الرفض والعداء، كما هو شأن العلمانية الماركسية التي شاع في أدبياتها أن الدين - كل الدين - أفيون الشعوب. وقريب منها بعض العلمانيات في بلادنا العربية والإسلامية، التي تتخذ موقف العداء للإسلام بصفته شريعة ومنهاج حياة للفرد وللجماعة وللأمة. وهي لا تقبل من الدين إلا الجانب الفردي الروحي الذي لا يمسها، ولا يأمرها بمعروف، أو ينهاها عن منكر، بله أن يقاومها، أو يحرض عليها.

لهذا، كان لزاما على رجال الفقه والعلم الشرعي: أن ينظروا في موقف الإسلام من «العلمنة» المكثفة والمنظمة، التي تتعرض لها مجتمعاتهم المسلمة، والتي مكنت العلمانيين في غفلة من الزمن أن يقبضوا على أزمَّة الحياة في كثير من أقطارنا العربية والإسلامية، وأن يعملوا جاهدين على علمنة التشريع والقضاء، وعلمنة التربية والتعليم، وعلمنة الثقافة والإعلام، وعلمنة التقاليد والأخلاق.

وزاد الطين بلة: ما نادى به بعضهم - وطبقه بالفعل - من خطة «تجفيف المنابع»، يعنون بها تجفيف منابع التدين الإيجابي للأفراد والمجتمعات، في كل مصادر التوجيه والتثقيف، وفي كل ما يقرأ أو يسمع أو يرى: في المدرسة والجامعة، وفي

الكتاب والصحيفة، وفي الإذاعة والتلفاز، وفي جميع أجهزة التربية والثقافة والإعلام.

ومن هنا أنوه بدعوة الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي للكتابة في هذا الموضوع الحي، وقد كنت تناولته بصورة أو أخرى في عدد من كتبي، منها: «الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا؟ »، ومنها: « بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين»، ومنها: « الإسلام والعلمانية وجها لوجه» وهو رد علمي على جماعة من العلمانيين في مصر.

ولا غرو أن أقتبس هنا بعض ما كتبته هناك.

وها هي ذي الصحائف تضيف لمسات جديدة إلى هذا الموضوع الذي لم يزل يتجدد، ويتطلب منا التصدي للتحدي العلماني، المؤيَّد من القوَى المعادية للإسلام وأمته، من الخائفين من الإسلام، أو الطامعين فيه، أو الحاقدين عليه والكارهين له، فهؤلاء يقفون وراء العلمانيين في ديارنا: يسندون ظهورهم، ويشدون أزرهم ويمدونهم بالوقود كلما خبت شعلتهم.

ومع هذا، ستظل كلمة الإسلام هي العليا، وستظل راية الدعوة إليه مرفوعة، وستظل الشعوب الإسلامية بفطرتها مع الإسلام، حتى يُحق الله الحق، ويبطل الباطل ولو كره المجرمون.

الدوحة ٩ من رجب سنة ١٤١٩هـ

٢٩ / ١٠/ ١٩٩٨م

يوسف القرضاوي

مفهوم العلمانية

يلزمنا قبل أن نتحدث عن العلمانية ونحكم لها أو عليها: أن نحدد مفهومها بدقة؛ فقد قال علماء المنطق: الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وخصوصا أن هذه المفاهيم والمصطلحات الشهيرة إذا تركت «هلامية» بغير تعريف دقيق، وتحديد كاشف، فإن كل فريق يفسرها كما يحلو له، دون الاتفاق على شيء. فما المفهوم المحدد للعلمانية؟

«العلمانية» [1] بكسر العَين: ترجمة غير دقيقة، بل غير صحيحة لكلمة «Secularism» في الإنجليزية، أو «Secularit» أو «Laique» بالفرنسية، وهي كلمة لا صلة لها بلفظ «العلم» ومشتقاته، على الإطلاق. فالعلم في الإنجليزية والفرنسية، يعبر عنَه بكلمة «Science»؛ والمذهب العلمي، نطلق عليه كلمة «Scientism»، والنسبة إلى العلم هي «Scientific» أو «Scientifique» في الفرنسية.

ثم إن زيادة الألف والنون، غير قياسية في اللغة العربية، أي في الاسم المنسوب، إنما جاءت سماعًا مثل «رباني» نسبة إلى «رب»، ثم كثرت في كلام

---

(١) بعضهم ينطقها بفتح العين، نسبة إلى «العالم» وشاع ذلك في عدد من المعاجم، حيث أخذ بعضها عن بعض. ولو صح لقيل: «العالمانية.

وأعتقد أن سبب هذا الخطإ قراءة غير صحيحة للقاموس المحيط، فقد جاء فيه: ومَعْلَم الشئ - كمَقْعَد - مظنته، وما يستدل به، كالعُلاّمة كرمّانة، والعَلْم. والعالَمُ: الخلق كله. فكلمة «العَلْم» في السياق مجرورة معطوفة على كلمة «العُلاّمة»، أي أن العَلْم هو ما يستدل به. ولكن بعضهم قرأ كلمة «العَلْم» مبتدأ وعطف عليه كلمة العالم. فكأنه قال: والعَلْم والعالم: الخلق كله. وهذا وهم، وخطأ في الفهم، من غير شك. وآخرون ينطقونها بكسر عينها - وأنا منهم - نسبة إلى «العِلم» وهو خطأ من المترجمين، ذكرت سببه بعد سطور.

المتأخرين؛ كقولهم: « روحاني، ونفساني، ونوراني. . . »، واستعملها المحدثون في عبارات؛ مثل « عقلاني»، و« شخصاني»؛ ومثلها« علماني».

والترجمة الصحيحة للكلمة هي « اللادينية» أو « الدنيوية»، لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب، بل بمعنى أخص، وهو ما لا صلة له بالدين، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد.

وإنما ترجمت الكلمة الأجنبية بهذا اللفظ « العلمانية»؛ لأن الذين تولوا الترجمة، لم يفهموا من كلمتي « الدين» و« العلم» إلا ما يفهمه الغربي المسيحي منهما. والدين والعلم في مفهوم الإنسان الغربي متضادان متعارضان؛ فما يكون دينيا لا يكون علميا، وما يكون علميا لا يكون دينيا، فالعلم والعقل يقعان في مقابل الدين، والعلمانية والعقلانية في الصف المضاد للدين.

وتتضح الترجمة الصحيحة من التعريف، الذي تورده المعاجم، ودوائر المعارف الأجنبية للكلمة:

تقول دائرة المعارف البريطانية مادة «Secularism»: وهي حركة اجتماعية، تهدف إلى صرف الناس، وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة، إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها؛ وذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى، رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا، والتأمل في الله واليوم الآخر، وفي مقاومة هذه الرغبة طفقت الـ «Secularism»، تعرض نفسها، من خلال تنمية النزعة الإنسانية، حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية، وبإمكانية تحقيق مطامحهم في هذه الدنيا القريبة. وظل الاتجاه إلى الـ«Secularism» يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله، باعتبارها حركة مضادة للدين، ومضادة للمسيحية.

ويقول قاموس « العالم الجديد» لوبستر، شرحًا للمادة نفسها:

١ـ الرّوح الدنيوية، أو الاتجاهات الدنيوية، ونحو ذلك على الخصوص: نظام من المبادئ والتطبيقات «Practices» يرفض أي شكل من أشكال الإيمان والعبادة.

٢ـ الاعتقاد بأن الدين والشئون الكنسية، لا دخل لها في شئون الدولة، وبخاصة التربية العامة.

ويقول «معجم أكسفورد» شرحاً لكلمة «Secular»:

١ـ دنيوي، أو مادي، ليس دينيا ولا روحيًا؛ مثل التربية اللادينية، الفن أو الموسيقى اللادينية، السلطة اللادينية، الحكومة المناقضة للكنيسة.

٢ـ الرأي الذي يقول: إنه لا ينبغي أن يكون الدين أساسًا للأخلاق والتربية.

ويقول «المعجم الدولي الثالث الجديد» مادة: «Secularism»:

«اتجاه في الحياة أو في أي شأن خاص، يقوم على مبدإ أن الدين أو الاعتبارات الدينية، يجب ألا تتدخل في الحكومة، أو استبعاد هذه الاعتبارات، استبعادًا مقصودًا، فهي تعني مثلاً «السياسة اللادينية البحتة في الحكومة». وهي نظام اجتماعي في الأخلاق، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية، على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي، دون النظر إلى الدين».

ويقول المستشرق «أربري» في كتابه «الدين في الشرق الأسط» عن الكلمة نفسها:

«إن المادية العلمانية والإنسانية والمذهب الطبيعي والوضعية، كلها أشكال للادينية، واللادينية صفة مميزة لأوربا وأمريكا، ومع أن مظاهرها موجودة في الشرق الأوسط، فإنها لم تتخذ أي صيغة فلسفية أو أدبية محدودة، والنموذج الرئيسي لها، هو فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية»[١].

والخلاصة: أن «العلمانية» هي عزل الدين عن حياة الإنسان، فردًا كان أو مجتمعًا، بحيث لا يكون للدين سلطان في توجيهه أو تثقيفه أو تربيته أو التشريع له. وإنما ينطلق في مسيرة الحياة بوحي عقله وغرائزه أو دوافعه النفسية فحسب. وبعبارة أخرى: تعني العلمانية: عزل الله تعالى عن حكم خلقه. فليس له عليهم سلطان،

---

(١) هذه النقول من كتاب «العلمانية»، وهو رسالة ماجستير من جامعة «أم القرى»، لسفر بن عبد الرحمن الحوالي بإشراف الأستاذ محمد قطب.

كأنما هم آلهة أنفسهم، فهمم يفعلون ما يشاءون، ويحكمون ما يريدون، ولا يسألون عما يفعلون.

ومن هنا تتناقض العلمانية تناقضًا جذريًا مع الشريعة الإسلامية؛ لأن مهمة الشريعة أن تخرج الإنسان من اتباع الهوى البشري، إلى اتباع الهُدَى الإلهي، كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية: ١٨). وقال عزوجل: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (القصص: ٥٠).

يؤكد هذا التناقض: أن الشريعة منهج شامل لحياة الإنسان كلها: فردية واجتماعية، روحية ومادية، دينية وسياسية، ثقافية واقتصادية، محلية ودولية. وهي - كما قال الفقهاء - حاكمة على جميع أفعال المكلفين، والعلمانية كذلك تريد أن توجه الحياة كلها من خلال فلسفتها المقطوعة عن السماء، فلابد من الصدام.

تقسيم العلمانية:

والعلمانية، كما يصفها الباحثون، وكما هي في الواقع - بالنسبة لموقفها من الدين - قسمان:

١- علمانية محايدة.

٢- وعلمانية معاندة.

فالأولى هي «العلمانية الليبرالية» التي تتبناها دول أوربا الغربية، وأمريكا، ومن يطلق عليهم «العالم الحر». ويفترض فيها أن تتبنى الحريات وحقوق الإنسان بصفة عامة، ومنها: الحرية الدينية، وحق الإنسان في الالتزام بدينه [١].

ورأيي أن العلمانية لا يمكن أن تكون محايدة مع الدين؛ لأن عزل الدين عن حياة

---

(١) ومع هذا، رأينا أن فرنسا (العلمانية) والتي يقال عنها إنها «أم الحريات» تمنع الطالبات المسلمات في مدارسها من ارتداء الحجاب، الذي يفرضه عليهن دينهن، ولا تقف محايدة مع هذا الأمر. وإن كان القضاء الفرنسي يحكم للطلبات المسلمات في النهاية.

المجتمع أو تفريغ حياته من الدين، ليس موقفا حياديا. إنه موقف ضد الدين. إنه يقوم على اتهام الدين بأنه ضرر بالحياة، وخطر عليها، فيجب إبعاده عن توجيه الحياة والتأثير فيها، ويجب أن تبنى الحياة في تشريعها، وفي تعليمها، وفي ثقافتها، وفي إعلامها، وفي تقاليدها، على غير الدين. ومثل هذا الموقف لا يُعَدّ حيادا، بل هو حكم يدين الدين ويجرمه ويقضي بعزلته.

كل ما يقال: إن هذه العلمانية أخف وطأة من العلمانية الأخرى، فهذه لا توالي الدين، كما لا تعاديه، بصراحة وعنف. ومعنى هذا: أن الفرد يمكن -إلى حد ما- أن يمارس شعائره، وأن يؤدي فرائضه الدينية الشخصية في ظل سلطانها. ويمكن أن تبقى المساجد والكنائس والمعابد لأصحاب الديانات المختلفة يتعبدون فيها.

والعلمانية الأخرى هي «العلمانية الماركسية» التي تبنتها روسيا الشيوعية والاتحاد السوفيتي (السابق) ومن دار في فلكه، فهذه لا تقف موقفا محايدا من الدين، بل هي تعانده وتطارده، ولا تسمح له بالبقاء، ولو داخل جدران المسجد أو الكنيسة؛ لأنها تَعُدّ الدين عدوا لها، نقيضا لفكرتها؛ فلذا لا تكتفي بعزل الدين عن الدولة وعن الحياة، بل تريد القضاء عليه نهائيا، وإهالة التراب عليه.

وقد تحذو بعض العلمانيات التي تزعم أنها ليبرالية أو ديمقراطية حذو العلمانية الماركسية، في معاداة الدين، ومقاومة دعاته، وخنق فكرته. وسنبين ذلك فيما بعد.

وقد تقسم العلمانية تقسيمًا آخر. فهناك علمانية جزئية، وعلمانية شاملة، وهو تقسيم صديقنا الدكتور عبد الوهاب المسيري المتخصص في هذا الموضوع.

العلمانية مسوَّغة في الغرب المسيحي

ولقد ظهرت العلمانية في الغرب المسيحي، ودعا إليها المفكرون الأحرار ليتحرروا من سلطة الكنيسة الغربية وكهنوتها ورجالها، وبابواتها.

وقد كانت الكنيسة فيما سموه «العصور الوسطى» قد وقفت مع الخرافات ضد العقل، ومع الجهالات الشائعة ضد العلم، ومع القديم ضد الحديث، ومع الجمود ضد التحرر، ومع الثبات ضد التطور، ومع الملوك ضد الشعوب، ومع الإقطاعيين ضد الفلاحين والمستضعفين في الأرض.

ولا يمكن أن ينسى التاريخ ما ارتكبته الكنيسة من مجازر وحشية في حق العلماء المبدعين، والمفكرين الأحرار، الذين انتهوا في بحوثهم العلمية إلى نتائج تخالف ما تواضع عليه رجال الكنيسة في الفيزياء أو الفلك أو الكيمياء، أو الجغرافيا أو نحو ذلك، مما كان سائدا عند اليونانيين من قبل، وتبنته الكنيسة، وأضفت عليه لونا من «القداسة» بحيث أصبح جزءا من الدين، لا يجوز لأحد مجرد التفكير في مخالفته، أو الخروج على مسلماته.

وعلى حين كان المسلمون يتحدثون في كتبهم الدينية عن «كروية الأرض» ببساطة ويسر، كما رأينا ابن حزم في كتابه «الفصل في الملل والنحل» يقيم الأدلة العقلية على هذه الكروية، وكذلك غيره من علماء المسلمين... نجد الكنيسة تحاكم من يقول ذلك، وتَعُدّ هذا القول كفرا وهرطقة ومروقا من الدين.

ومن قرأ شيئًا عن تاريخ «محاكم التفتيش» وما اقترفته من مآثم وأهوال تشيب لها نواصي الولدان، إلى حد محاكمة جثث العلماء بعد موتهم، والحكم عليها بالإحراق، وإلى حد تعذيب الأحياء منهم بصور بشعة تقشعر من مجرد ذكرها الأبدان - من قرأ هذا أعطى العذر للمفكرين الذين طالبوا بفصل الدين عن المجتمع

والدولة والحياة العامة؛ لأن فصل الدين يعني فصل « إرهاب » الكنيسة التي كانت سوط عذاب للناس، وليس يعني عند التأمل: فصل دين الله عن دنيا الناس!

لقد كانت الكنيسة تمثل الإرهاب الديني، والإرهاب الفكري، والإرهاب السياسي، لكل من يخطر في باله فكرة لا توافق عليها الكنيسة، أو لا تتمشى مع «ثقافتها المدرسية» التي جعلتها دينا، وما هي من الدين في شيء.

وكان الخير للغرب خاصة - وللبشرية عامة - أن يتخلصوا من نير الكنيسة وجبروتها، ويخلعوا أنيابها المفترسة، وذلك بتجريدها من الهيمنة على عقول الناس وضمائرهم وطموحاتهم باسم الدين. ولهذا كانت الصيحة الشهيرة للجماهير في الثورات الشعبية التي اشتعلت نيرانها هنا وهناك: اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس!

هذا هو المسوِّغ الأول لظهور النَّزعة العلمانية في الغرب، وهو مسوِّغ يفرضه «منطق التاريخ».

وهناك مسوِّغ آخر يفرضه « منطق الفلسفة» السائدة في الغرب، وأشهر هذه الفلسفات: فلسفة « أرسطو » أشهر وأعظم فيلسوف في العصور القديمة، وأكثرهم تأثيرا في المدارس العقلية - في العصور الوسطى - في الغرب، وحتى في بلاد المسلمين.

وكانت فلسفة أرسطو - وهو من الفلاسفة المؤلِّهين، أي الذين يقرون بالألوهية وكمالاتها - يرى أن الله أو العلة الأولى أو المحرك الأول: لا يدبر في هذا العالم - عالم الكون والفساد - أمرا، ولا يعلم فيه شيئا، لا ما يلج في الأرض ولا ما يخرج منها، ولا ما ينزل من السماء، ولا ما يعرج فيها، ولا يعلم شيئا إلا ذاته الكاملة. فهو غائب عن هذا العالم، وما يجري فيه من أحداث ونوازل، لا يحيي ولا يميت، لا يخلق ولا يرزق، لا يخفض ولا يرفع، لا يضر ولا ينفع، لا يعطي ولا يمنع، لا ينصر ولا يخذل، لا يعز ولا يذل. فهو إله عظيم في ذاته، ولكن لا تأثير لهذه العظمة في شيء في هذا الكون.

ولهذا قال مؤرخ الفلسفة والحضارة « ويل ديورانت» في كتابه « مباهج

الفلسفة» : يا لإله أرسطو من إله مسكين! إنه أشبه بملك الإنجليز، يملك ولا يحكم!

هذه الفلسفة أثرت في العقلية الغربية، التي استقر في أعماقها : أن الله خلق العالم وتركه يدبر نفسه بنفسه، مثل صانع الساعة، صنعها بماكينتها وتروسها، ثم تركها تدير نفسها! فلم يكن غريبا على هذه العقلية أن تعزل الله تعالى عن حكم خلقه، إذ ليس من حقه أن يأمرهم أو ينهاهم، أو يحلل لهم ويحرم عليهم، أو يشرِّع لهم في شئون حياتهم وعلاقاتهم. فهم آلهة أنفسهم في الحقيقة. فليس لله عليهم سلطان!

وهذا من عجائب التناقض في العقلية الغربية. فالإنسان عندهم حيوان، وإن قيل : إنه حيوان متطور! والإنسان في الوقت ذاته إله! أو متأله، لا يخضع لسلطان الرب الأعلى، والخالق الأعظم.

وهناك مسوِّغ ثالث لظهور العلمانية وقبولها في الغرب، وهو مسوِّغ يفرضه «منطق الدين» المسيحي الذي يدين به الغرب عموما، وإن كان هناك أفراد لا يدينون بأي دين. هذا المسوِّغ هو ما جاء في نصوص الديانة المسيحية نفسها من قبول شطر الإنسان شطرين، وقسمة الحياة نصفين! نصف للدين يوجهه ويشرِّع له، ونصف للدولة توجهه وتشرع له، أو بعبارة الإنجيل ذاته : نصف لله، ونصف لقيصر، وكل منهما يتصرف في نصفه، لا ينازع الآخَر فيه. هذا ظاهر ما قاله المسيح في الإنجيل : دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله!

ومفهوم هذا : قبول الشركة بين الله وقيصر في تدبير أمر الحياة، وتقسيمها بينهما، ليدبر كل منهما الجانب الذي يخصه منها. وبالطبع سيكون الجانب الذي يخص قيصر هو الدنيا والحياة والمجتمع والسلطان والدولة، فلتترك له. وسيكون الجانب الذي يخص الله سبحانه هو الدين وشئون الروح، فلتترك له.

وهذا هو منطق العلمانية : أن ندع شئون الدين والروح لله، أي للكنيسة التي تمثل سلطان الله في الأرض، تدبره بمعرفتها : تنظم التعميد والصلوات والطقوس، بما تراه، وتعيين القسس وترقيهم في مراتب الكهنوت بما يحلو لها، وتبعث منهم من تشاء إلى بلدان العالم لجذبهم إلى ديانة المسيح، وتحث الناس على التبرع ووقف

الأوقاف على الكنيسة وأنشطتها، إلى غير ذلك. فهذا كله من حقها، ومن شأنها أن تتصرف فيه، كما تشاء، وكيف تشاء، لا معقب عليها، ولا راد لحكمها.

أما شئون السياسة والحكم، وشئون الدستور والتشريع، وشئون الاقتصاد والإدارة، وشئون التربية والتعليم، وشئون الثقافة والإعلام، وشئون الحرب والسلم، وغيرها من شئون الحياة، فهذا كله من شأن قيصر، أي من شأن الدولة، ومن اختصاصها، ولا شريك لها في ذلك، ولا دخل للدين به.

هذا المنطق مرفوض عندنا ـ نحن المسلمين ـ بمقتضى عقيدتنا الإسلامية. فالله (جل جلاله) هو مالك هذا الكون، لا شريك له فيه، له ملك السموات والأرض، وله ما في السموات وما في الأرض، وله من في السموات ومن في الأرض، وله الحكم وحده في هذا الكون، كما قال في كتابه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ﴾ (الأنعام: ٥٧، ويوسف: ٤٠) سواء أكان هذا الحكم كونيا بمعنى أنه المتصرف في هذا الكون وفق سننه، أم كان هذا الحكم أمريا تشريعيا، بمعنى أنه هو ـ وحده ـ الآمر الناهي، المشرع لعباده، المحلل لهم والمحرم عليهم. فإذا قبل منطق الإنجيل والمسيحية قسمة الحياة والإنسان بين الله وقيصر، فإن منطق القرآن والإسلام يقول: إن قيصر وما لقيصر لله الواحد الأحد: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٢، ١٦٣).

ومن هنا، كان الرسول ﷺ هو قائد الدين، ورئيس الدولة معا. هو الذي يؤمهم في الصلاة، ويقودهم في الحرب، والسلم، ويفصل بينهم في الخصومة، ويحكمهم في شئونهم العامة.

وكذلك كان خلفاؤه الراشدون رجالَ دعوة، ورجال دولة معًا: يفتون في أمر الدين، ويديرون أمر الدولة.

وكذلك عرَّف فقهاء السياسة الشرعية في الإسلام «الخلافة» بأنها: نيابة عن رسول الله ﷺ في إقامة الدين وسياسة الدنيا به.

المسيحية ليس فيها تشريع شئون الحياة:

ومن ناحية أخرى، لا تملك المسيحية تشريعًا مفصلاً لشئون الحياة، يضبط معاملاتها، وينظم علاقاتها، ويضع الأصول والموازين القسط لتصرفاتها. إنما هي روحانيات وأخلاقيات، تضمنتها مواعظ الإنجيل، وكلمات المسيح فيه. وذلك، على خلاف الإسلام، الذي جاء عقيدة وشريعة، ووضع الأصول لحياة الإنسان من المهد إلى اللحد: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

ولهذا، شمل التشريع الإسلامي الحلال والحرام في حياة الفرد، كما نظم الحقوق والواجبات في دائرة الأسرة، ونظم شئون المبادلات والمعاملات في المجتمع بين الناس بعضهم وبعض، كما عنى بشئون الإدارة والمال والسياسة الشرعية، وكل ما يتعلق بحقوق الراعي والرعية، وكذلك بالعلاقات الدولية بين الأمة الإسلامية، وغيرها من الأمم مسالمين ومحاربين.

وهذا ماتضمنه «الفقه الإسلامي» الذي يضم في جنباته، كل ما يتعلق بحياة الفرد المسلم والمجتمع المسلم، من كتاب «الطهارة» إلى كتاب «الجهاد»، ومن آداب الأكل والشرب، إلى بناء الدولة.

أما المسيحي، فليس عنده مثل هذا التشريع، يرجع إليه، ويحكم به، أو يحتكم إليه. فالمسيحي، إذا حكمه قانون مدني وضعي، لا ينزعج كثيراً ولا قليلا؛ لأنه لا يعطل قانونا فرضه عليه دينه، ولا يشعر بالتناقض بين عقيدته وواقعه، كما يشعر به المسلم الذي يوجب عليه إيمانه بالله ورسوله الاحتكام إليهما فيما شرعا، والسمع والطاعة لما أمرا به أو نهيا عنه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١).

ليس للإسلام سلطة دينية بابوية:

على أن المسيحي إذا فصلت العلمانية دينه عن دولته، أو دولته عن دينه، لا يضيع دينه، ولا تزول سلطاته؛ لأن لدينه سلطة بالفعل قائمة، لها قوتها وخطرها

ومالها ورجالها. فهناك سلطتان بالفعل في المسيحية: السلطة الدينية، ويمثلها البابا، ورجال« الإكليروس»، والسلطة الدنيوية، ويمثلها الملك أو رئيس الجمهورية، ورجال حكومته، وأعوان سلطته. فإذا انفصلت الدولة عن الدين هناك، بقي الدين قائمًا، في ظل سلطته القوية الغنية المتمكنة، وبقيت جيوشها « من الرهبان والراهبات والمبشرين والمبشرات»تعمل في مجالاتها المختلفة، دون أن يكون للدولة عليهم سلطان. وهذا بخلاف ما لو فعلت دولة إسلامية ذلك، فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده، ولا قوة تسنده، حيث لا بابوية له ولا كهنوت ولا «إكليروس».

وهذا ما حدث في تركيا المسلمة، حين أعلن « كمال أتاتورك» علمانية الدولة، وفصَلها عن الدين. وفصَل الدين عنها. كما فصَّل ذلك الكاتب المغربي المسلم الأستاذ إدريس الكتاني في كتابه « المغرب المسلم ضد اللادينية». يقول الأستاذ: «إن التجربة التركية خلال ٣٠ عامًا، (أكثر من ٧٠ عامًا الآن)، أقامت الدليل على أن تطبيق هذا النظام في دولة إسلامية، معناه القضاء على الإسلام، كعقيدة حية مزدهرة، ورسالة إنسانية خالدة، ذلك أن تجريد الحكومة من السلطة الدينية، ومن صبغة الدين - مع العلم بأنه لا يوجد في المجتمع الإسلامي من يمثل هذه السلطة - كما هو الشأن في المسيحية - لا يعني إلا انقراض سلطة الدين الإسلامي بالمرة.

وهذا عين ما حدث في تركيا، فإن الكماليين عندما فصلوا دولتهم عن كل سلطة « دينية» لم يكونوا راغبين فعلاً في وجودها، ولذلك عمدوا إلى إنشاء إدارة صغيرة للشئون الدينية، تشرف على المساجد، وهي المظهر الوحيد، الذي بقى للإسلام في تركيا. ومن البدهي أن هذه الإدارة لم تكن لها أي سلطة دينية؛ لأنها في الوقع مصلحة حكومية صرفة، ولا يمكن - بحال من الأحوال - مقارنة نفوذ هذه الإدارة بسلطة «البابا» الروحية العظيمة في العالم المسيحي، وسلطاته المستقلة - تمامًا - في إدارة الكنائس والمؤسسات والمصالح المسيحية كلها.

ومن هذا يتضح لنا أن نظام « لادينية الدولة»، إذا كان ينسجم مع المسيحية، ولا يقضي على سلطتها، وإنما يحدد اختصاصاتها بالنسبة للسلطة الدنيوية، فإن هذا النظام يتعارض - تماما - مع طبيعة الإسلام، ويكون خطرًا مباشرًا عليه، بوصفه

شريعة كاملة للحياة، ويعطل أجهزته المتحركة، عن القيام بوظيفتها، ويحيله بالتالي، إلى عاطفة وجدانية نائمة في قلوب الناس.

ولذلك، فإن المغرب العربي المسلم، لن يسمح بإعادة «التجربة التركية» فوق أراضيه الطاهرة، ولن يصبح «لا يكيا»، إلا عندما ترغب شعوبه في التخلي عن عقيدتها وإيمانها، والتنكر لتاريخها ورسالتها، وهذا ما لم تسمح به للاستعمار في الماضي، ولن تسمح به للذين وقعوا تحت سيطرته الفكرية في المستقبل، بإذن الله[1].

والواقع، أن هذا ليس موقف المغرب العربي المسلم وحده، بل هو موقف المشرق العربي المسلم أيضًا، وموقف العالم الإسلامي كله؛ لأن منطلق الجميع واحد، والوجهة واحدة، والخطر عليهم واحد.

---

(١) المغرب المسلم ضد اللادينية، ص ٩٣، ٩٤.

العلمانية مناقضة للإسلام

العلمانية - بالمفهوم الذي شرحناه - لا تقف من الإسلام موقفا محايدا. ولا يمكن أن تكون «محايدة» كما زعم بعض العلمانيين العرب. فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل، وإن كان بعضها قد تكون أخف من بعض.

إن الإسلام يواجهها بشموله لكل جوانب الحياة الإنسانية: مادية ومعنوية، فردية واجتماعية، وهي لا تسلِّم له بهذا الشمول، فلا مفر من الصدام بينهما.

إن النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان شطرين: شطر للدين، وشطر للدولة، أو بتعبير الإنجيل: شطر لله وشطر لقيصر، فتعطي ما لقيصر لقيصر، وما لله لله! أما الإسلام، فيرى الحياة وحدة لا تتجزأ، ويرى الإنسان كيانا واحدا لا ينفصم، ويرى أن الله هو رب الحياة كلها، ورب الإنسان كله، فلا يقبل قيصر شريكا لله. فلله ما في السموات وما في الأرض، ومن في السموات ومن في الأرض، وقيصر وما لقيصر، كله لله؛ فلا يجوز أن يستولي على جزء من الحياة، ويوجهها، بعيداً عن هدى الله.

إن الإسلام يأبى إلا أن يوجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه، وأن يصبغها بصبغته، وهي صبغة الله، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: ١٣٨)، ويضفي عليها من روحه الصافية، وهي روح ربانية الغاية، أخلاقية المنزع، إنسانية المضمون.

ولا يقبل الإسلام إلا أن يصحب الإنسان - بتوجيهه وتشريعه - في رحلة الحياة منذ أن يولد، وإلى أن يموت، بل قبل أن يولد، وبعد أن يموت [١].

---

(١) لأن هناك أحكاما وتوجيهات، تتعلق بالجنين في بطن أمه، وأخرى تتعلق بالميت بعد وفاته، مثل غسله وتكفينه والصلاة عليه... إلخ، انظر فصل: «الشمول» من كتابنا «الخصائص العامة للإسلام».

ولا يرضى الإسلام أن يكون في الحياة فضلة لا عمدة، وأن يكون له منها الهامش لا الصلب، وأن يكون لغيره القيادة، وعليه الطاعة والاتباع!

إن طبيعة الإسلام أن يكون قائدا لا مقودا، وسيدا لامسودا؛ لأنه كلمة الله، ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ (التوبة: ٤٠)؛ ولهذا فهو «يعلو ولا يعلى».

والعلمانية تريد من الإسلام أن يكون تابعا لها، يأتمر بأمرها، وينتهي بنهيها، لا أن يأخذ موقعه الطبيعي والمنطقي والتاريخي، آمرا ناهيا، حاكما هاديا.

إنها تباركه وترضى عنه، إذا بقي محصوراً في الموالد والمآتم، في دنيا الدراويش والمجاذيب، في عالم الخرافة والأساطير. أما أن يتحرك ويحرك، ويوجه الشباب، ويقود الجماهير، ويفجر الطاقات، ويضيء العقول، ويلهب المشاعر، ويصنع الأبطال، ويربي الرجال، ويضبط مسيرة المجتمع بالحق، ويقيم بين الناس الموازين القسط، ويوجه التشريع والثقافة والتربية والإعلام، ويعلم الناس أن يدعوا إلى الخير، ويأمروا بالمعروف، وينهوا عن المنكر، ويقاوموا الانحراف والفساد. . . فهذا ما لا ترضى عنه العلمانية بحال.

تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له في بعض جوانب الحياة، لا يتجاوزها ولا يتعداها؛ وهذا تفضل منها عليه؛ لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها، بلا مزاحم أو شريك!

فعلى الإسلام أن يقنع «بالحديث الديني» في الإذاعة أو في التلفاز!

وأن يقنع «بالصفحة الدينية» في الصحيفة يوم الجمعة.

وأن يقنع «بحصة التربية الدينية» في برامج التعليم العام.

وأن يقنع «بقانون الأحوال الشخصية» في قوانين الدولة.

وأن يقنع «بالمسجد» في مؤسسات المجتمع.

وأن يقنع «بوزارة الأوقاف» في أجهزة الحكومة.

عليه أن يقنع بذلك، ولا يمد عينيه إلى ما هو أكثر من ذلك. بل عليه أن يزجي من الشكر أجزله للعلمانية، التي أتاحت له أن يطل برأسه من هذه النوافذ، أو تلك الزوايا!

والإسلام ـ بطبيعته ـ يرفض أن يكون له مجرد ركن في الحياة، وهو موجه الحياة وصانعها. يرفض أن يكون مجرد ضيف على العلمانية، وهو صاحب الدار!

من هنا يصطدم الإسلام بالعلمانية، ولابد ـ في أكثر من مجال ـ أن يصطدم بها في كل شعبة من شعب تعاليمه الأربع الرئيسية: العقائد، والعبادات، والأخلاق، والتشريع.

العلمانية والعقيدة

العلمانية الليبرالية لا تجحد الجانب العقدي في الإسلام، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر، انطلاقا من مبدإ مسلّم به عندها، وهو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان. فهذا حق من حقوقه، أقرته المواثيق الدولية، ومضت عليه الدساتير الحديثة. هذا من الناحية النظرية على الأقل.

ولكن الإسلام في داره (دار الإسلام)، لا يكتفي بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به، وليس محظوراً كالمخدرات والسموم البيضاء.

إنه يريد أن تكون عقيدته روح الحياة، وجوهر الوجود، ومُلهم أبناء المجتمع، وأن تكون أساس التكوين النفسي والفكري لأفراد الأمة؛ وبعبارة أخرى، تكون محور التربيةوالثقافة، والفن والإعلام، والتشريع والتقاليد، في المجتمع كله.

إن الإسلام يغرس في نفس الطفل، منذ نعومة أظافره، عقيدة التوحيد، التي تحرر الإنسان من العبودية لكل ما سوى الله؛ من العبودية للطبيعة، والعبودية للحيوان، والعبودية للجن، والعبودية للبشر، والعبودية للحجر، والعبودية لهوى النفس، والعبودية لأي طاغوت عبده الناس من دون الله، وإفراد الله تعالى بالعبادة له، والاستعانة به، وحده لا شريك له؛ كما تعلم ذلك من سورة الفاتحة، التي يقرؤها المسلم في كل صلاة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥).

بل إن المسلم منذ أن يولد له طفل، ذكر أو أنثى، مطالب بأن يؤذِّن في أذنه اليمنى، أي يُسمعه كلمة التكبير (الله أكبر... الله أكبر) وكلمة التوحيد: (أشهد أن لا إله إلا الله)، وكلمة الرسالة: (وأشهد أن محمدا رسول الله)، وإن لم يكن

المولود يعي ذلك، ولكن لذلك إيحاءَه ودلالته في المستقبل، حين يعلم أن أول كلمة طرقت سمعه، هي كلمة التوحيد.

كما يعلم أن آخر كلمة يسمعها المسلم، وهو على فراش الموت، هي كلمة التوحيد - أيضًا.

فهو يستقبل الحياة بالتوحيد، ويودعها بالتوحيد، وهو ما بين الاستقبال والوداع، يعيش لرسالة التوحيد، ملتزمًا بها، وداعيًا إليها.

إن التوحيد - الذي هو جوهر الإسلام - ليس مجرد كلمة تقال، أو شهادة تعلن. إنه اتجاه فكري، ونفسي، وخلقي، وعملي، يفرض على المسلم: ألا يبغي غير الله ربا، ولا يتخذ غير الله وليا، ولا يبتغي غير الله حكمًا.

وهو - بهذا - أساس الحرية الحقيقية، إذ لا حرية لمجتمع اتخذ بعضه بعضًا أربابًا من دون الله، سواء كان هؤلاء الأرباب من رجال المُلْك، مثل فرعون، الذي قال للناس: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤) أم من رجال الدين، الذين حرَّموا على الناس ما شاءوا وحللوا لهم ما شاءوا، دون إذن من الله تعالى، كما قال القرآن عن أهل الكتاب: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ (التوبة: ٣١).

وسواء أعلن هؤلاء المؤلهون هذه الربوبية للبشر بألسنتهم وأقوالهم، أم أعلنوها بممارساتهم وأعمالهم، كما هو الغالب، فالنتيجة واحدة، وهو استعباد البشر للبشر.

ولهذا كانت رسائل النبي ﷺ إلى قيصر وغيره من ملوك الأرض، تختم بهذه الآية الكريمة: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٦٤).

وعرف ذلك المسلمون الأوائل، فقال ربعي بن عامر رضي الله عنه لرستم قائد جيوش الفرس: «إن الله ابتعثنا، لنُخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده...».

والتوحيد - كذلك - أساس الإخاء الحقيقي بين البشر؛ فالأرباب لا يؤاخون العبيد، إنما يتآخى العباد أمام رب العباد.

وقد كان من دعاء النبي ﷺ، دبر كل صلاة، كما رواه أحمد وأبو داود: «اللهم ربنا، ورب كل شيء، أنا شهيد أنك أنت الرب، وحدك لا شريك لك. اللهم ربنا ورب كل شيء، أنا شهيد أن محمداً عبدك ورسولك. اللهم ربنا ورب كل شيء، أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة»(١).

وبهذا وضع الأخوة في المرتبة التالية للشهادتين؛ لأنها ثمرة لهما.

والتوحيد ـ كذلك ـ أساس المساواة الحقيقية بين البشر؛ فإن المتألهين في الأرض، لا يتساوون بمن يؤلهونهم، ينحنون لهم خاشعين.

أما عقيدة التوحيد، فتسوي بين الناس جميعًا، باعتبار عبوديتهم لرب واحد إلى جوار بنوتهم لأب واحد. وقد أعلن النبي ﷺ ذلك في حجة الوداع، على رءوس الأشهاد، وقال: «يأيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود، إلا بالتقوى»(٢). ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

حتى النبي ﷺ نفسه، لم يرفع نفسه عن مرتبة العبودية قيد شعرة. فهو «عبدالله ورسوله»، ليس إلهًا، ولا نصف إله، ولا ثلث إله. بل خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (الكهف: ١١٠). وحذر أمته من الغلو، الذي سقط في هوته أصحاب الأديان السابقة، فقال: «لا تطروني، كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، ولكن قولوا: عبد الله ورسوله». متفق عليه.

هذه العقيدة ـ عقيدة التوحيد ـ وما تفرع عنها من الإيمان بتنزيه الله تعالى عن كل نقص، ووصفه بكل كمال، ومن الإيمان بملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، يجب أن تكون الملهم الأول، والموجه الأول، للحياة الإسلامية.

فالمجتمع المسلم، مجتمع عقيدة وفكرة(٣)، وليس مجتمعًا سائبًا، وعقيدته

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٣٦٩)، وأبو داود (١٥٠٨) عن زيد بن أرقم.

(٢) رواه أحمد (٥/ ٤١١) عن أبي نضرة، وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٣) انظر: فصل «العقيدة والإيمان» من كتاب «ملامح المجتمع المسلم».

وفكرته هي الإسلام، فيجب أن تصبغ الحياة به: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ (البقرة: ١٣٨).

إن وضع العقيدة الإسلامية في المجتمع المسلم، يجب ألا تكون دون وضع العقيدة الماركسية في المجتمع الشيوعي، فهو يراها أساس فلسفته الثقافية، والاجتماعية والسياسية.

ولا يقبل في مجتمع مسلم، أن يكون الإسلام - وهو في قلب داره وعز سلطانه - مجرد شيء مأذون فيه، لا غبار على من آمن به، كما لا حرج على من تركه. فالدين لله والوطن للجميع، كما قالوا! فمن واجب المجتمع المسلم: أن يحرس العقيدة، ويعمل على تثبيتها وإشاعتها، ويقاوم الردة عنها، بالوقاية حتى لا تقع، وبالعلاج إذا وقع شيء منها، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ (المائدة: ٥٤).

ومن ناحية أخرى، نرى العلمانية - وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريا أو كلاميا - ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقيها، وما توجبه على أبنائها إيجابا حتما، بمقتضى الإيمان. وذلك بيِّن واضح في أمرين أساسين:

أولهما: رفضها اتخاذ العقيدة أساسًا للانتماء والولاء، فهي لا تقيم للرابطة الدينية وزنًا، بل تقدِّم عليها رابطة الدم والعنصر، ورابطة التراب والطين، وأي رابطة أخرى.

وهذا مناقض تمامًا لتوجيه القرآن، الذي يقيم الأخوة على أساس الإيمان والعقيدة: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات: ١٠)، ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ (آل عمران: ١٠٣).

ويجعل ولاء المؤمن - قبل كل شيء - لله ورسوله وجماعة المؤمنين: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (٥٥) وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ (المائدة: ٥٥، ٥٦).

ويلغي كل رابطة، مهما يكن قربها وقوتها، إذا تعارضت مع رابطة

الإيمان، حتى رابطة الأبوة والبنوة والأخوة. يقول تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (التوبة: ٢٣). ﴿ لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ (المجادلة: ٢٢).

ويضرب القرآن مثلاً بأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، الذي برئ من أبيه، حين تبين له أنه عدو لله تعالى، وكذلك بموقفه هو والذين آمنوا معه، من قومهم حين كفروا بالله وحادوا: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ (الممتحنة: ٤). كذلك قال الله تعالى لنوح عن ابنه من صلبه، لما تمرد على ربه: ﴿ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (هود: ٤٦).

ويحذر المؤمنين من اتخاذ أعداء الله أولياء في آيات كثيرة، ويشدد في ذلك، حتى يكاد يَعُدُّه ردة عن دين الله: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة: ٥١)، ويقول بعدها: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (المائدة: ٥٤).

ولا يرخص في شيء من ذلك، إلا في حالة الضعف، التي لا تجد فيها جماعة المؤمنين بدّاً من إظهار التقية للكافرين، وذلك استثناء من القاعدة العامة. يقول القرآن: ﴿ لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ (آل عمران: ٢٨). والآية تدل على أن الولاية تعني الانتصار لهم والوقوف في صفهم، من دون المؤمنين، وليس المراد المودة القلبية، فلو كان هذا المراد، ما رخص فيه؛ لأن الضعيف يمكنه أن يضمر الكراهية والبغضاء في قلبه، ولا يطلع عليه أحد.

والأمر الثاني: أن العلمانية ترفض ما توجبه العقيدة الإسلامية على أبنائها، من النزول على حكم الله ورسوله، والتسليم لهما، دون تردد أو حرج. وهذا هو

موجب الإيمان، ومقتضى الالتزام بعقد الإسلام، وهو ما نطق به القرآن في بيان محكم صريح، لا لبس فيه ولا تشابه. يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦). وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١). ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥).

فالعقيدة الإسلامية تفرض على المسلم أن يكيف حياته، وفقا للأحكام التي تجسدها، وأن يتجلى أثرها في سلوكه وعلاقاته كلها، سواء كان حاكما أم محكومًا.

والعلمانية تريد من العقيدة أن تظل حبيسة الضمير، لا تخوض معترك الحياة، ولا تؤثر في أهدافها ومناهجها، فإن سمح لها بالظهور، فليكن بين جدران المسجد، لا تخرج عنها، على أن يكون المسجد نفسه تحت سلطانها.

وبهذا، نرى المسلم الذي يعيش تحت سلطان العلمانية، يعاني من التناقض بين العقيدة، التي يؤمن بها، والواقع، الذي يفرض عليه. فعقيدته تشرق، وواقعه يغرب... عقيدته تحرِّم، والعلمانية تبيح... عقيدته تُلزم، والعلمانية تعارض، وهكذا، لا تعايش بين الإسلام الحقيقي والعلمانية الحقيقية؛ فهما كالضرتين، إذا أرضيت إحداهما أسخطت الأخرى، أو ككفتي الميزان لا ترجح إحداهما إلا بمقدار ماتخف الأخرى

العلمانية إيمان ببعض الكتاب وكفر ببعض:

لقد ذكرت في كتابي «الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه» أن العلمانية في مفهومها النظري لا تعني بالضرورة الإلحاد والجحود بوجود الله تعالى، فليس هذا من لوازمها النظرية.

قد يكون بعض العلمانيين ملحداً؛ لأنه من الماديين الذين ينكرون كل ما وراء

الطبيعة المحسوسة، فهو لا يؤمن بأي غيب، ولا يعترف إلا بما تراه عينه، وتدركه حواسه.

وقد يكون العلماني مؤمنًا بوجود الله تعالى، وبالأديان، أو بدين معين منها.

قد يكون العلماني مسيحيًا يؤمن بالمسيح عليه السلام، وبالإنجيل، ولا يجد حرجًا شديدًا في دينه أن يكون مسيحيا وعلمانيا، كما بينا ذلك من قبل.

إنما الحرج الكبير حقًا بالنسبة للمسلم حين يتخذ العلمانية فلسفة له، ومنهاجًا للحياة التي يبغيها؛ ذلك لأن عقيدته الإسلامية تأبى عليه قبول العلمانية منهجًا للحياة.

وإذا كان بعض الدارسين يصنف العلمانية إلى معتدلة ومتطرفة، ويرى أن أكثر العلمانيات في البلاد الإسلامية مما يصنف في «المعتدلة»، وبعضها كما في تركيا وتونس من «المتطرفة» بل المتطرفة بشدة، فنحن نعتقد أنه مهما توصف العلمانية بالاعتدال والتساهل، فأدنى درجات الحكم عليها: أنها - كما عبر أستاذنا الدكتور محمد البهي - إيمان ببعض الكتاب وكفر ببعض. فهي تأخذ من القرآن والسنة الجانب الاعتقادي والتعبدي، وترفض ما عداه. أي ما يتعلق بالجانب العملي في الحياة، كشئون المعاملات والعلاقات بين الأغنياء والفقراء، أو بين الحكام والمحكومين، أو بين المسلمين وغير المسلمين، أي ترفض الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في الإسلام.

وهذا ما ترفضه تعاليم الإسلام القطعية. فالإسلام ليس مجرد «رسالة لا هوتية» تهتم بالجانب الاعتقادي والشعائري فحسب، أي ما يتصل بالاعتقاد في الله والآخرة وشئون الغيب والتعبد. بل هو رسالة شاملة. هو - كما قال شيخنا شلتوت - عقيدة وشريعة، أو كما قال شيخنا البنا: دين ودولة. أو كما قال دعاة الإسلام وعلماؤه بشكل عام: هو عقيدة ومنهاج حياة، للفرد وللأسرة وللمجتمع وللأمة.

هو - في الأساس - عقيدة، تنبثق منها شريعة، أو منهج شامل للحياة، وتقوم عليها أمة ذات دعوة عالمية.

والنصوص الدالة على ذلك قاطعة في ثبوتها ودلالتها، وهي أكثر من أن تحصر،

وهي من المعلوم من الدين بالضرورة، أي مما يعرفه الخاص والعام، فلا حاجة للتدليل عليه.

إن المنهاج الإسلامي يوجه الإنسان ويشرِّع له طوال مراحل حياته، منذ أن يولد، وإلى أن يموت.

فهناك أحكام تعنى بالطفل منذ ولادته: ماذا ينبغي أن يصنع له مثل: أن يؤذن في أذنه، وأن تحسن تسميته، فلا يسمى باسم يؤذيه في المستقبل، أو باسم محرم، وأن يعق عنه، أي تذبح له ذبيحة يوم السابع من ولادته، وأن ترضعه أمه، ولو كانت مطلقة من أبيه، وأن ينفق عليها أبوه، كما جاء في الآية: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ...﴾ (البقرة: ٢٣٣). وقد جمع ابن القيم ما ينبغي عمله للمولود في كتاب سماه: «تحفة المودود في أحكام المولود».

وهناك أحكام تتعلق بالإنسان عند موته، هي أحكام المرض والاحتضار.

بل هناك أحكام تتعلق بالجنين في بطن أمه، مثل وجوب الحفاظ على حياته، ولو جاء من طريق حرام، كما رأينا في قصة المرأة الغامدية... بل طلب الشارع من الأم الحامل أن تفطر إذا خافت على حملها.

وهناك أحكام تتعلق بالإنسان بعد موته، مثل وجوب تغسيله وتكفينه، والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين، وقضاء ديونه، وتنفيذ وصاياه في حدود الثلث، قبل توزيع تركته، كما قال تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (النساء: ١١).

منهج الإسلام يشمل حياة الإنسان رضيعا، وفطيما، وصبيا ومراهقا، وشابا، وكهلا، وشيخا، فلا يدعه الإسلام في مرحلة من هذه المراحل سائبا، بلا تشريع ولا توجيه.

كما أن هذا المنهاج الشامل يستوعب حياة الإنسا في كل جوانبها: حياته الفردية، وحياته الأسرية، وحياته الاجتماعية، وحياته الثقافية، وحياته الاقتصادية، وحياته السياسية، إلى جوار حياته الدينية والأخلاقية.

وليس معنى هذا أن الإسلام يضع تفصيلات لحياة الإنسان في كل هذه

النواحي، بل يفصل في بعضها كثيرا، وفي بعضها قليلا، وفي بعضها يجمل كل الإجمال، بل يتركه «عفوا» أي حرا، فارغا من النصوص الملزمة أمرا أو نهيا.

المهم أن الإسلام يضع لنا معالم هادية، وقواعد حاكمة، وضوابط عاصمة، في كل هذه المجالات، على تفاوتها. فلا يحل للإنسان المسلم تجاوزها أو الخروج عليها أو الإعراض عنها، ليحتكم إلى غيرها مما ابتدعه الناس بأهوائهم وآرائهم بمعزل عن هدى الله تعالى.

ومقتضى الإيمان: أن يرضى الإنسان بحكم الله تعالى ورسوله، ولا يردهما لسبب من الأسباب، فليس لمخلوق أن يستدرك على الخالق. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (النور: ٥١)، ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

وقد حكم الله تعالى بالنفاق على من صد عن حكم الله ورسوله. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ (النساء: ٦١). بل إنه يقسم على نفي الإيمان عمّن لم يرض بحكم رسول الله ويسلم له تسليما: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء: ٦٥).

ولا يقبل - في منطق الإسلام - التفريق بين ما هو من قبيل العبادات، وما هو من قبيل المعاملات وشئون الحياة؛ لأن الأوامر والنواهي الإلهية جاءت على نسق واحد في كلا المجالين. وإلا كيف يقبل الإنسان قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٣)، ويرفض قبلها بآيات قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ (البقرة: ١٧٨)، فيطالب بإلغاء عقوبة القصاص مع أنها فريضة مثل الصيام، سواء بسواء؟! ومثل ذلك قوله تعالى في السياق نفسه: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: ١٨٠)، ومثل ذلك في السورة نفسها: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١٦).

لا وجه قط لقبول بعض الآيات والأحكام في بعض جوانب الحياة، ورفضها في جانب آخر، وكلها كلمات الله تعالى وأمره وحكمه.

فهذا هو الذي عابه القرآن على بني إسرائيل، وجاءهم التقريع الإلهي الشديدمن أجله، فقال تعالى لهم: ﴿ **أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** ﴾ (البقرة: ٨٥).

الإسلام رسالة متكاملة، وأحكامه وتعاليمه وحدة لا تتجزأ، لا يجوز أخذ بعضها وإهمال بعضها. كما قال تعالى: ﴿ **يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً** ﴾ (البقرة: ٢٠٨)، أي في شرائع الإسلام جملة دون تجزئة. وقد نزلت هذه الآية في شأن بعض اليهود الذين أرادوا أن يسلموا ويُبقوا على بعض الأحكام المنسوخة في اليهودية، مثل تعظيم يوم السبت وتحريم العمل الدنيوي فيه، فنزلت الآية توجب الدخول في الإسلام كل الإسلام.

وقال تعالى مخاطبا لرسوله: ﴿ **وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾ (المائدة: ٤٩، ٥٠).

العلمانية والعبادة

والعلمانية قد لا ترفض الإسلام، بحسبانه عبادة وشعائر، يتقرب بها الإنسان إلى ربه، بناء على أن ذلك جزء من الحرية الدينية. ولكنها لا تجعل لهذه العبادة أهميتها، بصفتها غاية الحياة، والمهمة الأولى للإنسان: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ** ﴾ (الذاريات: ٥٦). ولا تقيم نظامها التربوي والثقافي والإعلامي على غرس هذا المعنى، وتثبيته، وتعهده، حتى يؤتى أكله. كان عمر بن عبد العزيز يبعث إلى ولاته: أن يعنوا بأمر الصلاة، فإن من ضيعها كان لما سواها أشد تضييعا.

ولا تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية تنظيمًا ييسر على المسلم أداء عبادته بغير عوائق، ولا ضغوط، بحيث لا تتعارض أنظمة العمل والدراسة وغيرها، ومواقيتها مع مواقيت العبادة المفروضة.

والقرآن الكريم يأمر بالمحافظة على الصلاة، وإن كان المسلمون في حالة الحرب والخوف، كما قال تعالى: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (٢٣٨) فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (البقرة: ٢٣٨، و٢٣٩). أي في حالة الخوف صلوا راجلين (مشاة) أو راكبين، على حسب استطاعتكم، ولو تركتم الركوع أو السجود، أو استقبال القبلة. وهذا يدلنا على مدى حرص الدين على إقامة عبادة الصلاة.

وينظم القرآن صلاة الجماعة في حالة الحرب أو الخوف إذا واجه المسلمون عدوهم، ولم يستطيعوا أن يدعوا الميدان خاليًا من طائفة تواجه العدو، مع الحرص على صلاة الجماعة خلف إمام واحد، ولا سيما إذا كان إمام الصلاة هو الإمام الأعظم للأمة، مثل الرسول الكريم، ومن يقوم بأمر الأمة من بعده. يقول تعالى مخاطبًا رسوله: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ (النساء: ١٠٢).

وعلى الدولة المسلمة أن تنشئ لإقامة الصلاة المساجد الملائمة بكل ما تحتاج إليه، وتعيين الأئمة والخطباء والمؤذنين لها، وتزويدها بكل الوسائل المعينة.

وهذه العناية أبعد ما تكون عن العلمانية. ثم إنها لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات، أو إهمالها، مكانًا في تقديم الناس وتأخيرهم، وخصوصًا عند الترشيح لمناصب القيادة، وجلائل الأعمال، على أساس مقولة خاطئة: هي التفرقة بين السلوك الشخصي والسلوك الاجتماعي للإنسان، وهو ما لا يقول به الإسلام.

وهي - كذلك - لا ترى المجاهرة بترك العبادات، التي هي أركان الإسلام

العملية، شيئًا يوجب المحاسبة أو المؤاخذة، بله العقوبة، التي أجمع عليها فقهاء الإسلام فيمن يصر على ترك الصلاة، أو منع الزكاة، أوإفطار رمضان، حتى إنهم اتفقوا على تكفير من ترك شيئًا منها، استخفافًا بحرمتها، أو إنكارًا لفرضيتها، لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وهي كذلك لا تَعُدُّ الزكاة ـ التي هي الركن المالي الاجتماعي من أركان الإسلام ـ جزءاً من نظامها المالي والاقتصادي والاجتماعي، تؤخذ من الأغنياء، لترد على الفقراء، بواسطة «العاملين عليها»، بل تَعُدُّها عبادة شخصية، من شاء أداها، وعليه عبء الضرائب الوضعية كاملاً، ومن شاء أعرض عنها، ولا حرج عليه، ولا ملامة! مع أن القرآن وصف عباده الذين يستحقون نصره فقال: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ (الحج: ٤١).

العلمانية والأخلاق

ذلك هو موقف العلمانية من العقيدة، ومن العبادة في الإسلام، فما موقفها من الأخلاق، التي جاء بها الإسلام؟

ربما يبدو لأول وهلة أن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقي في الإسلام، بل لعلها ترحب به، وتدعو إليه، بحسبان أن الأخلاق هي قوام المجتمعات، وعماد النهضات، وأن الإنسان، الذي هو محور التقدم، وصانع التنمية، ومنشئ الحضارة، إنما تبنيه الأخلاق والفضائل الإنسانية الرفيعة. ولم ينل بيت شعر قاله شاعر في عصرنا، ماناله بيت شوقي الشهير:

وإنما الأمم الأخلاق مابقيت ... فإن همو ذهبت أخلاقهم، ذهبوا!

وهذا ما لا خلاف عليه ـ على وجه العموم ـ بين الإسلام والعلمانية. ولكن عند التأمل والتحقيق، نجد بينهما خلافًا أكيدًا في موضعين:

الموضع الأول: في مجال العلاقة بين الجنسين، حيث تتميز الأخلاق الإسلامية هنا، عن أخلاقيات الحضارة الغربية، التي يتبع سننها العلمانيون، شبراً بشبر، وذراعًا بذراع.

فالإسلام، مع أنه لا يصادر هذه الغريزة ولا يعطلها، أو يَعُدُّها في ذاتها قذارة ورجسًا، إلا أنه يصر على تصريفها في نطاق الزواج المشروع، الذي به يجد كل من الزوجين السكينة والمودة والرحمة، وبهذا تتكون الأسرة، التي هي نواة المجتمع الراقي

ويحرّم الإسلام أي اتصال جنسي، خارج هذه الدائرة، ويعُدُّه من الزنا أو الشذوذ، الذي يجلب سخط الله تعالى، ويشيع الانحلال والفساد في المجتمع: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾ (الإسراء: ٣٢).

كما يحرم الإسلام كل الوسائل، التي تيسر وقوع الفاحشة، أو تغري بها، أو تجرئ عليها. ولهذا يربي المؤمنين والمؤمنات على العفاف، والإحصان، وغض البصر، كما قال: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ۝٣٠ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ (النور: ٣٠، ٣١). كما يوجب على المسلمة التزام الحشمة، والوقار، في الزي، والكلام والمشي، والحركة: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفًا﴾ (الأحزاب: ٣٢). ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ ... ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ (النور: ٣١).

كما حرم الإسلام خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، وحرم عليها السفر وحدها بغير زوج، ولا محرم، وخصوصًا مع عدم الأمن.

هذه الأحكام والتوجيهات الإسلامية، لا ترحب بها العلمانية المستغربة، ولا ترى أن تقيد المجتمع، الذي تحكمه، بقيودها، بل تدع الحبل على الغارب للجنسين، ليتصرفا كما يحلو لهما، بناء على أن ذلك يدخل في نطاق الحرية الشخصية.

وهذا الموضوع من المحكات الأساسية، التي تصطرع فيها العلمانية والإسلام. فالإسلام يغلق - بقوة - الأبواب، التي تهب منها رياح الفتنة، من الأغنية الخليعة، والصورة المثيرة، والقصة المكشوفة، والأزياء المغرية، ويقاوم كل ألوان التبرج والإثارة، والخلوة غير المشروعة... ويجتهد في حل مشكلات الزواج، وإزاحة العوائق من طريقه، حتى يستغني الناس بالحلال عن الحرام.

والعلمانية لا تنظر للأمر على أنه مشكلة تتطلب حلاً، ولا ترى حرجًا من إتاحة الفرص لاستمتاع أحد الجنسين بالآخر، كما تفعل المجتمعات المتقدمة اليوم! وتنظر لموقف الإسلام هنا، على أنه موقف متزمت متشنج، وللدعاة الإسلاميين، على أنهم قوم «معقدون» يضخمون مسألة العلاقة الجنسية، ويعطونها من المساحة، أكثر مما ينبغي. والإسلاميون لا ذنب لهم، إلا أنهم يحلون ما أحل الله، ويحرمون ما حرم الله، ويوجبون ما أوجب الله، ويقرون ما شرع الله. وهل يسع مسلمًا صحيح الإسلام، إلا هذا الموقف؟!

والموضع الثاني: أنهم لا يحبون أن يربطوا الأخلاق بالدين، وإنما يريدون أن يقيموها على أساس فلسفي أو عملي نفعي (أو براجماتي)، بعيدًا عن الدين، وترغيبه وترهيبه. «فالأخلاق الدينية» عندهم في موضع الاتهام، أما «الأخلاق المدنية» فهي أقوم قيلا، وأهدى سبيلاً[1].

والإسلاميون يرون أن الأخلاق إذا لم تربط بالدين، من ناحية المعيار، ومن ناحية المسئولية والجزاء، ومن ناحية الأهداف والبواعث، فلن يكون لها أثر يذكر في حياة الفرد والمجتمع.

وقد قال أحد القضاة البريطانيين في قضية من القضايا الشهيرة في الفضائح والفساد المالي والخلقي: بدون قانون لا تستقر أمة، وبدون أخلاق لا يسود قانون، وبدون إيمان لا توجد أخلاق!

ومن الأخلاقيات أو السلوكيات التي تفترق فيها العلمانية عن الإسلام بوضوح: قضية الحجاب للمرأة المسلمة. وبرغم أن هذه القضية تتعلق بالحرية الشخصية، والحرية الدينية، فإنها ما زالت تُحدث إشكالا للعلمانية في كثير من البلاد الإسلامية والغربية.

ففي تركيا، يمنعون الفتاة المسلمة من ارتداء الحجاب - أعني الخمار أو غطاء

---

(١) قال هذا - بوضوح - الأستاذ خالد محمد خالد، في فترة اتجاهه إلى العلمانية، في كتابه «لكي لا تحرثوا في البحر». وقد رجع عما كتبه عن «قومية الحكم» في كتابه «من هنا نبدأ»، ولعله رجع عما كتبه عن الأخلاق أيضا، وهو لذلك أهل، غفر الله لنا وله.

الرأس - في الجامعات والمدارس الثانوية ونحوها. وما زالت الاحتجاجات تتوالى، والمظاهرات لا تكاد تتوقف من الطلبة والطالبات، للاستجابة لمطالب المرأة المسلمة في أن تلبس الحجاب أمام الرجال.

ومثل تركيا أو أشد منها: تونس، التي تحرم على الفتاة المسلمة المتحجة دخول المدرسة أو الجامعة، أو القبول في أي وظيفة من وظائف الدولة، أو المؤسسات العامة. بل لا تستطيع المرأة المتحجبة أن تدخل أي مستشفى حكومي للعلاج أو للولادة. بل نبه على سائقي سيارات الأجرة (التكاسي) ألا يُركبوا امرأة محجبة. وبهذا تصبح المسلمة المحجبة محاصرة من كل النواحي، مضطهدة في جميع المجالات، على حين تتمتع المنكشفة المتبرجة المنسلخة من جلدها وثيابها بكل حريتها، تصول وتجول، ولا رقيب عليها ولا حسيب.

ولا عجب من أن ينضح ذلك على فرنسا، التي يقولون عنها: أم الحريات. فقد رأينا علمانيتها الليبرالية تأبى على الطالبات المسلمات في المدارس أن يلبسن الخمار، وإلا غادرن المدرسة، واضطر كثير من الطالبات إلى ترك المدرسة، وإلى الدراسة في البيوت. ولكن القضاء الفرنسي كان مع الطالبات، وأنصفهن، ورددن إلى مدارسهن بعد حين. بيد أن المشكلة في فرنسا: أن القضاء يحكم في كل قضية على حدة، ولا يتخذ ذلك مبدأ يقاس عليه.

وقد ناقشت الفرنسيين المتشددين في أحد المؤتمرات، ولم أجد عندهم مسوِّغا لهذا المنع للطالبات.

العلمانية والشريعة

أما الجانب الذي تقف العلمانية ضده، من تعاليم الإسلام، بصراحة وقوة، فهو الشريعة، أعني الجانب التشريعي أو القانوني في الإسلام.

وقد يتساهل بعض العلمانيين، فيدَعون للإسلام التشريع المتعلق بالأسرة، أو ما يسمى «الأحوال الشخصية» من الزواج، والطلاق، والميراث، ونحوها، بحسبان أن هذه متعلقة بالحرية الدينية، أو الشخصية للإنسان. وهم حين يصنعون ذلك، يَعُدُّونه منة منهم، على الإسلام.

فالعلمانية الأصلية، لا تسمح للإسلام بأي مساحة في التشريع، ولو كان ذلك في الأحوال الشخصية، فالدين مكانه ـ عندها ـ الضمير، أو المسجد، فحسب.

وقد رأينا علمانية «أتاتورك»، وهي أم العلمانيات في البلاد الإسلامية، تطرد التشريع الإسلامي في كل المجالات، حتى في الأحوال الشخصية، لهذا حرمت الطلاق، وتعدد الزوجات، وسوت بين الأبناء والبنات في الميراث، مخالفة بذلك قطعيات الشريعة وما علم من الدين بالضرورة.

وفي بعض البلاد العربية في الشمال الإفريقي، رأينا بعض العلمانيات الحاكمة، تقلد العلمانية «الأتاتوركية» في الزواج والطلاق، وأوشكت أن تقلدها في قانون الميراث، لولا ضغط الرأي العام.

ترى العلمانية أن التشريع للمجتمع من حقها هي، وليس من حق الإسلام أن يحكم ويشرع، ويحلل ويحرم، أي أنها تغتصب حق التشريع المطلق من الله الخالق، وتعطيه للإنسان المخلوق.

والعلمانية بهذا تجعل الإنسان ندا لله، الذي خلقه. بل هي ـ بهذا ـ تعلي كلمة الإنسان، على كلمة الله جل جلاله؛ فهي تمنحه من السلطة والاختصاص، ما تسلبه من الله سبحانه، وبهذا يصبح الإنسان «ربا» يحكم بما يريد ويأمر بما شاء.

قد تعترف العلمانية لله في هذا الكون، بالخلق، ولا تعترف له بالأمر، والإسلام يقوم على أن لله الخلق والأمر جميعا: ﴿ **أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** ﴾ (الأعراف: ٥٤).

وإذا تسامحت العلمانية، واعترفت لله بحق التشريع، فإننا نجدها تعطي الإنسان حق النسخ لما شرع الله، بدعاوى باطلة ما أنزل الله بها من سلطان. فهي تحل ما حرم الله، وتحرم ما أحل الله، وتسقط ما فرض الله، وتعطل ما شرع الله.

إنها ـ في قرارة نفسها ـ لا تقدر الله حق قدره، حين تستبعد أن يحيط علم الله تعالى شأنه، بما يحدث للبشر، برغم تغير الزمان، وتبدل المكان، وتطور الإنسان، وأن يشرع لهم من الأحكام، ويضع لهم من القواعد، ما

يصلح لهم، ويصلحهم ويرقى بهم، أفرادا وجماعات، وإن مضى عليه أربعة عشر قرنا من الزمان.

والإسلام يقوم على عقيدة راسخة، بأن الله العظيم، لا تخفى عليه خافية، ولا يعزب عن علمه شيء في السموات ولا في الأرض، وأن الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة له سواء، فهو يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون: ﴿**وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾ (يونس: ٦١).

إن «الشريعة» هي العدو الأول للعلمانيين في البلاد الإسلامية؛ لأنها هي التي تنقل الإسلام من عالم النظريات والمثاليات إلى دنيا الواقع و التنفيذ. وهي التي تهيئ للمجتمع سياجا من القوانين، يحميه من عدوان العادين، وهي التي تردع من لم يرتدع بوازع الإيمان، كما قال الخليفة الثالث: «إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

وأشد ما تكون عداوة العلمانيين للشريعة، فيما كان مضادا لاتجاه الحضارة الغربية، وفلسفتها في التشريع، والنظرة إلى الفرد والمجتمع. وذلك مثل: تحريم الربا في القانون المدني، أو تحريم الزنا والسكر في القانون الجنائي، أو تحديد الجزاء على الجرائم، بعقوبات بدنية؛ مثل: الجلد، والقطع، ونحو ذلك.

لهذا تجد كلمة «الشريعة» في تركيا تطارد بشدة، ولا يؤذن لها بالظهور في التعليم، أو الإعلام أو الثقافة. والكليات الشرعية التي فرضت نفسها على الساحة التركية في السنوات الأخيرة، لم يسمح بتسميتها كلية الشريعة، بل سميت «كلية الإلهيات»، وهذا أشبه بكليات اللا هوت عند النصارى، مع أن النصارى ليس عندهم شريعة تدرس، كما عند المسلمين.

وعندما سعى بعض المسلمين إبان الصحوة الأخيرة لإنشاء بنك إسلامي في إستانبول، لم يسمح بتسميته بنكا إسلاميا، لكنه سمي «مؤسسة فيصل المالية».

ورفضوا في نظامه الأساسي أن ينص على أن لهذا البنك هيئة رقابة شرعية، لأن كلمة «شرعية» هذه كلمة مخوفة ومحاربة أبدا.

إن العلمانية تقبل القانون الوضعي، الذي ليس له في أرضنا تاريخ ولا جذور ولا قبول عام، وترفض الشريعة، التي تدين أغلبية الأمة بربانيتها، وعدالتها، وكمالها، وخلودها، وتحس بالإثم والقلق، إذا أعرضت عن أحكامها، وترى أنها مهددة بعقاب الله في الدنيا والآخرة.

سقوط دعاوي العلمانيين في الشرق المسلم

لقد كان ظهور العلمانية في الغرب المسيحي له أسبابه ومسوِّغاته المنطقية، من الناحية الدينية والفلسفية، والنظرية والعملية.

ومن أجل ذلك، انتصرت العلمانية في الغرب على الدين، أعني: دين الكنيسة ورجالها وكهنوتها، بما تمثل من جمود وتحجر، ومن دفاع عن التخلف، ومن تحالف مع الظلم، ومن وقوف في وجه العلم والإبداع، ومن قسوة بلغت حد الوحشية على العلماء والمفكرين والمبتكرين. ومن الطبيعي والمنطقي أن ينتصر العلم على الجهل، والتحرر على الجمود، والنور على الظلام، والعدل على الظلم.

وقد كسب الغرب من وراء انتصار العلمانية على الكنيسة. فقد كان أسيرا فتحرر، وكان سجينا فأفرج عنه، وكانه محاصرا ففك حصاره، وانطلقت حوافزه، وتفجرت طاقاته، التي كانت الكنيسة تكبتها وتضغط عليها.

فهل كان عند الشرق المسلم ما عند الغرب المسيحي، حتى يدخلها داره، ويأذن لها بالتحكم في أهله وأبنائه؟

الواقع أن الشرق المسلم لا توجد لديه أي مسوِّغات منطقية لقبول العلمانية، وتمكينها في أرضه، وتسليطها على حياته.

ذلك أن الغرب له دينه، ولنا ديننا، وله قيمه ولنا قيمنا، وله تاريخه ولنا تاريخنا. وكلها تنطق بأن الإسلام غير المسيحية، وأن المسجد غير الكنيسة، وأن علماء الإسلام غير رجال الكهنوت، وأن القرآن غير الأناجيل. فلا يجوز بحال أن يفرض علينا ما تأباه طبيعتنا، وما يرفضه ديننا، وما يناقضه تراثنا، وما يقاومه حاضرنا ومستقبلنا.

فليس كل ما صلح للغرب يصلح لنا، ولا كل ما نهض به الغرب ينهض بنا، فلكل بلد ظروفه، ولكل شعب خواصه، ولكل قوم دوافعهم وموانعهم ومؤثراتهم، كما أن الأفراد لكل منهم وضعه وظرفه الخاص، وليس كل ما يصلح غذاء لشخص يصلح لغيره، ولا كل ما يوصف دواء لمريض يوصف لغيره.

ولقد قرأت ما كتبه دعاة العلمانية والتغريب في بلادنا العربية والإسلامية من مسوِّغات لا ستيرادها لشعوبنا ـ وهي بضاعة أجنبية ـ فوجدتها كلها مفتعلة مزورة لا تصمد للنقد.

من هذه المسوِّغات التي يكررونها، قولهم: إن الغرب لم ينهض من عثراته، ولم يصح من نومه، ولم يخرج من تخلفه إلا حين تحرر من الدين واحتضن العلمانية. وهذه الشبهة قد رددنا عليها بما يكفي، ولم يعد لها قبول.

ومن هذه المسوِّغات قولهم: إننا في عصر العقل والعلم، ولسنا في عصر الوحي والدين!

ومنها دعواهم: أن الدين ثابت، والحياة متغيرة، وبخاصة حياة الإنسان، والعلمانية هي القادرة على مواجهة التغير.

ومنها قولهم: إن العلمانية هي الطريق الوحيد للتنمية والتقدم.

وأعظم مسوِّغاتهم ـ وهم أعلى بها صوتا ـ دعواهم أن العلمانية هي بديل ما سموه« الدولة الدينية». إيهامًا منهم بأن « الدولة الإسلامية» التي يطالب بها دعاة الإسلام هي نفس « الدولة الدينية» التي عرفها الغربيون في عصورهم الوسطى، والتي ذاقوا الويل، وشربوا المر على أيديها.

وسنرد على هذه الدعاوى العريضة، واحدة واحدة، بالتفصيل المناسب، وبخاصة دعوى الدولة الدينية.

أما دعوى أننا في عصر العقل لا عصر الوحي، أو عصر العلم لا عصر الدين، وأن الإنسان، حل في الكون محل « الله»، واحتل « البشري» مكان « الإلهي» وأن

العلمانية هي التي تمثل عقل البشر لا وحي الله، فهذه دعوى قد رددنا عليها بتفصيل في كتابنا «بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين» في الفصل الأول منه، تحت عنوان: «الدين في عصر العلم». وقد نشرناه في رسالة مستقلة من رسائل ترشيد الصحوة.

ومع هذا، سنرد عليها بالقدر الكافي، ضمن ردنا على هذه الدعاوي، وبالله تعالى التوفيق.

عصر العقل والعلم لا عصر الوحي والدين

من الكاتبين في عصرنا من يسوِّغ قبول العلمانية في أوطاننا بأنها تعني: أن يسير المجتمع وفق معطيات العقل والعلم، لا وفق معطيات النقل والدين. فإذا قرر منطق العقل والعلم أمرا، وقرر منطق الوحي والدين أمرا آخر، فالعلمانية تفرض أن نتبع منطق العقل لا النقل، والعلم لا الدين.

وأود أن أؤكد هنا أن هذه القضية ـ قضية التنافي أو الصراع بين العقل والوحي أو بين العلم والدين ـ قضية غربية، عرفَها تراث الغرب وتاريخه، واستمر الصراع بينهما طويلا، حتى انتصر العقل على النص، والعلم على الدين. ولكن هذه القضية لا وجود لها عندنا. فلم يعرف تاريخنا هذا النزاع الحاد، والصراع المرير، بل عرف التآخي والارتباط بينهما. وكما قلت وأقول دائما: إن الدين عندنا علم، والعلم عندنا دين.

أما أن الدين عندنا علم، فلأنه يقوم على مخاطبة العقل، ويَعُدُّه مناط التكليف، ويرفض اتباع الظن والتقليد الأعمى في تأسيس العقائد. ويطالب بالنظر والتفكر في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء. وينادي أصحابَ الملل والنحل: ﴿ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة: ١١١). ويؤسس أعظم حقيقتين في الوجود على العقل، وهما:

١ـ وجود الله تعالى. ٢ـ وإثبات النبوة.

ولهذا يرى المحققون من علماء الإسلام العقل أساس النقل؛ لأن النقل أو الوحي لم يثبت إلا بالعقل، فلو انهار العقل لانهار النقل بعده. فالوحي إنما يثبت ـ

إسلاميا ـ بالعقل وحده، فإذا ثبت بالبراهين العقلية القاطعة، فهناك «يعزل العقل نفسه» كما يعبر الإمام الغزالي، ليتلقى من الوحي الأوامر والنواهي قائلا ما يقول المؤمنون: ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ (البقرة: ٢٨٥).

ولهذا قرر علماؤنا الكبار أنه لا يتصور أن يتناقض عقل صريح، ونقل صحيح، بحال من الأحوال، وإذا ادُّعي هذا، فلابد أن يكون هناك شك في صحة المنقول، أو صراحة المعقول. وإذا افترض وجود هذا، فلابد أن يكون أحدهما ظنيا والآخر قطعيا، وهنا نؤول الظني ليتفق مع القطعي. أما القطعيات فمحال أن تتعارض، والحقائق لا يمكن أن تتناقض، وما رأينا قط نصا دينيا قطعيا يتعارض مع حقيقة عقلية أو علمية قاطعة. فإذا كانا ظنيين أوِّل الأضعف منهما ليوافق الأقوى. فإن كانا في مرتبة واحدة في القوة، رجحنا أن يؤول جانب العلم أو العقل، لكثرة تغيره، وسرعة تطوره، ما بين عصر وآخر، حتى إن بعض ما كان يُعَدُّ حقائق في بعض العصور يُعَدُّ الآن من الخرافات.

فالدين عندنا ليس شيئا وراء العقل، أو خارج نطاق العقل، كما عند النصارى الذين يَعُدُّون الدين أمرا وجدانيا بحتا، ولا شأن للعقل به، حتى شاع عندهم قولهم: اعتقدْ وأنت أعمى! أغمضْ عينيك ثم اتبعني! آمنْ ثم اعلم! بل يقبلون عندهم أن يؤمن الإنسان بما لا يتصور عقلا، وقال القديس الفيلسوف المعروف عندهم أوجستين: أومن بهذا لأنه محال!

قد يأتي الدين عندنا بما لا تدركه العقول، لأنها لم تؤتَ الأداةَ المناسبة لإدراكه، مثل شئون الألوهية والغيب والآخرة والبرزخ، ولكنه لم يأت أبدا بما تحيله العقول ولا تتصوره بحال.

وإذا كان الدين عندنا علما، فإن العلم عندنا دين، أي أن المسلم يتعبد لله تعالى بطلب العلم، وطلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة، منه ما هو فريضة عينية، ومنه ما هو فريضة كفائية.

ففرض العين على كل مسلم، من ذكر أو أنثى: أن يتعلم من دينه ما لابد له منه مما يصحح عقيدته، ويصلح عبادته، ويضبط سلوكه وعلاقاته، وفق أمر الله تعالى ونهيه، وحلاله و حرامه؛ وأن يتعلم من أمور الدنيا ما لابد له منه مما يعينه على

الرزق الحلال، له ولمن يعوله. وربما نقول في عصرنا: إن القرءة والكتابة من الفرائض العينية على كل مسلم.

وفرض الكفاية: ما يحتاج إليه المجتمع أو تحتاج إليه الأمة في مجموعها من علوم الدين أو علوم الدنيا.

ففي علوم الدين: يجب أن يتبحر في علوم الشرع وعلوم الاجتهاد، عدد من العلماء المبدعين المستقلين، يسدّون الثُّغرة، ويلبون حاجة الأمة، ويفتونها في النوازل، حتى لا يتخذ الناس رءوسا جهالا، إذا سئلوا أفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا.

وكذلك في علوم الدنيا، يجب على الأمة - بالتضامن - أن يتوافر فيها عدد من العلماء المتبحرين المبدعين في شتى الاختصاصات في الطب والتشريح والفيزياء والكيمياء والفلك وعلوم الفضاء وعلوم البحار والأرض (الجيولوجيا) وعلوم الحياة (البيولوجيا) وعلوم الرياضيات، وغيرها من العلوم وفروعها وتخصصاتها الدقيقة، بحيث تكتفي الأمة بهم اكتفاء ذاتيا، ولا تكون عالة على غيرها.

فإذا وجد في علوم الدين وعلوم الدنيا - ومثلها الصناعات والتخصصات التكنولوجية - عدد كاف من أهل العلم والخبرة، فهذا ينفي الحرج والإثم عن سائر الأمة، وإلا كانت الأمة كلها آثمة؛ لتضييعها هذه الفريضة الجماعية التضامنية.

هذا ما قرره الغزالي والشاطبي وغيرهما من علماء الأمة، وهو أمر متفق عليه، ولا خلاف فيه.

ولأن العلم عندنا دين، ابتدأ الوحي عندنا بهذه الكلمة: ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ** ﴾ (العلق: ١)، والقراءة مفتاح العلم. وعُدَّ العلم دليل الإيمان وسبيله، كما قال تعالى: ﴿ **وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ** ﴾ (الحج: ٥٤)، وبهذا الترتيب الذي يدل عليه حرف «الفاء» العاطفة: (ليعلموا، فيؤمنوا، فيخبتوا)؛ فالعلم يترتب عليه الإيمان، والإيمان يترتب عليه الإخبات.

والعلم عندنا دليل العمل وقائده، كما قال معاذ رضى الله عنه: العلم إمام، والعمل تابعه. ولهذا قال الأئمة: العامل على غير علم يُفسد أكثر مما يُصلح. وقال

الإمام البخاري: العلم قبل العمل. واستدل بقول الله: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (محمد: ١٩)، فقدم العلم على الاستغفار، وهو عمل. وهذا واضح في تراثنا.

لا تناقض بين النقل والعقل:

وما أوهمه بعض الكُتَّاب من أن البيئة الدينية لا تهيئ لمناخ علمي مزدهر، بافتراض وجود صراع بين النقل والعقل، أو بين النص الإلهي والاجتهاد الإنساني، غير صحيح؛ بل ترده النصوص، ويرده التاريخ، ويرده الواقع. فالعقل هو المخاطَب بنص الشارع، والمكلَّف بفهمه والعمل به، والاجتهاد في دلالته، وملء الفراغ فيما لا نص فيه. وقد ترك النقل - أو الوحي - للعقل شئون الكون والحياة كلها يصول فيها ويجول، ولم يحجر عليه في ذلك بل أمره وحرَّضه ودعاه.

والمحققون من علماء الأمة عَدُّوا الوحي والعقل هاديين للخلق إلى الحق. يقول الإمام الراغب الأصفهاني في كتابه القيم« الذريعة إلى مكارم الشريعة»:

«لله عزوجل إلى خلقه رسولان، أحدهما: من الباطن وهو العقل، والثاني: من الظاهر وهو الرسول. ولا سبيل لأحد إلى الانتفاع بالرسول الظاهر ما لم يتقدمه الانتفاع بالباطن. فالباطن يعرف صحة دعوى الظاهر، ولولاه لما كانت تلزم الحجة بقوله. ولهذا، أحال الله من يشكك في وحدانيته وصحة نبوة أنبيائه على العقل، فأمره بأن يفزع إليه في معرفة صحتها. فالعقل قائد والدين مدد، ولو لم يكن العقل لم يكن الدين باقيا، ولو لم يكن الدين لأصبح العقل حائراً، واجتماعهما كما قال الله تعالى: ﴿ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾ (النور: ٣٥)»[١].

ويؤكد ذلك معاصر الراغب الإمام أبو حامد الغزالي في عدد من كتبه. ففي مقدمة « المستصفى» يرى العقل القاضي الذي لا يعزل ولا يبدل، والشرع الشاهد المزكى المعدل، ويجعل العقل مركب الديانة وحامل الأمانة[٢]».

---

(١) انظر: «الذريعة إلى مكارم الشريعة» ص ٢٠٧ بتحقيق د. أبو اليزيد العجمي، طبع دار الصحوة بالقاهرة.

(٢) المستصفى: ١/ ٣.

وفي «الإحياء» يقرر أن لا غنى بالشرع عن العقل، ولا بالعقل عن الشرع «فإن العلوم العقلية كالأغذية، والعلوم الشرعية كالأدوية، والشخص المريض يستضر بالغذاء متى فاته الدواء». وينكر على من يظن أن العلوم العقلية مناقضة للعلوم الشرعية، وأن الجمع بينهما غير ممكن، وهو في رأيه ظن صادر عن عمى في عين البصيرة [1].

وفي «الاقتصاد في الاعتقاد» يصف عصابة الحق وأهل السنة بأنهم الذين وفقوا بين مقتضيات الشرائع، وموجبات العقول، وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول [2].

وفي كتاب «معارج القدس» الذي ينسب للغزالي، نقرأ هذه الكلمات:

«اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لم يتبين إلا بالعقل. فالعقل كالأس والشرع كالبناء، ولن يغني أس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس.

وأيضا، فالعقل كالبصر، والشرع كالشعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر، فالشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متعاضدان، بل متحدان» [3].

ومن ثم لم يظهر في تاريخنا ما عرف في تاريخ الغرب من التناقض أو النزاع بين العلم والدين. بل كان كثير من علماء الدين المبرزين عندنا في علوم الشرع: علماء مبرزين في علوم الطبيعة والكون.

عرفنا العلامة ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ): فهو الفيلسوف العملاق، أعظم شراح فلسفة أرسطو، وعن طريق شروحه عرف الغرب أرسطو واستفاد منه. وهو صاحب كتاب «الكليات» الشهير في الطب، الذي ترجم إلى اللاتينية، وظل

---

(١) الإحياء: ٣/ ١٧، طبع دار المعرفة، بيروت. ويلاحظ أن الراغب في «الذريعة» يرى الشرعيات كالأغذية، والمعقولات كالأدوية، باعتبار آخر ص ٢٠٨.

(٢) من مقدمة كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي.

(٣) «معارج القدس» ص ٥٧، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت. وانظر: تعليقنا عليه في كتابنا «الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه». ص ٤١.

مرجعا في الغرب لعدة قرون، وأحد المراجع العالمية في الطب في تلك الأعصار. وهو في الوقت نفسه: القاضي ابن رشد، الفقيه المالكي، وصاحب كتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» الذي يُعَدُّ من أعمق كتب الفقه المقارن وأكثرها تركيزا ونفعا، لمنهجيته الخاصة، ومنطقيته المميزة

ومحمد بن أبي بكر الخوارزمي مخترع «علم الجبر» كان من علماء الفقه أيضا، وقد ابتكر علم الجبر، ليحل به مشكلات في تطبيقات علم الفقه، وذلك فيما يتعلق بعلم المواريث والوصايا. وقد رأيت رسالته التي صنفها في ذلك فوجدتها شطرين: الشطر الأول منها: فقهي بحت يتحدث عن الفرائض والوصايا، والشطر الثاني: علمي رياضي بحت، يتحدث عن المعادلات، والرموز«س» و «ص»... إلخ. ولهذا لم يعلق من حققها ونشرها على القسم الأول بكلمة؛ لأنه من أهل العلم الرياضي، وهؤلاء في عصرنا لا صلة لهم بالفقه والعلوم الشرعية. بخلاف القسم الآخر، فقد أشبعه تعليقا.

والإمام فخر الدين الرازي، صاحب التفسير الكبير، والمحقق في علم الكلام، والمحصول في علم الأصول، وغيرها من الكتب في شتى المعارف الدينية، كان إلى جوار ذلك طبيبا. وقال الذين ترجموا له: إن شهرته في الطب لم تكن تقل عن شهرته في علوم الدين.

وابن النفيس مكتشف الدورة الدموية الصغرى، كان معدودا من فقهاء الشافعية، وترجم له تاج الدين بن السبكي في كتابه الشهير: «طبقات الشافعية». وله رسالة في«أصول الحديث» حققها زميلنا الدكتور عمار الطالبي، وقدم دراسة عنها.

المسلمون أولى الناس بالعلمية:

ونحن - المسلمين - أولى الناس باحترام «العلم» وتبني «العلمية» في كل أمورنا، ﴿فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ (الفرقان: ٥٩)، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤) ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣).

ولم يعرف تراثنا صراعا بين الدين والعلم، كما عرفه الغرب، الذي أدار رحى

الحرب بينهما قرونا، كان من آثارها محاكم التفتيش وأهوالها، التي يندى لها جبين التاريخ.

ومعجزة نبي الإسلام لم تكن «آية كونية»، تخضع لها الأعناق مقهورة، بل «آية علمية» تذعن لها العقول مقتنعة، وهي القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء: ٤). ولما طلب مشركو العرب من النبي ﷺ أن تكون له آية حسية، كما كان للأنبياء من قبله، كان الرد الإلهي عليهم: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ (العنكبوت: ٥١).

وحسبنا أن أول سورة نزلت في القرآن، بدأت بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١) والقراءة باب العلم ومفتاحه. وثاني سورة نزلت بدأت بقوله تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ (القلم: ١) والقلم هو أداة نقل العلم من فرد إلى فرد، ومن جماعة إلى جماعة، ومن جيل إلى جيل.

والقرآن ينشئ «العقلية العلمية»، التي تَعُدُّ التفكر عبادة، والعلم فريضة، وترى الإنسان والتاريخ والكون كله، مسرحا للنظر والتأمل: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (الذريات: ٢٠، ٢١)، وهذه دعوة للنظر والتفكر في الآفاق وفي الأنفس. ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ (الأعراف: ١٨٥)، وهذه تفتح الباب للنظر والتأمل في كل شيء. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (العنكبوت: ٢٠)، وهذه دعوة إلى النظر في تاريخ الكون، وبدء الخلق. ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (الروم: ٩)، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦)، وهذه دعوة إلى النظر في التاريخ بعقول مفتوحة، وعقول مستنيرة.

وقد نوه القرآن بأولي الألباب في ست عشرة آية، وبأولي النهي في آيتين. وكثرت فواصله التي تقول: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ٤٤، إلخ)، ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأنعام: ٥٠)، ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٤، إلخ). كما كثر حديثه عن

البرهان، وعن السلطان، (ويعني به: سلطان الحجة والعلم)، وعن العلم، والحكمة، وهو ما لم يعرف قبل ذلك في كتاب ديني قط.

والقرآن الكريم يرفض العقلية المقلِّدة، والعقلية الخرافية التي تسير وراء الظنون والأوهام، وتصدِّق كل ما يقال لها، دون اختبار ولا مناقشة، وكذلك العقلية العامية، التي تفكر برأس غيرها، ولا يؤمن إلا بـ «العقلية العلمية» التي لم يعرفها الغربيون إلا في العصر الحديث. تلك العقلية، التي لا تقبل دعوى، بغير برهان يثبت صحتها، وإلا فدعواه مردودة عليه، كائنا ما كان: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (يونس: ٦٨).

فمن ادعى النبوة، طولب بالبينة: ﴿فَأْتِ بِهَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (الأعراف: ١٠٦). ومن دعا الناس إلى عقيدة، قيل له: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ١١١). ومن ادعى في الدين شيئا، ينسبه إلى الله تعالى، قيل له ولمن وافقه: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨)، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٣).

إنها العقلية العلمية، التي تطلب البرهان اليقيني في العقليات، وصدق التجربة في الحسيات، وصحة النقل في المرويات: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأحقاف: ٤). العقلية التي ترفض الظن في مقام اليقين: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: ٢٨).

وترفض أن تتبع الهوى بدل اتباع الحق، هوى النفس، أو أهواء الغير، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ (القصص: ٥٠)، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الجاثية: ١٨).

وترفض اتباع الآخرين بغير حجة، ولو كانوا سادة القوم وكبراءهم: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ﴾ (الأحزاب: ٦٧).

وحسبنا أن القرآن نوه بالعلم، وأشاد بآثاره في عدد من قصص الأنبياء الكرام. فهو في قصة آدم، المرشح الأول لخلافة الإنسان في الأرض، وبه أثبت آدم تفوقه على الملائكة المقربين.

وهو في قصة يوسف، الذي أنقذ الله به مصر وما حولها من المجاعة الماحقة، نتيجة التخطيط الاقتصادي الزراعي المحكم - إنتاجا وادخارا واستهلاكا - لمدة خمسة عشر عاما.

وهو في قصة سليمان، الذي استطاع به صاحبه ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ (النمل: ٤٠) أن يحضر به عرش ملكة سبأ من اليمن إلى الشام، قبل أن يرتد إليه طرفه، وهو ما لم يستطعه ﴿عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ (النمل: ٣٩)، فدل على أن قوة الإنسان بالعلم تفوق قوة الجن، على ما لهم من قدرات وإمكانات. ولا يقال: إنه كان ملكا من الملائكة، فقد كان من ملئه الذين خاطبهم بقوله: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ (النمل: ٣٨).

وفي السنَّة نرى النبي ﷺ يحمل على الأوهام والخرافات، التي يعتمد عليها الكهنة والعرافون في الجو الوثني، وأعلن أن من أتى هؤلاء فصدقهم بما قالوا فقد كفر بما أنزل على محمد.

كما أنكر - بشدة - الاعتماد على التمائم والأحجبة ونحوها، دون أن يبحث عن الدواء المناسب له، معلنا: أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله.

ونرى الرسول الكريم ينزل عن رأيه الخاص، إلى رأى الخبراء، كما في موقعة بدر، ونزوله على رأى الحباب بن المنذر.

ونراه ﷺ بعد الهجرة إلى المدينة، يبادر بعمل «إحصاء» للمؤمنين به، ليعرف منه مدى «القوة الضاربة» لديه، فقال: «أحصوا لي عدد من يلفظ بالإسلام»، فأحصوا له، فكانوا ألفا وخمسمائة رجل، كما رواه البخاري.

ونراه ﷺ يعتمد نتائج التجربة في الشئون الفنية المتعلقة بشئون الدنيا، من كيفيات الزراعة والصناعة والتسليح والطب ونحوها، وفي هذا جاء الحديث الصحيح: «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

لم تكن هذه التعاليم القرآنية والنبوية حبرا على ورق. فقد آتت أكلها، وقامت في ظلها حضارة شامخة البنيان، وطيدة الأركان، آخت بين الإيمان والعلم، بين

العقيدة والفكر، بين الشريعة والحكمة، ولم يصطدم فيها نتاج الوحي الصحيح، بنتاج العقل الصريح.

بل قرر علماؤها أن العقل أساس النقل. فلو ألغينا العقل ما ثبت لنا نقل ولا وحي، فإن الحقائق الكبرى في الدين، إنما ثبتت بالعقل أولا قبل أن تثبت بالوحي.

فبالعقل استدللنا على وجود الله تعالى، وبالعقل استدللنا على صحة النبوة بعامة، وبالعقل استدللنا على صدق نبوة محمد بخاصة، وعلى أن القرآن، الذي جاء به، من عند الله.

والعقيدة عندنا ـ نحن المسلمين ـ تقوم على أساس البينة والبرهان، لا على أساس التقليد للآباء أو الطاعة للكبراء. والدعوة في الإسلام يجب أن تكون على بصيرة: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف: ١٠٨).

ولهذا شحن القرآن بالأدلة على توحيد الله تعالى، وعلى صدق رسوله، وعلى إمكان البعث، وحكمة الجزاء في الآخرة، وغيرها.

والشريعة في الإسلام قائمة على رعاية مصالح العباد، في المعاش والمعاد، كما يعبر فقهاؤها، وكما يدل على ذلك استقراء أحكامها في العبادات والمعاملات، وكما يؤكد ذلك تعليلات الأحكام في القرآن والحديث.

فهي شريعة «منطقية»، لا تفرق بين متماثلين، ولا تسوي بين مختلفين. ولهذا، كان «القياس» أصلا من أصولها المعتبرة لدى جمهرة الفقهاء المسلمين. ومن ثم قال أحد من آمن بالنبي ﷺ: «ما أمر بشيء، فقال العقل: ليته نهى عنه، ولا نهى عن شيء، فقال العقل: ليته أمر به».

و«الاتجاه العلمي» أو «العقلانية» في الإسلام، أمر واضح ثابت، اعترف به كل منصف، ممن اطلع على شيء من تعاليم الإسلام الأصيلة، في مصادرها النقية، ولو من غير المسلمين، بل من بعض من اتخذوا موقفا ضد الإسلام.

فهذا هو الكاتب الماركسي «مكسيم رودنسون» يقول في حديثه عن «العقيدة القرآنية»[١]: «القرآن كتاب مقدس، تحتل فيه العقلانية مكانا، جد كبير. فالله لا

---

(١) ص ١٣٤ وما بعدها من كتاب «الإسلام والرأسمالية» ترجمة نزيه الحكيم، نشر دار الطليعة. بيروت.

ينفك فيه، يناقش ويقيم البراهين. بل إن أكثر ما يستلفت النظر هو أن الوحي نفسه - هذه الظاهرة الأقل اتساما بالعقلانية في أي دين، الوحي الذي أنزله الله على مختلف الرسل عبر العصور، وعلى خاتمهم محمد - يَعُدُّه القرآن هو نفسه أداة للبرهان؛ فهو في مناسبات عديدة، يكرر لنا أن الرسل قد جاءوا بـ «البينات»، وهو لا يألو يتحدى معارضيه، أن يأتوا بمثله.

« والقرآن ما ينفك يقدم البراهين العقلانية على القدرة الإلهية؛ ففي خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، وتوالد الحيوان، ودوران الكواكب والأفلاك، وتنوع خيرات الحياة الحيوانية والنباتية، تنوعا رائع التطابق مع حاجات البشر، آيات لأولي الألباب « آل عمران: ١٩٠ » [1].

وفعل « عقل» بمعنى ربط الأفكار بعضها ببعض... حاكم البرهان العقلي يتكرر في القرآن حوالي خمسين مرة، ويتكرر ثلاث عشرة مرة في هذا السؤال الاستنكاري، وكأنه لازمة: ﴿ **أَفَلا تَعْقِلُون** ﴾ (البقرة: ٤٤، إلخ.).

« والكفار أولئك الذين يرفضون الاستماع إلى دعوة محمد، يوصفون بأنهم ﴿ **قَوْمٌ لاَ يَعْقِلُون** ﴾ (المائدة: ٥٨، إلخ.)؛ لأنهم قاصرون عن أي جهد عقلي، يهز تقاليدهم الموروثة، وهم بهذا كالجمادات والأنعام، بل أكثر عجمة... ولذلك يكره الله هؤلاء الناس، الذين لا يريدون أن يعيدوا النظر في أسس تفكيرهم».

«ولئن كان (يعني سبحانه) يرسل « الآيات الدالة» على وجوده وإرادته، وأهمها الآيات المنزلة على نبيه محمد، فلكي يفهمها الناس، ويجعلوا منها أساسا لتفكيرهم. ونرى الله يقيم البينة الفاصلة»، ثم يختتم البرهان بقوله: ﴿ **كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون** ﴾ (الروم: ٢٨)».

ويستمر الكاتب في بيان عقلانية الإسلام، مقارنا هذه بما جاء في العهدين القديم

---

(١) كان الأولى الاستشهاد بآية البقرة رقم ١٦٤، فهي المطابقة لكلام المؤلف هنا. ويبدو من كلام المؤلف، أنه تتبع مادة «عقل» فقط في القرآن،. ولو تتبع كلمات آخرى في الموضوع مثل: «نظر»، و«تفكر»، و«فقه»، و«علم»، و«برهان»، و«لب»، ونحوها، لخرج بشيء كثير، وكثير جدا. انظر في ذلك كتابنا «العلم والعقل في القرآن الكريم» مكتبة وهبة.

والجديد، لليهود والمسيحيين، إلى أن يقول: « في مقابلة هذا، تبدو العقلانية القرآنية صلبة، كأنها الصخر »[1].

وقد أطلنا النفس في هذا الموضوع، موثقا بالنصوص القرآنية الوفيرة، في كتاب كامل هو « العقل والعلم في القرآن الكريم»، فليرجع إليه من أراد التوسع في معرفة «العقلانية القرآنية».

ومثل هذا المناخ العقلي، الذي صنعته آيات القرآن ـ كما اعترف به المفكر الماركسي وغيره ـ يشكل أخصب بيئة لإنتاج علمي مثمر، قائم على استخدام أقصى الطاقات والمواهب البشرية.

وهذا كله يبين لنا طبيعة « المناخ »، الذي هيأه الإسلام لظهور « المنهج العلمي» السليم، الذي لا يملك باحثو الغرب أن ينكروه.

يقول العلامة رينيه ميليه: « لقد جاء المسلمون جميعا في البحث بجديد: مبدأ يتفرع من الدين نفسه، هو مبدأ التأمل والبحث. وقد مالوا إلى العلوم، وبرعوا فيها، وهم الذين وضعوا أساس علم الكيمياءوقد وجد منهم كبار الأطباء».

ويقول الدكتور فرنتورونثال: « إن أعظم نشاط فكري قام به العرب، يبدو لنا جليا في حقل المعرفة التجريبية، ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم، فإنهم كانوا يبدون نشاطا واجتهادا عجيبين، حين يلاحظون ويمحصون، وحين يجمعون، ويرتبون ما تعلموه من التجربة».

ويقول المؤرخ الفيلسوف الاجتماعي الشهير جوستاف لوبون: « إن العرب هم الذين علموا العالم، كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين».

وقد اعترف كثير من مؤرخي العلم في الغرب بأن « المنهج الاستقرائي التجريبي» الذي كان أساس نهضة الغرب وتقدمه، إنما اقتبس أصلا من الحضارة العربية الإسلامية. وهذا ما شهد به غربيون منصفون، مثل بريفولت وجورج سارتون وغيرهما. وإن المسلمين سبقوا الغرب بقرون في نقد المنطق الصوري الأرسطي،

---

(١) انظر فصل «العقيدة الإسلامية» من كتاب «الإسلام والرأسمالية».

وخصوصا على يد الإمام ابن تيمية، وتطبيق المنهج الاستقرائي في علوم الكيمياء والفيزياء، والفلك والطب والتشريح وغيرهما[1].

العلمية التي ننشدها:

و« العلمية» التي ننوه بها، لا تعني مجرد السعي للحصول على التفوق العلمي، وتأكيد الاهتمام بمقررات« العلوم» وتطويرها، تأليفا وتعليما وبحثا، في المدارس والجامعات، ومراكز البحث العلمي، وتوجيه العناية إلى التطور « التكنولوجي »، الذي ينمو ويتصاعد يوما بعد يوم. « العلمية » لا تقف عند هذا وحده، وإن كان الاهتمام بكل هذا فريضة وضرورة، والتقصير فيه منكرا وإثما مبينا في نظر الإسلام.

إنما نعني بـ« العلمية» ـ إلى جوار هذا ـ أن يسود « التفكير العلمي»، وتسود «الروح العلمية» كل علاقاتنا ومواقفنا وشئون حياتنا، بحيث ننظر إلى الأشياء والأشخاص والأعمال، والقضايا والمواقف « نظرة علمية»، ونصدر قراراتنا الإستراتيجية والتكتيكية، في الاقتصاد والسياسة والتعليم وغيرها بعقلية علمية، وبروح علمية، بعيدا عن الارتجالية، والذاتية، والانفعالية، والعاطفية، والغوغائية، والتحكمية، والتسويغية، التي تسود مناخنااليوم، وتصبغ تصرفاتنا إلى حد بعيد؛ فمن سلم من أصحاب القرار من اتباع هواه الشخصي، أو هوى فئته وحزبه، كان أكبر همه اتباع ما يرضي أهواء الجماهير، لا ما يحقق مصالحها، ويؤمن مستقبلها، في وطنها الصغير، ووطنها الكبير، والأكبر.

و« للروح العلمية» دلائل ومظاهر أو سمات، كنت أشرت إليها أو إلى أهمها في كتابي « الحل الإسلامي» في مجال « النقد الذاتي» للحركة الإسلامية، يحسن بي أن أذكّر بها هنا، وأؤكدها، وأضيف إليها في مجال تأكيد حاجة الأمة إليها لا إلى «العلمانية» المستوردة. وفي بعض الإعادة إفادة.

---

(١) انظر كتاب «مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي»، للدكتور على سامي النشار ص ٣٥٣ ـ ٣٥٩.

سمات الروح العلمية:

وللروح العلمية سمات أبرزها:

١- النظرة الموضوعية إلى المواقف والأشياء والأقوال، بغض النظر عن الأشخاص، كما قال علي بن أبي طالب: «لا تعرف الحق بالرجال، اعرف الحق، تعرف أهله».

٢- احترام الاختصاصات، كما قال القرآن: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ (النحل: ٤٣)، ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ (الفرقان: ٥٩)، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤). فللدين أهله، وللاقتصاد أهله، وللعسكرية أهلها، ولكل فن رجاله، وبخاصة في عصرنا، عصر التخصص الدقيق. أما الذي يعرف في الدين والسياسة، والعلوم والفنون، والشئون الاقتصادية، والشئون الإدارية والعسكرية، ويفتي في كل شيء، فهو في الحقيقة لا يعرف شيئا.

٣- القدرة على محاسبة النفس أو نقد الذات، والاعتراف بالخطإ، والاستفادة منه، وتقويم تجارب الماضي تقويما عادلا، بعيدا عن النظرة «المنقبية»، التي تنظر إلى الماضي على أنه كله مناقب وأمجاد! ومن الأقوال المأثورة: حاسِبوا أنفسكم قبل أن تحاسَبوا.

٤- استخدام أحدث الأساليب، وأقدرها على تحقيق الغاية، والاستفادة من تجارب الغير، حتى من الخصوم. فالحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها، فهو أحق الناس بها.

٥- إخضاع كل شيء - فيما عدا المسلمات الدينية والعقلية - للفحص والاختبار، والرضا بالنتائج، كانت للإنسان أو عليه.

٦- عدم التعجل في إصدار الأحكام والقرارات، وتبني المواقف، إلا بعد دراسة متأنية، مبنية على الاستقراء والإحصاء، وبعد حوار بناء، تظهر معه المزايا، وتنكشف المآخذ والعيوب. فالعجلة من الشيطان، والأناة من الرحمن.

٧- تقدير وجهات النظر الأخرى، واحترام آراء المخالفين في القضايا ذات الوجوه المختلفة، في الفقه وغيرها، ما دام لكل دليله ووجهته، وما دامت المسألة لم

يثبت فيها نص حاسم يقطع النزاع. ومن المقرر عند علمائنا: أن لا إنكار في المسائل الاجتهادية، إذ لا فضل لمجتهد على آخر، ولا يمنع هذا من الحوار البناء، والتحقيق العلمي النزيه في ظل التسامح والحب[1].

ثبات الدين وتغير الحياة

ومن المسوِّغات لقبول العلمانية: ما ذكر في بيان للحكومة التركية حين اختارت العلمانية منهاجا لها عندما تمكن أتاتورك. فقد زعم هذا البيان أن الدين ثابت وغير قابل للتطور؛ لأنه يقوم على نصوص مقدسة، لا يملك أحد تغييرها. في حين نرى الحياة تتغير من يوم إلى آخر، تغيرات جذرية لا يمكن جحودها، وخصوصا حياة الإنسان. لهذا، كان لابد من نظام للحياة قابل للتجدد، مستجيب للتغير، ولا يقف حجر عثرة في سبيل التقدم والتنمية والنهوض. وذلك هو «النظام العلماني» المتحرر من أي التزام بمقدسات دينية، هي في النهاية قيود وأغلال للمجتمعات.

هذا ما قالوه في تسويغ اختيار العلمانية نظاما للحكم، ومنهاجا للحياة.

وأريد أن أبين هنا أن هاتين القضيتين أو الدعويين كلتيهما غير مسلمتين، فليس الدين كله ثابتا، وليست الحياة كلها متغيرة.

الثابت والمتغير في الدين:

في الدين جوانب ثابتة، وأخرى متغيرة. والإنسان محتاج إلى ثبات الأولى، وتغير الآخرة.

ثوابت الدين:

العقائد في الدين ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان؛ لأنها إخبار عن حقائق ثابتة لا تتبدل، تتعلق بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

فوجود الله تعالى ووحدانيته، واتصافه بكل كمال، وتنزهه عن كل نقص،

---

(١) انظر: كتابنا «الحل الإسلامي فريضة وضرورة».

وتفرده بالأسماء الحسنى، والصفات العلا، والكمالات الإلهية التي ليست لأحد غيره، من العلم المحيط، والمشيئة الشاملة، والقدرة المطلقة، والحكمة البالغة، والرحمة الواسعة ـ كل هذه كانت موجودة في الأزل، وهي باقية إلى الأبد. ومثل ذلك بقية أركان العقيدة، فهي ثابتة دائما وأبدا.

ومثل ذلك في الثبات: أصول القيم والأخلاق، من الصدق والأمانة، والعدل والإحسان، والبر والرحمة، والحياء والعفة، والصبر والشجاعة، والبذل والسخاء، والتواضع والحلم، وغير ذلك من الفضائل ومكارم الأخلاق، التي دعت إليها كل الرسالات، وتوارثتها أجيال الإنسانية بعضهم عن بعض. كل هذه من الثوابت التي حض عليها الإسلام منذ عهده المكي، وحذر من أضدادها من الرذائل ومنكرات الأخلاق، التي تنزل بالإنسان إلى درك الأنعام أو أضل سبيلا.

ومن الثوابت كذلك: الأحكام القطعية في الشريعة التي جاء بها الدين في العبادات والمعاملات، والتي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت، قطعية الدلالة. وهذه لا يدخلها الاجتهاد ولا التجديد إلا في الأساليب. وهذه الدائرة ضيقة جدا؛ لأن معظم الأحكام ثابت بنصوص ظنية. أما ما ثبت بالقطعيات فهو قليل، بل قليل جدا، ولكنه مهم جدا؛ لأنه يمثل ثوابت الأمة، ويجسد وحدتها العقدية والفكرية والشعورية والعملية، ويجعل منها أمة منيعة حصينة، غير قابلة للاختراق.

الدائرة القابلة للتجدد والمرونة في الدين:

والدائرة الأخرى ـ التي ثبتت بأحكام ظنية ـ هي الدائرة الأكبر والأسع، وربما تصل إلى ٩٩ في المائة من أحكام الشريعة. وهي دائرة مرنة قابلة للتجدد والتطور، ويدخل فيها الاجتهاد بأقسامه المختلفة: الانتقائي والإنشائي، والكلي والجزئي، والمطلق والمقيد.

عوامل السعة والمرونة في شريعة الإسلام:

وذلك يرجع لعوامل حددناها في دراسة سابقة لنا، وهي خمسة:

١ـ وجود منطقة حرة خالية من النصوص

الأول: أن الشريعة لم تنص على كل شيء، بل هناك « منطقة حرة » خالية من النصوص الملزمة أمرا أو نهيا، وقد تركها الشارع الحكيم قصدا، توسعة على الناس، وتيسيرا عليهم. وقد سميتها« منطقة العفو » أخذا من الحديث النبوي الذي رواه أبو الدرداء، وأخرجه الحاكم وصححه، وهو يقول: « ما أحله الله في كتابه فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنده فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئا». ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مريم: ٦٤). وهذه المنطقة تكون عادة في الأمور التي تتغير كثيرا بتغير الزمان والمكان، فمن رحمة الله بنا أن تركها لاجتهادنا، حتى لا يكون « النص » قيدا يعوقنا في مستقبل الزمان.

وهذه المنطقة الحرة، نستطيع أن نملأها بعقولنا المسلمة، عن طريق « القياس» على النظائر والأشباه، أو عن طريق « الاستحسان» إذا قبح القياس، أو عن طريق «الاستصلاح» وهو مراعاة « المصالح المرسلة» التي لم يأت نص خاص من الشارع باعتبارها أو إلغائها، وهو أخصب طرق التشريع كما قال الشيخ خلاف رحمه الله.

ومن ذلك: رعاية « الأعراف السائدة» كما قال الناظم في الفقه:

والعرف في الشرع له اعتبار ... لذا عليه الحكم قد يدار!

ولهذا قالوا: « العادة محكمة». وهذا ضرب من رعاية المصلحة أيضا؛ لأن من مصلحة الناس مراعاة أعرافهم، التي لا تخالف نصوص الشرع ولا قواعده ولا مقاصده.

ومن ذلك: سد الذرائع إلى المفاسد، وذلك بمنع بعض ألوان من الحلال، خشية أن تؤدي إلى الحرام.

وفي هذه المنطقة نجد الصحابة والخلفاء الراشدين صالوا وجالوا، وابتكروا أشياء لم تكن في العهد النبوي، وسنوا سننا حسنة لهم أجرها وأجر من عمل بها. فجمعوا القرآن في مصحف، وأنشئوا تاريخا للأمة، ودونوا الدواوين، ومصروا

الأمصار، ووضعوا مبادئ علم النحو، واتخذوا السجون، والبريد، وضربوا النقود، إلى غير ذلك من الأعمال.

وكذلك فعل من بعدهم، ممن دونوا العلوم الشرعية واللغوية، وابتكروا علوما لم تعرف عند غيرهم مثل «علم أصول الفقه»، وترجموا علوم الأمم الأخرى، ونقحوها وأضافوا إليها، وابتدعوا علوما سبقوا بها العالم، مثل «علم الجبر».

٢- النص على كثير من الأمور بطريقة كلية:

والعامل الثاني: أن كثيرا من الأمور التي نص عليها الشارع نص عليها بطريقة كلية إجمالية، تضع الأسس، وتشير إلى الملامح، ولكن لا تدخل في الجزئيات، ولا في التفصيلات.

وهذا مقصود؛ لأن إعطاء صور تفصيلية ملزمة في أمر قابل للتغير والتجدد، سيجمد الناس عند هذه الصورة المجددة، لهذا اقتضت الحكمة الإلهية النص بالطريق الكلي، أي على المبادئ والركائز فقط.

خذ مثلا: مسألة الحكم والقضاء، فقد جاء في القرآن: ﴿ **وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** ﴾ (النساء: ٥٨)، ﴿ **وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ** ﴾ (المائدة: ٤٩)، ﴿ **فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ (ص: ٢٦).

وجاء في الحديث: «القضاة ثلاثة: قاض في الجنة، وقاضيان في النار. فرجل عرف الحق، فقضى به، فهو في الجنة. ورجل عرف الحق، فقضى بغيره فهو في النار. ورجل قضى على جهل، فهو في النار»(١).

ولكن الشارع لم يفصِّل لنا شروط من يعيَّن قاضيا، وهل يمكن تنويع القضاء وتخصيصه؟ بحيث يكون قضاء لشئون الأسرة، وآخر للأمور المدنية، وثالث للجنائيات؟ وهل يمكن أن يكون القضاء فرديا في بعض الأحوال، وجماعيا في

---

(١) رواه أبو داود في الأقضية (٣٥٧٣)، والترمذي في الأحكام (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥) عن بريدة مرفوعا.

أحوال أخرى، بحيث تتكون المحكمة من عدة قضاة؟ وهل يمكن أن يكون القضاء على مراتب ومستويات: قضاء ابتدائي، ثم قضاء استئناف، ثم قضاء نقض أو إبرام؟ كل هذه الأمور لم تدخل فيها النصوص، ليجتهد فيها أهل العلم في كل زمن وفي كل بيئة، بما يليق بحالهم، وما يحقق مقاصد الشرع ومصالح الخلق. وحين نظم المسلمون المحاكم في عصرنا بما نعلمه، لم يجدوا أي عقبة من قبل الشرع، ما دام في ذلك تحقيق مصالح معتبرة لهم.

ومثل ذلك: أمر الشورى والخلافة والإمارة، وكل ما يتعلق بالسياسة الشرعية، فلم ينص فيها إلا على المبادئ. والأمور الكلية، رحمة من الله تعالى بهم، غير نسيان.

٣ـ اتساع النصوص لتعدد الأفهام والاجتهادات:

العامل الثالث: أن ما نص عليه من الأحكام بطريقة التفصيل والتفريع، جعله الشارع من السعة والمرونة، بحيث يتسع لتعدد الأفهام، وتنوع الاجتهادات. فلم يكن النص عليه بعبارات قطعية الدلالة، لا تحتمل إلا معنى واحدا، ووجها واحدا، وتقطع برفض ما عداه. بل الكثرة الكاثرة من نصوص الأحكام، رأيناها تتسع للمدارس المختلفة، والمشارب المتنوعة.

اتسعت لصاحب رأي كأبي حنيفة ومدرسته، ولصاحب أثر كأحمد وأصحابه، ولجامع بينهما كمالك والشافعي، ولظاهري كداود وابن حزم، ولغيرهم من أصحاب المذاهب المختلفة، كالزيدية والجعفرية والإباضية، بالإضافة إلى مذاهب انقرضت مثل: مذهب الثوري والأوزاعي والطبري، ولغيرهم من الفقهاء ممن ليس لهم مذهب متبوع.

٤ ـ مراعاة الأعذار والضرورات والظروف الاستثنائية:

العامل الرابع: أن أحكام الشريعة راعت الظروف الاستثنائية، والضرورات القاهرة، والحاجات التي تنزل منزلة الضرورة، والأعذار المحققة للأحكام، فجعلت لهذه الأمور الطارئة أحكامها، وشرعت الرخص والتخفيضات، وحثت

المكلفين على أن يأخذوا بهذه الرخص، ولا يشددوا على أنفسهم. قال تعالى في آية الصوم: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

وقال في أحكام النكاح: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨).

وقال تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨).

كما قال تعالى بعد ذكر الأطعمة المحرمة: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٣).

وتقررت القاعدة المجمع عليها: الضرورات تبيح المحظورات.

وقال الفقهاء: ما حرم لذاته يباح للضرورة، وما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة.

وجاء في الحديث النبوي: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته»، «إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه».

وكان من أسباب التخفيف: المرض، والسفر، والنسيان والخطأ، والإكراه وعموم البلوى.

٥ـ تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال:

العامل الخامس: ماقرره المحققون من فقهاء الأمة بأن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال.

وهذه قاعدة جليلة، ذكرنا أدلتها من القرآن والسنة، ومن هدى الصحابة، في دراستنا المشار إليها، ولها تطبيقات شتى في جميع المذاهب. وكتب فيها العلماء الكبار أمثال: القرافي المالكي، وابن القيم الحنبلي، وابن عابدين الحنفي. وجاءت «مجلة الأحكام العدلية» الشهيرة تقول في المادة التاسعة والثلاثين من موادها: «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان». والمراد: الأحكام الظنية، فإن الأحكام القطعية لا تقبل التغير. وكان الأولى أن تقول: بتغير الزمان والمكان والعرف والحال، وأن تجعل التغير للفتوى لا للأحكام، كما هي عبارة ابن القيم في «الإعلام».

ولهذا رأينا عمر رضي الله عنه، يفتي في عام بفتوى، وفي عام يفتي بغيرها. ويسأل في ذلك فيقول: هذا على ما علمنا، وذاك على ما علمنا.

ورأينا الأئمة المجتهدين المعروفين، يروى عنهم في القضية الواحدة أكثر من قول، دلالة على تغير فتواهم واجتهادهم.

ورأينا الشافعي له مذهبان، أحدهما قبل أن يستقر في مصر يسمى «القديم»، والثاني بعد أن استقر في مصر، يسمى «الجديد»، وأصبح مألوفا في كتب المذهب أن يقولوا: قال في القديم كذا وفي الجديد كذا.

وخالف أصحاب أبي حنيفة بعده إمامهم في كثير من المسائل، وقال علماء المذهب: هذا اختلاف عصر وزمان، وليس اختلاف حجة وبرهان.

الثابت والمتغير في حياة الإنسان:

إذن تبين لنا أن الدين ليس كله ثابتا، وبهذا سقطت الدعوى الأولى.

وبقيت الدعوى الأخرى، وهي: أن الحياة ـ وخصوصا حياة الإنسان ـ كلها متغيرة.

وهذه الدعوى مرفوضة كذلك، فهي مخالفة لحقائق الكون والحياة والإنسان.

ومن قديم اختلف فلاسفة الإغريق حول هذه القضية: هل الأصل في هذا العالم الثبات، أو الأصل هو الصيرورة والتغير؟

والحق أن الثبات والتغير جميعا من صفات هذا العالم الذي نعيش فوق أرضه، وتحت سمائه، ونحيا ونموت فيه. ولكن الملاحظ أن الثبات فيه يتعلق بالجوهر، والتغير بالأعراض.

فالسماء ونجومها ومجراتها، والأرض وبحارها وجبالها وأحياؤها، تحكمها سنن ثابتة لا نجد لها تبديلا ولا تحويلا. تطلع الشمس، وتدور الأرض، ويهل الهلال، ويبدر البدر، ويعلو المد ويهبط الجزر، وتعد السنن الثابتة، والتي لا تستبدل.

وإنما الذي يتغير أعراض معينة. فجزر قد تنشأ، وبحيرات قد تجف، وبحر يأكل من اليابسة، ويابسة تزحف على البحر، وصحار تخضر، وأرض خضراء تتصحر، وقد يحدث خلل في ثقب الأوزون، وقد تعلو حرارة الأرض أو تنخفض، ولكن جوهر الكون والحياة ثابت.

وكذلك الشأن في الإنسان، فجوهره ثابت، وإنما تتغير فيه الأعراض.

الإنسان منذ خلقه الله يأكل ويشرب: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (الأنبياء: ٨).

ولكن ربما مر عليه زمن كان يأكل الطعام نيئا، ثم اكتشف النار، فبدأ يطهو طعامه بطريقة بدائية. ثم اكتشف الموقد من الحجارة، والآنية من الفخار، فاستفاد منها. ثم اكتشف موقدا يستخدم فيه «الكيروسين» ثم الغاز، ثم الكهرباء، ثم الإلكترونيات. ثم ما شاء الله أن يكتشف بعد. فهذه كلها تغيرات في آلات الطهي، أو في طرائقه.

ثم إن الإنسان طور أيضا في الأطعمة التي يتناولها، فكان في أول الأمر يأخذها كما هي على طبيعتها، ثم بدأ يتدخل في الأطعمة بأنواع من التدخل، بالتطعيم، أو التحسين، أو إضافة بعضها إلى بعض، أو بالتسخين أو التبريد، أو الحفظ والتخزين، أو التفنن في الطهي، واستحداث ألوان شتى من المأكولات، والمشروبات، من الحلو والحامض، والعذب والملح... إلخ.

ولكن مع هذا التغير الذي يراه الناس كثيرا وكبيرا، بقي «جوهر الإنسان» الذي يأكل الطعام منذ عهد آدم - أبي البشر - إلى اليوم، كما هو لم يتغير.

والإنسان منذ خلق الله آدم، واستخلفه في الأرض، قابل بفطرته للخير والشر، للفجور والتقوى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس: ٧، ٨)، وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد: ١٠) أي طريقي الخير والشر، ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٣).

وقد عرفت البشرية منذ فجرها - منذ كان آدم وأولاده من صلبه يكونون الأسرة

الأولى ـ الإنسان الخير، والإنسان الشرير، وكيف اعتدى الأخ الشرير على أخيه الطيب، فقتله، وسفك دمه، بلا جرم جناه، ودون أي إساءة منه إليه، إلا أنهما قدما قربانا إلى الله، فتقبل الله قربان الطيب، ولم يتقبل قربان الخبيث. وهو ما قصه علينا القرآن الكريم في سورة المائدة: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣٠) فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ (المائدة: ٢٧ ـ ٣١).

وقعت هذه الجريمة أو هذا الاعتداء أو القتل الأثيم في طفولة البشرية، حين كان الإنسان لا يعرف كيف يواري سوأة المقتول، فلم ير قبل ذلك جثة دفنت، حتى تعلَّم ذلك من الغراب، الذي قد يعرف بهداية الفطرة ما لا يعرفه الإنسان بمجرد العقل.

ولا يزال هذان النوذجان: الخير والشرير، أو هابيل وقابيل ـ كما تسميهما الروايات الإسرائيلية ـ قائمين في الحياة. وإن تطورت أدوات القتل وأساليبه، من رضخ الرأس بصخرة إلى القنابل النووية، والأسلحة الكيمياوية والجرثومية، التي تفتك بمئات الألوف، بل بالملايين في لحظات.

كما تطورت مسائل إخفاء جثة المقتول، وإخفاء معالم الجريمة، إلى حد مذهل، حتى غدا بإمكان الإنسان التخلص من جثة القتيل تماما بإذابتها ببعض المحاليل الكيمياوية، بحيث لا يبقى لها أثر.

والحقيقة أن الإنسان هو الإنسان، برغم تطاول العصور، ومضي الدهور. الإنسان قبل التاريخ هو إنسان القرن الحادي والعشرين. إنسان العصر الحجري، هو إنسان عصر الفضاء وثورة التكنولوجيا والبيولوجيا والإلكترون، والاتصالات والمعلومات.

تغيرت آفاق معرفته بجسمه ودوافعه وقدراته، وبالكون من حوله، واكتشف من مجاهيل الطبيعة ما لم يكتشفه الأولون، وأصبح لديه من القدرات والإمكانات ما فاق قدرة الجن الذين سخرهم الله قديما لسليمان. ومع هذا كله، وما هو أكثر منه، لم يتغير جوهر الإنسان، وحقيقة الإنسان.

العلمانية والدولة الدينية!

ومما يقوله العلمانيون والمتغربون، تسويغا لدعوتهم إلى العلمانية، ورفضهم للشريعة الإسلامية: إن العلمانية تحررنا من أسر «الدولة الدينية» التي يدعو إليها الإسلاميون، وهي الدولة التي تحكم القبضة على رقابنا، وتتحكم في ضمائرنا، وتسلمنا إلى «رجال الدين» ليحكمونا وفق تصوراتهم البدائية، وآرائهم الرجعية، وبهذا يتحكمون في عقولنا وفي ضمائرنا، مع التزمت وضيق الأفق، الغالب على أكثرهم، وتخلفهم عن مواكبة العصر، ومجاراة التطور. فكيف نرهن مستقبل شعوبنا ومجتمعاتنا في أيدي هؤلاء الذين يعيشون في الماضي، ولا يعايشون الحاضر، أو يستشرفون المستقبل؟

هذه الدولة التي تحكم في الأرض باسم السماء، وتقود الناس باسم الله، دولة خطرة، ذات أنياب ومخالب، فلا نجاة لنا منها إلا بـ «دولة علمانية» ترعى حقوق الإنسان، وتحافظ على مصالح الناس، وتبني مستقبلهم على أساس سليم، وتعطي كل ذي حق حقه، وتحمي الحريات العامة في المجتمع، فلا يداس ضعيف، ولا يهدر حق مسكين أو مظلوم.

قضايا ثلاث:

وهنا لابد أن نكشف اللثام عن قضايا ثلاث أثارتها هذه المقولة للعلمانيين بشأن **الدولة العلمانية وثمارها في حياتنا:**

الأولى: حول الدولة العلمانية التي زعموا أن أرضها ستطعم الناس الشهد والزبد، وأن سماءها ستمطر عليهم الذهب والفضة، وأنها ستقيم العدل، وتحمي الحريات، وترعى حقوق الإنسان.

ولقد عايشنا في بلادنا هذه الدولة المزعومة، منذ أن طردت الشريعة عن حكم المسلمين في بلادهم، ولم نجدها أطعمت الناس من جوع، ولا آمنتهم من خوف، ولا حررتهم من ذل. بل رأينا حقوق الإنسان فيها مهدرة، وأولها: حقه في أن يحكم وفق عقيدته، وألا يجبر على ما يخالف ضميره.

وسواء كان توجه الحكومة يمينيا أم يساريا، ليبراليا أم اشتراكيا، مدنيا أم عسكريا، فالإنسان فيها مضيع، ولاسيما الإنسان الضعيف، الذي لا حول له ولا قوة، فكثيرا ما تسحقه أقدام الأقوياء، في تدافعهم السريع إلى مآربهم ومصالحهم الشخصية.

وفي كل حين تقرأ احتجاجات منظمات حقوق الإنسان، المحلية والإقليمية والعالمية على انتهاكات دولنا وحكوماتنا «العلمانية» أبسط حقوق الإنسان، وهي حقه في أن يحاكم إلى قاضيه الطبيعي، بدل أن يساق سوقا إلى محكمة استثنائية أو عسكرية، في ظل ظروف غير عادية، وأحكام طوارئ، تمضي السنون، وهي باقية.

الصورة التي ننشدها للدولة المسلمة:

والقضية الثانية: أن الصورة التي ننشدها للدولة المسلمة غير الصورة المعتمة التي يصورها العلمانيون.

فنحن نريد دولة تقوم على العلم، وترسي دعائم الحضارة، وتقتبس من الآخرين أفضل ما عندهم من العلم، فالحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق بها.

ونريد أن تقوم هذه الدولة على أفضل العناصر البشرية، التي تجمع بين القوة والأمانة، ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ (القصص: ٢٦).

ونريدها أن تستخدم أحدث أساليب الإحصاء والتخطيط، وأفضل وسائل الإدارة والتنظيم، وآخر إنجازات العلم والتكنولوجيا، وأن تستفيد من ثورات عالم

اليوم: الإلكترونية والبيولوجية والفضائية والمعلوماتية والاتصالات، حتى تتبوأ مكانتها بين الأمم، لتكون كما أراد الله لها ﴿ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاس ﴾ (آل عمران: ١١٠).

إن الإسلام لهذه الدولة: نور يهدي، وليس قيدا يعوق. إنه قوة حافزة على الخير، رادعة عن الشر، مفجرة لطاقات، تبني ولا تهدم، وتقوي ولا تضعف، وتحيي ولا تميت.

وهذه الدولة لن تكون كذلك بأناس ينزلون لها من السماء، إنما بأناس من أهلها، ينبتون في أرضها. يبذلون جهدهم باستماتة، ليحققوا أهدافهم، وفق سنن الله، لا بمعجزات خارقة، وإن كان الله تعالى لا يعجزه شيء.

أما الصورة القاتمة التي رسمها العلمانيون لرجال الدين، الذين افترضوا أنهم سيقبضون على أزمَّة هذه الدولة، فهي صورة لا وجود لها إلا في أذهانهم. فلا الدولة الإسلامية هي دولة رجال الدين، ولا رجال الدين - أو علماؤه على الصحيح - بهذه الصورة في ديارنا. وسنبين فيما يلي حقيقة الدولة التي يريدها الإسلام، ويدعو إليها الإسلاميون.

الدولة الإسلامية دولة مدنية:

ثم نقول لهؤلاء العلمانيين: إن « الدولة الإسلامية» التي يقيمها الإسلام، ويدعو إليها الإسلاميون: ليست هي « الدولة الدينية الثيوقراطية» التي في أذهانكم، والتي استقيتم صورتها من الكنيسة الغربية في عصورهم الوسطى.

وفرق كبير بين « الدولة الإسلامية»، أي الدولة التي تقوم على أساس الإسلام، و« الدولة الدينية» التي عرفها الغرب النصراني في العصور الوسطى، وعلة ذلك أن هناك خلطا كبيرا بين ما هو إسلامي وما هو ديني، فكثيرون يحسبون أن كل ما هو إسلامي يكون دينيا. والواقع أن الإسلام أوسع وأكبر من كلمة دين. حتى إن علماء الأصول المسلمين جعلو « الدين» إحدى الضروريات الخمس أو الست التي جاءت الشريعة لحفظها. وهي: الدين والنفس والعقل والنسب والمال، وزاد بعضهم: العرض.

أضرب مثلا موضحا، نحن ندعو إلى تربية إسلامية متكاملة، وهذه التربية تشمل أنواعًا من التربية تبلغ بضعة عشر نوعًا، إحداها: التربية الدينية، إلى جوار التربية: العقلية والجسمية والخلقية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والأدبية والمهنية والجنسية. . . إلخ. فالتربية «الدينية» شعبة واحدة من شعب التربية «الإسلامية» الكثيرة.

فالخطأ كل الخطإ الظن بأن الدولة الإسلامية التي يدعو إليها الإسلاميون: دولة دينية. إنما الدولة الإسلامية، كما بينت ذلك من قديم - إذا نظرنا إلى المضمون لا الشكل، وإلى المسمى لا الاسم - «دولة مدنية» مرجعها الإسلام، وهي تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى، ومسئولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح لهذا الحاكم، يأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، بل يَعُدّ الإسلام هذا واجبًا كفائيا على المسلمين، ويصبح فرض عين إذا قدر عليه وعجز غيره عنه أو جبن عن أدائه.

والحاكم في الإسلام واحد من الناس ليس بمعصوم ولا مقدس. يجتهد لمصلحة الأمة، فيصيب ويخطئ، وهو مأجور أجرين فيما أصاب فيه وأجرًا واحدًا فيما أخطأ فيه، ما دام بعد اجتهاد واستفراغ للوسع وتحر للصواب.

وهو يستمد سلطته وبقاءه في الحكم من الأرض لا من السماء، ومن الناس لا من الله. فإذا سحب الناس ثقتهم منه، وسخطت أغلبيتهم عليه لظلمه أو انحرافه، وجب عزله بالطرق الشرعية، ما لم يؤد ذلك إلى فتنة وفساد أكبر، وإلا ارتكبوا أخف الضررين.

والحاكم في الإسلام ليس وكيل الله، بل هو وكيل الأمة، أو أجيرها. وكلته في إدارة شئونها، أو استأجرته لذلك؛ كما قال أبو بكر بعد أن ولي الخلافة: كنت أعمل لنفسي واليوم أعمل لكم؛ فاصرفوا إليَّ من بيت مالكم ما يكفي لعيش رجل من قريش، ليس بأعلاهم ولا أدناهم. وكذلك قال أبو مسلم الخولاني الفقيه التابعي الجليل، حين دخل على معاوية: السلام عليك أيها الأجير. ولما أنكر عليه جلساؤه، قال معاوية: دعوا أبا مسلم. فهو أعلم بما يقول.

أجل، إن الحاكم في الإسلام مقيد، غير مطلق؛ فهناك شريعة تحكمه، وقيم

توجهه، وأحكام تقيده، وهي أحكام لم يضعها هو ولا حزبه أو حاشيته، بل وضعها له ولغيره رب الناس، ملك الناس، إله الناس. ولا يستطيع هو ولا غيره من الناس أن يلغوا هذه الأحكام أو يجمدوها. فلا ملك، ولا رئيس، ولا برلمان، ولا حكومة، ولا مجلس ثورة، ولا لجنة مركزية، ولا مؤتمر للشعب، ولا أي قوة في الأرض تملك أن تغير من أحكام الله القطعية الثابتة والدائمة شيئا.

ومن حق أي مسلم أو مسلمة إذا أمره الحاكم بما يخالف شريعة الله ـ مخالفة قاطعة ـ أن يرفض، بل من واجبه أن يرفض؛ لأنه إذا تعارض حق الحاكم وحق الله، فحق الله مقدم ولا شك، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. والقرآن حين ذكر بيعة النساء للنبي ﷺ وفيها طاعة النبي وعدم معصيته عليه السلام، قيد ذلك بقوله: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ (الممتحنة: ١٢)، هذا وهو المعصوم المؤيد بالوحي، فغيره أولى أن تكون طاعته مقيدة. وفي الحديث الصحيح المتفق عليه: «إنما الطاعة في المعروف»[١]، والحديث الآخر: «السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[٢].

وقد قال أبو بكر الصديق أول خليفة في الإسلام في أول خطاب له: «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم. إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني».

وقال عمر الفاروق الخليفة الثاني: «من رأى منكم فيَّ اعوجاجا فليقومني».

ورفض سلمان أن يسمع لأمير المؤمنين عمر، حتى يفسر له: كيف كفته قطعة«القماش» التي وزع مثلها على سائر الصحابة، وهو رجل طوال، لا تكفيه قطعة واحدة لثوب كامل؟ واستجاب أمير المؤمنين، وقام ابنه عبد الله يفسر ذلك بأنه تنازل عن قطعته التي كانت من نصيبه لأبيه!

وردت امرأة على عمر وهو يخطب، فرجع عن قوله إلى قولها.

---

(١) متفق عليه عن علي. اللؤلؤ والمرجان (١٢٠٦).

(٢) متفق عليه عن ابن عمر. المصدر السابق (١٢٠٥).

وقال خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز: إنما أنا واحد منكم، غير أن الله جعلني أثقلكم حملا.

وقال صلاح الدين الأيوبي: إنما أنا عبد الشرع وشحنته، أي شرطيه وجنديه، أي مهمتي الحراسة والتنفيذ.

والدولة الإسلامية لا يقوم عليها «رجال الدين» بالمعنى الكهنوتي المعروف في أديان عدة. فهذا المعنى غير معروف في الإسلام. إنما يوجد «علماء دين» من باب الدراسة والتخصص، وهذا باب مفتوح لكل من أراده وقدر عليه. وعالم الدين في الإسلام ليس في يده قرار حرمان، ولا صك غفران، إنما هو معلم ومرشد. وإذا كان عالم الدين كفئا يمكن أن يكون من «رجال الدولة» بمؤهلاته وكفايته، لا بجبته وعمامته؛ فإنما تقوم الدولة بالأقوياء الأمناء، الحفظاء العلماء.

نجد خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص بمجرد أن أسلما وهاجرا في سبيل الله، أسند إليهما الرسول ﷺ من المناصب الإدارية والعسكرية ما هما أهل له، ولم يفعل ذلك مع أبي ذر، ولا حسان بن ثابت، ولا أبي هريرة، وأمثالهم. بل طلب منه أبو ذر أن يوليه ولاية، فقال له بصراحة: «يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها خزي وندامة يوم القيامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها».

فكرة الحاكمية ومدى تأثيرها في دينية الدولة:

ويهاجم العلمانيون فكرة «الحاكمية» الإلهية، التي اشتهر بالدعوة إليها في عصرنا إمامان من أئمة الدعوة والفكر، وهما: أبو الأعلى المودودي وسيد قطب - رحمهما الله.

وحاول هؤلاء أن يخلطوا خلطا متعمدا بين فكرة الحاكمية الإلهية في الفكر الإسلامي، وفكرة الحكم بـ «الحق الإلهي» في الفكر الغربي، وهو الذي يعطي أناسا من البشر الحق في أن يتحكموا في ظواهر الناس وبواطنهم باسم الله الذي منحهم ذلك، فمن لم يطعهم في ذلك، فهو يعصي الله تبارك وتعالى. وهم يجعلون فكرة الحاكمية بهذه المثابة، فلابد أن تكون الدولة التي تؤمن بها «دولة دينية ثيوقراطية».

والحق أن فكرة الحاكمية أساء فهمها الكثيرون، وأدخلوا في مفهومها ما لم يرده أصحابها. وأود أن أنبه هنا على جملة ملاحظات حول هذه القضية:

الحاكمية الإلهية قررها علماء الأصول:

١ـ الملاحظة الأولى: أن أكثر من كتبوا عن «الحاكمية» التي نادى بها المودودي وأخذها عنه سيد قطب، ردوا أصل هذه الفكرة إلى «الخوارج» الذين اعترضوا على علي بن أبي طالب رضى الله عنه في قبوله فكرة التحكيم من أساسها، وقالوا كلمتهم الشهيرة: «لا حكم إلا لله»، ورد عليهم الإمام بكلمته التاريخية البليغة الحكيمة حين قال: كلمة حق يراد بها باطل! نعم، لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة إلا لله! ولابد للناس من أمير بر أو فاجر! وهذا المعنى الساذج للحكم أو الحاكمية أصبح في ذمة التاريخ، ولم يعد أحد يقول به، حتى الخوارج أنفسهم وما تفرع عنهم من الفرق، فهم طلبوا الإمارة وقاتلوا في سبيلها، وأقاموها بالفعل، في بعض المناطق، فترات من الزمان.

أما الحاكمية بالمعنى التشريعي، ومفهومها: أن الله سبحانه هو المشرع لخلقه، وهو الذي يأمرهم وينهاهم، ويحل لهم ويحرم عليهم، فهذا ليس من ابتكار المودودي ولا سيد قطب، بل هو أمر مقرر عند المسلمين جميعا. ولهذا لم يعترض علي رضي الله عنه على المبدإ، وإنما اعترض على الباعث والهدف المقصود من وراء الكلمة. وهذا معنى: «كلمة حق يراد بها باطل».

وقد بحث في هذه القضية علماء «أصول الفقه» في مقدماتهم الأصولية التي بحثوا فيها عن الحكم الشرعي، والحاكم، والمحكوم به، والمحكوم عليه.

فها نحن أولاء نجد إماما مثل أبي حامد الغزالي يقول في مقدمات كتابه الشهير «المستصفى من علم الأصول» عن «الحكم» الذي هو أول مباحث العلم، وهو عبارة عن خطاب الشرع، ولا حكم قبل ورود الشرع، وله تعلق بالحاكم، وهو الشارع، وبالمحكوم عليه، وهو المكلف، وبالمحكوم فيه، وهو فعل المكلف...

ثم يقول: «وفي البحث عن الحاكم يتبين أن «لا حكم إلا لله» وأن لا حكم

للرسول، ولا للسيد على العبد، ولا لمخلوق على مخلوق، بل كل ذلك حكم الله تعالى ووضعه لا حكم لغيره»[1].

ثم يعود إلى الحديث عن «الحاكم»، وهو صاحب الخطاب الموجه إلى المكلفين، فيقول: «أما استحقاق نفوذ الحكم فليس إلا لمن له الخلق والأمر، فإنما النافذ حكم المالك على مملوكه، ولا مالك إلا الخالق، فلا حكم ولا أمر إلا له. أما النبي صلى الله وعليه وسلم، والسلطان والسيد والأب والزوج، فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم، بل بإيجاب من الله تعالى طاعتهم، ولولا ذلك لكان كل مخلوق أوجب على غيره شيئا كان للموجب عليه أن يقلب عليه الإيجاب، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، فإذن الواجب طاعة الله تعالى، وطاعة من أوجب الله تعالى طاعته»[2].

الحاكمية لله والسلطة للأمة:

٢ـ الملاحظة الثانية: أن «الحاكمية» التي قال بها المودودي وقطب، وجعلاها لله وحده، لا تعني أن الله تعالى هو الذي يولي العلماء والأمراء، يحكمون باسمه، بل المقصود بها الحاكمية التشريعية فحسب. أما سند السلطة السياسية فمرجعه إلى الأمة، هي التي تختار حكامها، وهي التي تحاسبهم، وتراقبهم، بل تعزلهم. والتفريق بين الأمرين مهم والخلط بينهما موهم ومضلل، كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد كمال أبو المجد، بحق.

فليس معنى الحاكمية الدعوة إلى دولة ثيوقراطية، بل هذا ما نفاه كل من سيد قطب والمودودي ـ رحمهما الله.

أما سيد قطب فقال في «معالمه»:

---

(١) المستصفى ١/ ٨ طبع دار صادر ببيروت، مصورة عن طبعة بولاق.

(٢) المستصفى ١/ ٨٣ ـ طبع دار صادر ببيروت، مصورة عن طبعة بولاق. وفي فواتح الرحموت: مسألة لا حكم إلا من الله تعالى، بإجماع الأمة لا كما في كتب بعض المشايخ، إن هذا عندنا، وعند المعتزلة الحاكم العاقل، فإن هذا مما لا يجترئ عليه أحد ممن يدعي الإسلام، بل إنما يقولون: إن العقل معرف لبعض الأحكام الإلهية، سواء ورد به الشرع أم لا، وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضا (يعني الماتريدية) ـ ص ٢٥ مع المستصفى.

« ومملكة الله تعالى في الأرض لا تقوم بأن يتولى الحاكمية في الأرض رجال بأعيانهم - هم رجال الدين - كما كان الأمر في سلطان الكنيسة، ولا رجال ينطقون باسم الآلهة، كما كان الحال فيما يعرف باسم « الثيوقراطية » أو الحكم الإلهي المقدس !! ولكنها تقوم بأن تكون شريعة الله هي الحاكمة، وأن يكون مرد الأمر إلى الله وفق ما قرره من شريعة مبينة ».

وأما المودودي، فقد أخذ بعض الناس جزءا من كلامه وفهموه على غير ما يريد، ورتبوا عليه أحكاما ونتائج لم يقل بها، ولا تتفق مع سائر أفكاره ومفاهيم دعوته، التي فصلها في عشرات الكتب والرسائل والمقالات والمحاضرات. وهذا ما يحدث مع كلام الله تعالى وكلام رسوله، إذا أُخذَ جُزْءٌ منه معزولا عن سياقه وسباقه، وعن غيره مما يكمله أو يبينه أو يقيده، فكيفَ بكلام غيرهما من البشر؟!

فقد ذكر المودودي خصائص الديمقراطية الغربية ثم قال: وأنت ترى أنها ليست من الإسلام في شيء. فلا يصح إطلاق كلمة « الديمقراطية » على نظام الدولة الإسلامية، بل أصدق منها تعبيرا كلمة « الحكومة الإلهية أو الثيوقراطية ».

ثم استدرك فقال: « ولكن الثيوقراطية الأوربية تختلف عنها الحكومة الإلهية (الثيوقراطية الإسلامية) اختلافا كليا، فإن أوربا لم تعرف منها إلا التي تقوم فيها طبقة من السدنة مخصوصة يشرعون للناس قانونا من عند أنفسهم [1] حسب ما شاءت أهواؤهم وأغراضهم، ويسلطون ألوهيتهم على عامة أهل البلاد متسترين وراء القانون الإلهي، فما أجدر مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية!

وأما الثيوقراطية التي جاء بها الإسلام، فلا تستبد بأمرها طبقة من السدنة أو المشايخ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة، وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشئونها وفق ما ورد به كتاب الله وسنة رسوله. ولئن سمحتم لي بابتداع

---

(١) لم يكن عند البابوات والقساوسة المسيحيين شيء من الشريعة إلا مواعظ خلقية مأثورة عن المسيح عليه السلام، ولأجل ذلك كانوا يشرعون القوانين حسب ما تقتضيه شهوات أنفسهم ثم ينفذونها في البلاد قائلين إنها من عند الله، كما ورد في التنزيل: ﴿ **فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ** ﴾ (البقرة: ٧٩) - المودودي.

مصطلح جديد لآثرت كلمة « الثيوقراطية الديمقراطية» أو « الحكومة الإلهية الديمقراطية» لهذا الطراز من نظم الحكم؛ لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة. وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي لا يغلب. ولا تتألف السلطة التنفيذية إلا بآراء المسلمين، وبيدهم يكون عزلها من منصبها، وكذلك جميع الشئون التي يوجد عنها في الشريعة حكم صريح لا يقطع فيها بشيء إلا بإجماع المسلمين.

وكلما مست الحاجة إلى إيضاح قانون أو شرح نص من نصوص الشرع، لا يقوم ببيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب، بل يتولى شرحه وبيانه كل من بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين، فمن هذه الوجهة يعد الحكم الإسلامي ديمقراطيا».

فهذا ما يفهم من مجموع كلام المودودي، وإن كان لنا تحفظ على تسميته الحكومة الإسلامية «ثيوقراطية» لما فيه من إيهام التشابه بـ « الثيوقراطيات» المعروفة في التاريخ، وإن نفى هو ذلك، كما نخالفه في نفيه أي صلة بين الإسلام والديمقراطية، فالواقع أن جوهر الديمقراطية الحقيقية يتفق مع تعاليم الإسلام، الذي يرفض حكم الجبابرة والمتسلطين على رقاب البشر، والمتألهين في الأرض، والذي يرفض أن يؤم رجل - في الإمامة الصغرى - قوما وهم له كارهون، فكيف بالإمامة الكبرى؟! (١)

الحاكمية لا تحرم الأمة كليا من التشريع:

٣ـ الملاحظة الثالثة: أن الحاكمية التشريعية التي يجب أن تكون لله وحده، وليست لأحد من خلقه، هي الحاكمية « العليا» و « المطلقة » التي لا يحدها ولا يقيدها شيء؛ فهي من دلائل وحدانية الألوهية.

وهذه الحاكمية - بهذا المعنى - لا تنفي أن تكون للبشر مساحة غير قليلة من التشريع أذن بها الله لهم. إنما هي تمنع أن تكون لهم استقلال بالتشريع غير مأذون به من الله، وذلك مثل التشريع الديني المحض، كالتشريع في أمر العبادات بإنشاء

---

(١) انظر : كتابنا «فتاوى معاصرة» ج ٢/ ٦٣٦ - ٦٥١ تحت عنوان «الإسلام والديموقراطية» طبعة دار الوفاء، وكتابنا «من فقه الدولة في الإسلام» ص ١٣٠ - ١٦٠ طبعة دار الشروق بمصر.

عبادات وشعائر من عند أنفسهم، أو الزيادة فيما شرع لهم باتباع الهوى، أو بالنقص منه كما أو كيفا، أو بالتحوير والتبديل فيه زمانا أو مكانا أو صورة. ومثل ذلك: التشريع في أمر الحلال والحرام، كأن يحلوا ما حرم الله، أو يحرموا ما أحل الله، وهو ما عَدَّه النبي ﷺ نوعا من «الربوبية» وفسر به قوله تعالى في شأن أهل الكتاب: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ (التوبة: ٣١). وكذلك التشريع فيما يصادم النصوص الصحيحة الصريحة، كالقوانين التي تقر المنكرات، أو تشيع الفواحش ما ظهر منها وما بطن، أو تعطل الفرائض المحتمة، أو تلغى العقوبات اللازمة، أو تتعدى حدود الله المعلومة.

من ذلك تقييد المباحات تقييدا جزئيا ومؤقتا، كما منع سيدنا عمر الذبح في بعض الأيام، وكما كره لبعض الصحابة الزواج من غير المسلمات حتى لا يقتدي بهم الناس، ويكون في ذلك فتنة على المسلمات.

والأستاذ المودودي ـ وهو أشهر من نادى بالحاكمية، وتشدد فيها ـ قد جعل للناس متسعا في التشريع فيما وراء القطعيات والأحكام الثابتة والحدود المقررة. وذلك عن طريق تأويل النصوص وتفسيرها، وعن طريق القياس، وطريق الاستحسان، وطريق الاجتهاد [١].

وفيما عدا ذلك، فمن حق المسلمين أن يشرعوا لأنفسهم في الشئون الدنيوية، أعني الشئون الفنية التي تتعلق بالكيفيات والآليات والوسائل، التي تتغير وتتطور باستمرار، ولم يجئ الوحي الإلهي ليحكم فيها، بل تركها لعقول الناس وبحوثهم ومعارفهم، يتصرفون فيها بما هو أنفع لهم، وأوفق بتحقيق مصالحهم، ودرء الشرور والمفاسد عنهم. وهذا هو الذي جاء فيه الحديث الصحيح: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» [٢]. ومما يحق للمسلمين أن يشرعوا فيه بحرية لأنفسهم ما لا نص فيه أصلا، وهو كثير، وهو المسكوت عنه الذي جاء فيه حديث أبي الدرداء: «وما سكت عنه فهو عفو» [٣]، وهو يشمل منطقة فسيحة من حياة الناس.

مثل ذلك ما نص فيه على المبادئ والقواعد العامة دون الأحكام الجزئية

---

(١) انظر: مجموعة «نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور» ص١٧١ وما بعدها.

(٢) رواه مسلم في صحيحه عن عائشة وأنس.

(٣) رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي.

والتفصيلية. ومن ثم يستطيع المسلمون أن يشرعوا لأنفسهم بإذن من دينهم في مناطق واسعة من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير مقيدين إلا بمقاصد الشريعة الكلية، وقواعدها العامة. وكلها تراعي جلب المصالح، ودرء المفاسد ورعاية حاجات الناس أفرادا وجماعات.

وكثير من القوانين التفصيلية المعاصرة لا تتنافى - في غالب موادها - مع الشريعة في مقاصدها الكلية، ولا أحكامها الجزئية؛ لأنها قامت على جلب المنفعة، ودفع المضرة، ورعاية الأعراف السائدة. وذلك مثل قوانين المرور أو الملاحة أو الطيران، أو العمل والعمال، أو الصحة أو الزراعة، أو غير ذلك مما يدخل في باب السياسة الشرعية، وهو باب واسع (١).

فروق حاسمة بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية:

وهكذا، حين ينادي العاملون للإسلام بضرورة إقامة دولة إسلامية، يتلقف هذه الدعوة، خصوم الفكرة الإسلامية، فيصورون تلك الدولة المنشودة بصورة ما يسمى «الدولة الدينية» أو «الحكومة الدينية» التي عرفها الناس قديما - وخصوصا في أوربا - فذاقوا على أيدي رجالها الويلات، وجنوا من ورائها أمر الثمرات.

ويستغل هؤلاء في ذلك جهل كثير من الناس حقيقة الفرق بين كلمة «إسلام» في شمولها واتساعها، وبين كلمة «دين» في خصوصها وتحديدها، فليس كل ما هو «إسلامي» دينيا، وكذلك ليس كل ما هو «ديني» إسلاميا. كما ينسى هؤلاء أن كلمة «دين» تطلق على الدين الحق، والدين الباطل، كما قال تعالى في خطابه للكافرين المشركين على لسان الرسول الكريم: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦).

والحقيقة: أن الدولة الإسلامية التي يدعو إليها الإسلاميون، شيء مغاير تماما للحكومة أو الدولة الدينية التي يهاجمها العلمانيون: في تكوينها وغايتها وطابعها ووسيلتها. ولابد لنا من إلقاء الضوء على كل منها، حتى يستطيع الدارس المنصف أن يميز بينهما.

---

(١) انظر كتابنا «شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان».

خصائص الدولة الدينية:

ونبدأ بتجلية معنى الدولة الدينية أو الإلهية ـ كما عرفت في الغرب ـ وخصائصها:

١ـ «الدولة الدينية» ـ من حيث تركيبها أو تكوينها ـ حكومة قوامها الكهنة أو «رجال الدين»؛ فهي حكومة «البابا» أو «الأساقفة» أو «الكرادلة» أو نحو ذلك من أصحاب الألقاب الكهنوتية الذين يمثلون في الأرض إرادة السماء، فما حلوه هنا فهو محلول، وما عقدوه هنا فهو معقود عند الله!

٢ـ غاية هذه الدولة هي التسلط على رقاب الناس وعلى ضمائرهم معا، أي على مادياتهم ومعنوياتهم، والاستبداد بأموره، فليس لأحد حق الاعتراض أو الاستنكار، أو النقد، أو المساءلة؛ لأن الاعتراض على ممثل السماء اعتراض على السماء نفسها، أي على الله تعالى.

٣ـ وطابع هذه الدولة هو الجمود والثبات المطلق، فهي لا تقبل التغير، ولا ترحب بالتطور، ولا تلين مع الأيام؛ وذلك لجمود مصادرها، وجمود رجالها.

٤ـ ووسيلة هذه الدولة هي الإرهاب والتخويف، إرهاب الفكر والروح والجسم: إرهاب الفكر بتحريم النقد، وإرهاب الروح بالتهديد بقرارات الحرمان، وإرهاب الأجسام بوسائل التعذيب التي اشتهرت بها محاكم التفتيش.

وسنبين فيما يلي أن الحكومة أو الدولة الإسلامية، مخالفة تماما لهذا التصور كله. ونبدأ ببيان كيف تتكون الدولة الإسلامية، أو ممن تتكون؟

تكوين الدولة الإسلامية:

يتوهم بعض الناس أن الحكومة أو الدولة الإسلامية ـ عندما توجد ـ ستتكون من المشايخ أو الدراويش. وستطرد الكفايات المدنية والعسكرية من مواقعها، ليحل محلها رجال لم يرشحهم لمناصبهم إلا طول لحاهم، وكثرة تسبيحهم، ووفرة محفوظهم من القصص والمواعظ، وإن لم يكن لديهم من العلم والخبرة والمهارة ما يؤهلهم لأداء عملهم بإحكام وإتقان.

وهذا في الحقيقة وهم محض لا أساس له من دين الله

فالإسلام لا يعرف طبقة الكهنة ورجال الدين، الذين عرفتهم أديان أخرى كتابية ووضعية. والمسلمون جميعا رجال لدينهم. ليس الدين حكرا على فئة معينة، تختص به وتتحكم في أتباعه. يستطيع كل مسلم أن يتصل بربه بلا واسطة ولا حجاب، يستطيع أن يصلي وحده في أي مكان، فقد جعلت له الأرض مسجدا، وأن يصلي في جماعة، وأن يقدم المصلون واحدا منهم يؤمهم في صلاتهم، لما له من فضل في حسن التلاوة أو الفقه في الدين، أو الورع، أو السن، أو غير ذلك.

ويستطيع كل مسلم أن يتفقه في دين الله، ليعمل به في نفسه وأهله، ويعلمه لغيره فينفع وينتفع، دون أن يحجر عليه أحد، أو يقف في سبيله للوصول إلى أعلى مراتب العلم بالدين.

ويستطيع أي مسلم أن يتقدم لأعلى المناصب بكفايته وأمانته، ولا يجد من شرع الله أي عقبة تحول دونه أو تقف في طريقه. وكل من يرشح لمنصب يجب أن يتوافر فيه وصفان أساسيان، هما: القوة والأمانة، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ (القصص: ٢٦).

والقوة تعني: القدرة على العمل، والكفاية فيه، والخبرة به، بأن يكون لدى الشخص المؤهلات العلمية والفنية ـ الموهوبة والمكتسبة ـ لممارسة العمل، والنهوض به على وجه مرض. والأمانة: تعني: الجانب الخلقي، بحيث لا يخون عمله، ولا يفرط فيه ولا يضيع حقا من حقوقه، بل يخشى الله فيه، ويتقي ربه في المحافظة عليه، والارتقاء به.

وقد يعبر عن هاتين الصفتين بتعبير آخر يؤدي المعنى نفسه، وهو التعبير عن «القوة» بـ «العلم» وعن «الأمانة» بـ «الحفظ» كما جاء على لسان يوسف عليه السلام، حين قال له ملك مصر: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِين﴾ (يوسف: ٥٤). ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٥٥). فالحفيظ في معنى الأمين، إذ الأمين هو الذي يحفظ ما ائتمن عليه. والعليم في معنى القوي، إذ القوي هو العليم بما وكل إليه، فإن العلم بالشيء قوة لصاحبه.

وقد منع النبي ﷺ صاحبه أبا ذر من الولاية حين طلبها، مع فضله وصدقه وسبقه في الإسلام، وثناء الرسول عليه، ولكنه فقد صفة القوة، وإن كانت صفة

الأمانة متوافرة فيه. فقد قال له عن الولاية : « يا أبا ذر ، إنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها» [1].

على حين سلم المناصب الإدارية والعسكرية لخالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص ، بعد أن أسلما ، ورأى حسن إسلامهما ، وإن لم يكن لهما فضل السبق ؛ لأنه قدَّر الكفاية والنبوغ في كليهما. ولم ينل ذلك أبو هريرة : برغم قوة حفظه للحديث النبوي ، وكثرة ملازمته للرسول الكريم ، وكذلك حسان بن ثابت ، برغم دفاعه عن رسول الله ﷺ بشعره الرائع ، الذي كان أشد على المشركين من وقع الحسام في غبش الظلام.

غاية الدولة الإسلامية :

أما غاية الدولة الإسلامية ، فليست هي التسلط على ظواهر الناس وبواطنهم ، والتحكم في رقابهم وضمائرهم. بل هي كما بينها القرآن العزيز والسنة النبوية ، تتمثل فيما يلي :

١ـ الرعاية للمحكومين ، كما يرعى الأب أولاده من صلبه ، كما في الحديث المتفق عليه« كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته. . . » [2]. فانظر رحمك الله كيف قرن بين رعاية الإمام لشعبه ، ورعاية الأب لأهل بيته. وكما قال الحسن البصري في وصف الإمام العادل لعمر بن عبد العزيز : والإمام العادل يا أمير المؤمنين مع الرعية كالأب الشفيق على ولده ، يربيهم صغارا ، ويرعاهم كبارا. وقال ﷺ : « إنما أنا لكم بمنزلة الوالد ، أعلمكم» [3].

٢ـ أداء الأمانات إلى أهلها ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء : ٥٨). ولا ريب في أن أول من يخاطب بهذه الآية هم ولاة المسلمين ، وأولو الأمر فيهم ، فلا يجوز لهم أن يخونوا الأمانات ، أو يعطوها لغير

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإمارة برقم (١٨٢٥)

(٢) متفق عليه عن ابن عمر. اللؤلؤ والمرجان (١١٩٩).

(٣) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢٣٤٦).

أهلها. وقد ورد في الآثار: أن من ولّى رجلا عملا وفي الناس من هو أولى به منه، فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين. ويؤيد هذا الحديثُ الصحيح الذي رواه البخاري عن أبي هريرة أن رجلاً جاء يسأل النبي عن الساعة، فقال عليه الصلاة والسلام: «إذا ضيعت الأمانة، فانتظر الساعة». قال: وكيف إضاعتها؟ قال: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»[1].

٣ـ إقامة العدل بين الناس، كما قال تعالى في الآية السابقة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: ٥٨). وقد نوهت الأحاديث النبوية الكثيرة بـ «الإمام العادل» وهو أول السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. بل جعل القرآن إقامة القسط ـ وهو العدل ـ هدف الرسالات السماوية كلها، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: ٢٥).

٤ـ وقبل ذلك كله: التمكين للدين في الأرض: بغرس عقائده، وبالمحافظة على شعائره، وتثبيت قيمه وأخلاقه، وإقامة حدوده، وتنفيذ أحكامه ووصاياه. كما يشير إلى ذلك قوله تعالى في وصف المستحقين لنصر الله: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (الحج: ٤١).

فهذه هي المعالم الرئيسية لغاية الدولة ومهمتها في الإسلام. وهكذا كانت دولة الرسول في المدينة، فقد كان للمسلمين أبا، كما قال: «أنا لكم بمنزلة الوالد»[2]. وكان لهم معلما، كما قال: «لكن الله بعثني معلما ميسرا»[3]. وكان لهم إماما وقائدا ورئيسا، يقيم بينهم الحق، ويحكم بينهم بالعدل، حين قال في حديث له: «وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»[4].

ولكنه ﷺ لم يكن مسلطا على ظواهرهم، بله أن يسلط على بواطنهم.

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم عن أبي هريرة برقم (٥٩) البخاري مع الفتح.

(٢) رواه أحمد ٢/ ٢٥٠، وأبو داود طهارة: (٨)، ابن ماجه (٣١٣)، وابن حبان (١٤٣١، ١٤٤٠) عن أبي هريرة وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٣٤٦).

(٣) رواه مسلم (١٤٧٨)، وأحمد بن حنبل ٣/ ٣٢٨).

(٤) متفق عليه عن عائشة. اللؤلؤ والمرجان (١١٠٠).

وقد قال تعالى مخاطبا له: ﴿ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥)، وقال في سورة أخرى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢١: ٢٢)، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (البقرة: ٢٧٢)، وقال: ﴿إِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ (الرعد: ٤٠). وقال تعالى: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٨).

ولما اقترح عليه المشركون أن ينزل عليهم آيات كونية خارقة، أمره الله أن يقول لهم: ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ (الإسراء: ٩٣). وقال عزوجل في وصف رسوله، وبيان خلقه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٢٨) فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (التوبة: ١٢٨، ١٢٩). وقال تعالى بعد غزوة أحد: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

فهذا هو رسول الله المؤيد بالوحي، فكيف بغيره من البشر؟

وكذلك كان الخلفاء الراشدون، الذين أعلنوا من أول يوم أنهم غير معصومين، وأنهم إنما يطاعون إذا أطاعوا الله، وإلا سقط حقهم في الطاعة والمعونة. قال أبو بكر الخليفة الأول في أول خطبة له: إن أصبت فأعينوني، وإن أخطأت فسددوني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم. ويقول عمر الخليفة الثاني: رحم الله امرأ أهدى إلي عيوب نفسي! ويقول: مرحبا بالناصح أبد الدهر، مرحبا بالناصح غدوا وعشيا.

طابع الدولة الإسلامية:

وأما طابع الدولة الإسلامية، فليس هو الثبات والتحجر والجمود في كل شيء، ومقاومة التطور والإبداع وإنتاج العقل الإنساني وابتكاراته. بل الدولة الإسلامية

طابعها طابع الإسلام نفسه. ومن الخصائص العامة للإسلام: أنه يجمع بين الثبات والمرونة في تناسق فريد.

إنه الثبات في الأهداف والغايات، والمرونة في الوسائل والآليات.

إنه الثبات في الأصول والكليات، والمرونة في الفروع والجزئيات.

إنه الثبات في مجال «القطعيات» التي لا تقبل الاجتهاد، والمرونة في مجال «الظنيات» التي يصول فيها الاجتهاد ويجول.

ولقد رأينا الرسول الكريم يكل الأمور الدنيوية الفنية - مثل أمور الزراعة والصناعة والطب والسلاح والدواء والتكنولوجيا إلى عقول المسلمين ومعارفهم المتطورة والمتغيرة، فيقول: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» [(١)].

والشارع الحكيم يدع «منطقة حرة» بلا تشريع ولا نصوص ملزمة، بل «سكت عنها» رحمة منه غير نسيان، توسعة على خلقه، وتيسيرا عليهم، ليشرعوا فيها لأنفسهم، في ضوء النصوص العامة والمقاصد الكلية للشرع. وكثيرا ما نص على المبادئ والأصول، وترك التفصيلات للزمن، حتى لا يجمدهم في صورة معينة منصوص عليها، قد تصلح لعصر ولا تصلح لغيره، وتصلح لبيئة ولا تصلح لأخرى. كما أن المنصوص عليه أكثره ظنيات تقبل اختلاف التفسير، وتفاوت الأنظار، وتعدد الرؤى والاجتهادات.

وعلى أساس هذا تنوعت المشارب، وتعددت المذاهب، واختلفت المدارس، من مدرسة الرأي إلى مدرسة الأثر، ومن مدرسة الظواهر إلى مدرسة المقاصد. ومع هذا وسع بعضها بعضا، وقال قائلهم: رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

ومن فضل الإسلام: أنه أجاز لولي الأمر، كما أجاز للقاضي: أن يجتهد في مسائل السياسة الشرعية "فإن أصاب فله أجران" وإن أخطأ فله أجر. أي أنه لم يكتف بأن يجعل المجتهد المخطئ معذورا، بل جعله مأجورا، ولكن أجرا واحدا، ليغري ببذل الجهد، واستفراغ الوسع في طلب الحقيقة، وإن لم يدرك المجتهد الصواب. فهل رأيت مذهبا أو نظاما يكافئ المخطئ على خطئه غير هذا الدين العظيم: الإسلام؟!

---

(١) رواه مسلم عن أنس وعائشة (٢٣٦٣).

ومن هنا، رأينا الخلفاء الراشدين يتغير رأيهم في القضية الواحدة، حين يتبين لأحدهم وجه لم يتضح له من قبل. كما رأينا عمر يقضي في القضية «المشركة» في الميراث برأي، ثم يقضي في عام آخر بغيره. وذلك حين ماتت امرأة ولها زوج وأم، وأخوة لأم، وأخوة لأب وأم، فقضى عمر: أن للزوج النصف، وللأم السدس، وللأخوة من الأم الثلث يشتركون فيه، ولا شيء للأخوة الأشقاء، وهم الأخوة لأب وأم معا وفقا لقواعد الميراث.

قضى بهذا عمر في عام، ثم في عام آخر حدثت القضية نفسها، فقضى بقضائه الأول، أي أعطى الأخوة لأم الثلث يشتركون فيه، وحرم الأخوة لأب وأم. فقالوا له: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارا! (وفي رواية: هب أن أبانا كان حجرا في اليم)، ألسنا من أم واحدة؟ فأعاد عمر النظر في القضية، وأشرك الجميع في الثلث. ولذا سميت «المشركة» أو «الحمارية» لقولهم: هب أن أبانا كان «حمارا»، أو «الحجرية» لما في الرواية الأخرى: هب أن أبانا كان «حجرا». وخالف علي عمر في ذلك، وقضى بما قضى به عمر أولا جريا على مقتضى القواعد. وقد علق أحد الفقهاء قديما، فقال: القياس على ما قال عليٌّ، والاستحسان ما قال عمر. وعلق فقيه آخر فقال: وهذه وساطة مليحة، وعبارة صحيحة[1].

وبذلك سن عمر ومن وافقه من الصحابه كعثمان وزيد بن ثابت سنَّة الاستحسان، كما قال العلامة أبو زهرة[2]. وذلك أن الاستحسان هو الخروج عن قياس كلي لمصلحة جزئية. ولهذا قالوا: إذا قبح القياس، شرع الاستحسان.

ومن ذلك أنا رأينا الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم يخالف بعضهم بعضا في مسألة توزيع الفيء والعطاء على الجند ورجال الدولة: أن يكون بالتساوي أم تراعى اعتبارات التفاوت في السبق في الإسلام، وفي الجهد، وفي القدرات، وفي الحاجة؟ إلى المذهب الأول مال أبو بكر وعلي، وإلى الثاني مال عمر وعثمان، وإن كان عمر في أواخر أيامه تمنى أن لو استقبل من أمره ما استدبر، إذن لسوى بين الجميع[3].

---

(١) انظر المغنى لابن قدامة ٦/ ٢٣٨، ٢٣٩ طبعة الإمام.

(٢) انظر: مالك لأبي زهرة ص ٣٧٨.

(٣) انظر: كتابنا «السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها».

وقد رأينا اجتهادات كثيرة لعمر وعثمان وعلي، بعضها قد يظنها البعض مخالفة للنصوص أو تعطيلا لها، وما هي بذلك. ولكنها تدل على سعة الشريعة، وأهمية الاجتهاد، ومرونة الدولة الإسلامية، وقدرتها على التطور والتجدد والنماء في ظل الشريعة السمحة وتيسيرها.

وسيلة الدولة الإسلامية:

وأما وسيلة الدولة الإسلامية، فليست هي وسائل الدولة الدينية الكهنوتية الثيوقراطية التي قامت على إرهاب الناس وتخويفهم، وسوقهم بسياط القهر الكهنوتي إلى حيث يفقدون عقولهم، ويفقدون إرادتهم، ويفقدون حريتهم. إن الدولة الإسلامية لا تعتمد على إرهاب الفكر بتحريم النقد، ولا إرهاب الروح بالتهديد بقرارت الحرمان من الجنة والمغفرة، ولا إرهاب الأجسام بأدوات التعذيب والإيذاء التي يستخدمها الجلادون والمستبدون طوال التاريخ.

الدولة الإسلامية الحقة: ترحب بالنقد ويسمى في العرف الإسلامي «النصيحة في الدين» أو «التواصي بالحق والتواصي بالصبر» أو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وكل هذه فرائض دينية يأثم المسلم إذا لم يقم بها، وتعاقب الأمة جميعا إذا فرطت فيها، كما قال تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً**﴾ (الأنفال: ٢٥). وقال تعالى: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ (المائدة: ٧٨، ٧٩).

ولذا يرى المسلمون الساكت عن الحق كالناطق في الباطل، والساكت عن الحق هو شيطان أخرس، وقال عليه الصلاة والسلام: «إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له: أنت ظالم فقد تودع منهم»[(١)]. وقال عن الأمراء الظلمة والمنحرفين: «فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم، فقد برئوا مني وبرئت منهم، ولم يردوا على حوضي»[(٢)]. وقال في حديث آخر: «فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن،

---

(١) أحمد ٢/ ١٩٠ عن عبد الله بن عمرو. وصحيح الشيخ شاكر إسناده برقم (٦٧٧٦).

(٢) رواه الترمذي (٦١٤) (٦١٥) وقال: «حديث حسن غريب»، وصحح الشيخ شاكر إسناده. والنسائي ٧/ ١٦٠ (٤٢٠٧) عن كعب بن عجرة. ورواه أحمد والبزار عن جابر ورواتهما محتج بهم في الصحيح. وقال الهيثمي: رواه أحمد والبزار ورجالهما رجال الصحيح (٥/ ٢٤٧).

ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[١].

فدولة تحرص مصادرها على النقد - بل المعارضة - إلى هذا الحد، كيف تتهم بإرهاب الفكر بتحريمها للنقد؟

إن الإسلا لا يَعُدّ النقد البنّاء حقا من حقوق الناس، بل يَعُدُّه واجبًا وفرضًا دينيا عليهم، يستحقون وعيد الله تعالى وعقابه إذا قصروا فيه. قد يَعُدُّه حقا إذا وجد الآخرين يقومون به بصورة كافية، فهنا يصبح النقد والأمر والنهي حقّا له. وأما وسيلة تهديد الروح بقرارات الحرمان، فهذه لا وجود لها في الإسلام؛ فلا يوجد في الإسلام رجال كهنوت أصلا، ولا يوجد أحد يملك قرار حرمان أحد من مغفرة الله تعالى أو جنته. فقد أبطل الإسلام الوسطاء والسماسرة بين الله وعباده، وفتح لهم الباب على مصراعيه ليدخلوا إلى ساحته ويقرعوه بأيديهم متى أرادوا، ولن يغلق الباب في وجوههم مهما تتفاقم ذنوبهم، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ (الزمر: ٥٣). فانظر كيف نسبهم إليه سبحانه، وشرفهم بعبوديته: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ**﴾، برغم إسرافهم على أنفسهم، وكيف أدخلهم في رحمته، وأنه لا يتعاظمه ذنب، فهو يغفر الذنوب جميعا بالتوبة.

وقال جل شأنه: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ (البقرة: ١٨٦). فانظر كيف أجاب عباده السائلين عنه مباشرة، دون أن يوسط الرسول الكريم في ذلك، ولم يقل: فقل إني قريب، كما في سائر الأسئلة في القرآن، مثل: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾ (البقرة: ٢١٩)، ليعلمهم أنه قريب منهم، بل هو أقرب إليهم من أنفسهم لو كانوا يعلمون.

لقد حرر الإسلام البشرية من رق الكهنوت، وجعل من حق الإنسان أن يتعبد لربه دون وسيط. فالأرض كلها له مسجد وطهور، وأيما رجل أدركته الصلاة في مكان فليصل: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ (البقرة: ١١٥).

---

(١) رواه مسلم عن عبد الله بن مسعود رقم (٥٠).

والإمام في الصلاة ليس كاهنا، فإن من حق المأمومين أن يقدموا واحدًا منهم، لمزية يرونها فيه: أنه أقرأ للقرآن، أو أعلم بأحكام الصلاة، أو أورع في الدين، أو أكبر في السن.

وعالم الدين في الإسلام ليس كاهنا، إنما هو مرشد ومعلم، لا أكثر.

وأما وسيلة تعذيب الأبدان، التي عرفت بها الدولة الدينية في الغرب، فالدولة الإسلامية لا تعترف بهذه الوسيلة، وتراها جريمة منكرة، وترى ظهر كل مؤمن حمى، فلا يجوز ضربه بغير حق. وجاء في الحديث: «من جرد ظهر مسلم بغير حق، لقي الله وهو عليه غضبان» (١).

وفي غزوة بدر كان الرسول العظيم يسوي بين الصفوف بقدح في يده، فغمز سواد بن غزية في أثناء تسويته، فقال: يا رسول الله، أوجعتني، وقد بعثك الله بالحق والعدل، فمكني أقتد (أقتص)» منك، فمكنه عليه الصلاة والسلام (٢).

ومر هشام بن حكيم بن حزام على أناس من الأنباط «وهم فلاحو العجم» بالشام، قد أقيموا في الشمس، فقال: ما شأنهم؟ قالوا: حبسوا في الجزية (وفي رواية: في الخراج) فقال هشام: أشهد أني سمعت رسول ﷺ وسلم يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا» (٣). لم يقبل ضمير هذا الصحابي أن أناسا يعذبون - ولو كان ذلك بمجرد وضعهم في حر الشمس في الشام - لتأخرهم عن دفع الخراج أو الجزية، وإن كانوا من غير العرب وغير المسلمين، فالإسلام يحترم الإنسان لآدميته. وروى الصحابي هذا الحديث المتضمن لوعيد من يعذبون الناس في الدنيا - ليكون زاجرا للولاة الذين يفعلون ذلك، ويبدو أنهم كانوا من ولاة بني أمية.

ورفض خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز ما اقترحه عليه واليه على البصرة عدي بن أرطاة: أن يعذب موظفين عنده أخذوا من مال المسلمين ما ليس لهم، أو

---

(١) قال المنذري في الترغيب والتهذيب: رواه الطبري في الكبير والأوسط بإسناد جيد عن أبي أمامة، وكذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٠٢). انظر: المنتقى (١٤٦٠).

(٢) قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات. المجمع (٦/ ٢٨٩).

(٣) رواه مسلم في كتاب البر والصلة (٢٦١٣).

هكذا ادعى عليهم. فبعث إليه عمر بكتاب يقول فيه: أما بعد، فقد جاءني كتابك، تذكر أن قبلك عمالا (أي موظفين) قد ظهرت خيانتهم، وتسألني أن آذن لك في عذابهم، كأنك ترى أني لك جنة من دون الله! فإذا جاءك كتابي هذا، فإن قامت عليهم بينة فخذهم بذلك، وإلا، فأحلفهم دبر صلاة العصر بالله الذي لا إله إلا هو، ما اختانوا من مال المسلمين شيئا! فإن حلفوا فخل سبيلهم. فإنما هو مال المسلمين. وليس للشحيح منهم إلا جهد أيمانهم، ولعمري لأن يلقوا الله بخياناتهم، أحب إلي من أن ألقى الله بدمائهم... والسلام [1].

فهذه دولة الشرع، وبالتعبير المعاصر: دولة القانون. فقد رفض أمير المؤمنين إلا أن تستخدم الإجراءات الشرعية أو القانونية في حق هذا المتهم، فالأصل فيه البراءة حتى تثبت عليه التهمة. وإنما تثبت التهمة بالبينة أو يمينه. فإذا لم تقم عليه البينة يحلف ويخلى سبيله. وما أروع كلمة عمر: لأن يلقوا الله بخياناتهم أحب إلى من أن ألقى الله بدمائهم.

إنما تعتمد الدولة الإسلامية في تحقيق أهدافها، وفي تنفيذ مخططاتها، على وسائل إنسانية، وأخلاقية، تحفظ للبشر كرامتهم وعزتهم وإرادتهم وحريتهم، منها:

١ ـ الدعوة والتثقيف.

٢ ـ التربية والتكوين.

٣ ـ الإعداد والتدريب.

٤ ـ الوقاية والتطهير.

٥ ـ التشريع والتنظيم.

٦ ـ المكافأة والثواب لمن أحسن.

٧ ـ التأديب والعقاب لمن أساء (في الحدود الشرعية).

٨ ـ العمل بالمصالح المرسلة بضوابطها.

٩ ـ علاج المفاسد الواقعة بشروطها.

١٠ ـ سد الذريعة إلى الفساد.

---

(١) من سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم. نشر مكتبة وهبة ص ٥٥.

إلى غير ذلك من الوسائل، التي تتطور بتطور الزمان والإنسان. ولا يقف الشرع حائلا دون اقتباس أي وسيلة من الوسائل، أو آلية من الآليات التي تساعد الناس في حياتهم، أو تخفف الأعباء عنهم، أو تختصر لهم المسافات المكانية، أو المدد الزمانية أو توفر لهم أكبر قدر من الراحة والرفاهية، فالحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق الناس بها.

وقد اقتبس المسلمون في عصر الراشدين وما بعده، وفي عصور حضارتهم الذهبية، من حضارات الأمم الأخرى من الفرس والروم والهند وغيرها، مثل تدوين الدواوين، وضرب النقود، واتخاذ البريد، وغير ذلك من الوسائل، فلم تضق الشريعة بذلك ذرعا.

ومن المقرر لدى المجددين الإسلاميين: أن الإسلام يرحب بالمرونة والتطور في الوسائل، على حين يقرر الثبات في المقاصد والأهداف.

العلمانية طريق التنمية والتقدم!

ومن العلمانيين من يبرر استيراد العلمانية بدعوى أن مجتمعاتنا في حاجة إليها؛ لأنها طريق التنمية والتقدم. فنحن نشكو من التخلف والضعف وقلة الإنتاج، والتأخر في ميادين الحياة المختلفة. ولا أمل لنا في النهوض من كبواتنا، والتحرر من تخلفنا، واللحاق بركب العالم المعاصر، عالم الكمبيوتر والذرة والفضاء، إلا بأخذنا بالنموذج الغربي للنماء وللتقدم وهو نموذج جاهز ومجرب، قد أتى أطيب الثمرات لأهله. وما علينا إلا أن نأخذه جاهزاً كاملاً، لنطبقه على أنفسنا كما طبقه الغربيون على أنفسهم فننهض كما نهضوا، وننمو كما نموا، ونرتقي كما ارتقوا.

بهذه السهولة والبساطة حل العلمانيون مشكلة التخلف الحضاري، والضعف الاقتصادي، والانحطاط العمراني والتكنولوجي، وذلك باستيراد النموذج الغربي. كأنما هو حُلة جاهزة يشتريها الرجل، أو «فستان» جاهز تشتريه المرأة، لتلبسه في الحال، دون أن تحتاج إلى شراء «قماش» واختيار خياط، واختيار «تفصيلة» معينة. ولو كانت النماذج التنموية والحضارية كالحلل والفساتين الجاهزة، لسهل الأمر، وهان الخطب؛ على أن الذي يختار الحلة الجاهزة، لابد أن ينتقى من

النماذج الجاهزة، ما كان على مقاسه، وما يعجبه لونه، وما تروقه صورته، وما يثق بجودته وإتقانه.

الواقع أن «العلمانية» فُرضت على أمتنا بقرارات فوقية، وأوامر ملكية، ولم تخترها شعوب هذه الأمة. أي لم تنبع من ضميرها واختياها. ولهذا لم تحقق النماء المطلوب، ولا التقدم المنشود.

لقد حكمت العلمانية بلادنا العربية والإسلامية قرابة قرن من الزمان ـ طوال القرن العشرين ـ بل إن بعض البلاد حكمته العلمانية أكثر من ذلك، فماذا جنت الأمة من وراء ذلك؟ هل ارتقت الأمة من هبوط ؟ هل تقدمت من تخلف ؟ هل دخلت عصر الثورات التكنولوجية والإلكترونية والبيولوجية والنووية والفضائية والاتصالاتية والمعلوماتية ؟

الحق أن أوطاننا العربية والإسلامية ـ بصفة عامة ـ ما زالت تحسب ضمن العالم الثالث ـ أي عالم المتخلفين ـ وبعض بلادنا لو كان هناك عالم رابع، لكان أجدر أن تنسب إليه. ما زالت بلادنا تسمى «البلاد النامية»، وهو تعبير مؤدب للبلاد المتخلفة. والواقع أننا لم نزل عالة على غيرنا، حتى في دنيا الزراعة، ما زلنا نستورد أكثر من نصف قوتنا، ما زلنا نستورد أكثر مصنوعاتنا، وبخاصة الثقيلة منها، وبالأخص المعدات العسكرية.

إن النمو المتكامل، والتقدم الحقيقي، والتطور العلمي والتكنولوجي، والرقي الحضاري: إنما تتم هذه كلها في جو مناسب. وفي ظل شروط خاصة. إن الأمة التي تريد أن تتطور وتترقى من التخلف إلى النمو، ومن الركود إلى الازدهار، ومن الزراعة إلى الصناعة، ومن الاستيراد إلى الاكتفاء، ومن التبعية إلى الاستقلال ـ هذه الأمة لابد لها من جو إيجابي تتوافر فيه الشروط التالية:

١ـ أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير، تؤمن به، وتعمل على تحقيقه. وتضاعف جهدها في سبيله. وليس في التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيراً في حياة الأمم من الرسالات والأهداف الدينية. فإنها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها، ويبعث هممها، ويقوي سواعدها، ويهون كل صعب يعوق طريقها. لهذا كان «الإيمان» الصادق من أقوى الدوافع ـ بل أقواها ـ على زيادة الإنتاج

وتحسينه وصيانته من عوامل التخريب والتعطيل [1]. وأقرب مثال ظاهر لأعيننا هو اليهود، كيف استطاعوا باسم «التوراة» ونبوءاتها، وأحلامهم حول «أرض الميعاد» و«ملك إسرائيل» أن يصنعوا العجائب ويحولوا الصحراء إلى جنان.

أما نحن، فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرها عن رسالتها التاريخية التي لا تؤمن برسالة غيرها ـ وهي الإسلام ـ لتعلقها بخيالات وأوهام، محاولين أن نغير طبيعتها، ونلوى زمامها عن وجهتها، ونهدم إيمانها العريق؛ لنبني على أنقاضه إيمانا اشتراكيا ثوريا علمانيا لا دينيا فلا نستطيع أن نهدم القديم، ولا أن نثبت الجديد. . . فلا نجني إلا البلبلة والتمزق والصراع داخل نفس الفرد، وداخل فئات المجتمع. لقد جمع اليهود لغتهم المتفرقة على التوراة، ولم نجمع نحن أمتنا على القرآن، عظموا السبت ولم نعظم الجمعة، أحيوا تراثهم الميت، وأمتنا تراثنا الحي.

إن الذي يعمل لرسالة وهدف يؤمن به: يشعر في أعماقه أنه يعمل لنفسه، لما يقتنع في داخله بصحته وضرورته، فلهذا يتعب ويعرق ويضحي ويبذل في غير كلل ولا توقف، بخلاف من يعمل بغير هدف، أو يعمل لهدف صغير، أو يعمل لغير نفسه. في الحكايات: أن صيادًا أطلق كلبه وراء ظبي ليصيده، فعدا الكلب خلفه حتى تعب ولم يلحقه. فالتفت إليه الظبي وقال له: أتدري لم لم تلحقني؟ لأنك تعدو لصاحبك، أما أنا فأعدو لنفسي!

٢ـ ثم إن النمو والتقدم والإنتاج لا تتحقق بالفعل إلا في ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل: الأمانة والصدق، والإخلاص والإتقان، والصبر والجد، والاستقامة والعفة عن الحرام، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقديم الكفء، ولو كان خصمًا ومعارضًا، على غير الكفء: ولو كان وليا ونصيرًا. . . إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية، التي هي من ثمرات الإيمان الصحيح.

فليس بالذكاء وحده، ولا بالعلم وحده، ولا برأس المال وحده، تتقدم الأمم وترقى ما لم يكن لديها رصيد كاف من الأخلاق، يدفعها إلى الخير، ويزعها عن الشر.

---

(١) راجع كتابنا «الإيمان والحياة»، فصل «الإيمان والإنتاج».

الأخـلاق هي التي تجـعـل من الذكـاء « علمًـا» وتحـول « المواهب الكامنة» في الأفراد والشعوب إلى « طاقات منتجة» و« قوى محركة». والأمم بغير أخلاق يتبدد ذكاؤها، وتتبدد جهودها، وتتبدد مواهب أبنائها، كما تتبدد مواردها، وتتعطل طاقاتها.

ورحم الله «شوقي» حين قال:

وليس بعامر بنيان قوم إذا أخلاقهم كانت خرابًا!

الأمم ذات الأخلاق هي التي تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها، وتستطيع أن تجند علمهم لنهضتها ورقيها، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم لرفعة شأنها.

ليست اليابان أذكى أمم الشرق، ولكنها بفضائلها الأصلية استخدمت ذكاء أبنائها لتخلق به علمًا و« تكنولوجيا»، وسخرت هذا العلم لتخلق به صناعة راقية متقنة نافست بها أوربا وأمريكا.

أما حينما تشيع رذائل الأنانية والكذب والغش والانحراف والهزل والعبث والمجون والميوعة، وإيثار المنفعة الخاصة، واتباع الهوى، فهيهات أن ينفع الأمة ذكاء أو علم أو مال!

٣ـ وشيء ثالث لابد منه مع الأخلاق، هو أن تسود العدالة. فالمجتمع المتظالم الذي يقدم فيه المنافق المتلون على القوي الأمين، لا يتقدم أبدا. فإن الكفء الذي يرى نفسه مؤخرًا عن مكانه، ولا يعطى حقه، على حين يأخذ الموالون والمحاسيب ما لا يستحقون ـ هذا الكفء إما أن يتباطأ ويهمل، وإما أن يهاجر، على الرغم من حبه لوطنه.

أعرف كثيرًا من الشباب النابهين الذين درسوا في الخارج، وحازوا أرقى الشهادات في فروع شتى من العلم، ثم عادوا ليخدموا أوطانهم، رافضين وظائف مغرية عرضت عليهم في الخارج، ولكنهم للأسف خابت آمالهم في وطنهم، فظلموا حقهم، ووضعوا في غير موضعهم، وأهدرت مكانتهم الأدبية والمادية... بينما رأوا غيرهم من « المهرجين » والمحسوبين يتقدمون عليهم... فلم تكد مدة تمضي حتى ولوا الفرار، وربحتهم أوطان أخرى، لا هي عربية ولا هي

مسلمة، ولكنها تعرف كيف تؤتى كل ذي حق حقه، وكيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٤ـ ومثل العدل: الأمن والحرية. ذلك أن الخائف لا ينتج، وإذا أنتج فهو لا يحسن. وكذلك المكره الذي لا يعمل إلا والسوط على رأسه لا يمكنه أن يبدع أو أن يتقن عملاً. وغالبًا ما تفر العناصر الخائفة مهاجرة باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحريتها أو تستطيع فيه تنمية أموالها. وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقة.

٥ـ وشيء خامس هو شرط لازم للنمو والتقدم، هو الاستقرار: استقرار النظام، واستقرار الاتجاه، واستقرار القوانين الأساسية، حتى يستطيع كل إنسان تكييف آماله ومشروعاته وتصرفاته وفقًا لها... والذي يطالع خريطة العالم يجد أن أعظم البلاد تفوقا في عالمنا هي أكثرها استقراراً، وأبعدها عن الهزات والاضطرابات والانقلابات، والتغييرات.

إن الاستقرار يشجع رءوس الأموال الوطنية والأجنبية على أن تعمل، ويشجع الطامحين على أن يجتهدوا فيكسبوا، ويشجع الكاسبين على أن يوفروا ويدخروا، ويشجع المدخرين على أن يثمروا مدخراتهم.

أما عندما تكثر الانقلابات والهزات وينعدم الاستقرار والطمأنينة، فرأس المال ـ الجبان بطبيعته ـ يختفي أو يفر أو يحجم عن المشاركة، لأنه لا يأمن على مصيره بين أيد متقلبة لها في كل صباح رغبة، وفي كل مساء قرار[١].

خطر استيراد الأنظمة الجاهزة:

وهذه الشروط التي ذكرناها للنماء والتقدم، ليست متوافرة في «الأنظمة الجاهزة» التي نستوردها من الآخرين بعجرها وبجرها. لو قيل: إننا نقتبس منها ما ينفعنا وما لا يلائمنا لرحبنا بذلك. ولكن الخطر كل الخطر: أن نأخذ النظام كله، بجذوره الفلسفية، ومصادره الفكرية، وتوجهاته التشريعية، وقيمه الأخلاقية. وهذا هو المحظور.

---

(١) انظر: كتابنا «الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا» ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢.

وقد نبه على ذلك المؤرخ الأمريكي اليهودي المعروف « برنارد لويس» فقال، وصدق فيما قال:

«إن أخذ أي نظام سياسي جاهز ليس فقط من بلد مختلف، بل من حضارة مختلفة، وفرضه بواسطة الغربيين أو الحكام المتغربين في الشرق من فوق مجتمع الشرق الأوسط ومن خارجه: عمل خاطئ، ولا يمكن لهذه العملية أبدا أن تناسب حاجات ومتطلبات وآمال الشرق الأوسط الإسلامي. فلقد فرضت الديمقراطية بأوامر وفرمانات الحاكم المطلق، وشكل البرلمان في العاصمة، وكانت تديره وتسانده أقلية هزيلة، لم يؤبه لانغماسها المحبب في اللعبة الجديدة للأحزاب والبرامج والدبلوماسية، وكان مجموع الشعب يراقبها بخيبة أمل، فكانت النتيجة قيام نظام سياسي، لا صلة له بماضي أو بحاضر البلد، ولا صلة له بحاجات مستقبله»[1].

عيب النموذج الغربي خاصة:

وإذا كان استيراد الأنظمة والنماذج الجاهزة معيبًا في حد ذاته، فإن استيراد النظام أو النموذج الغربي بحذافيره، أكثر عيبًا؛ لأنه أكثر بعداً عنا، وغرابة منا، من ناحية الفلسفة والنظر، ومن ناحية العمل والتطبيق. ونحن نخالف العلمانيين الذين يقولون: إذا أردنا أن نلحق بالعصر الذي نعيش فيه، ولا نتخلف عن ركبه السائر والصاعد بقوة، فلا مناص لنا من أن ننهج نهج الغرب، ونتخذ نموذجه في التنمية والتقدم نموذجًا لنا، حتى ننهض كما نهض، ونرتقي كما ارتقى.

وقد بينا في دراسة سابقة لنا (الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة) أن الغرب ليس هو العصر، إنما للعصر خصائص ومقومات معينة، من أخذ بها فقد لحق بالعصر، وإن لم يمسك بذنب الغرب.

وإذا كان الغرب ليس هو العصر، فمن حقنا أن نتوقف أمام بعض دعاة المعاصرة الذين يريدوننا ـ لكي نكون معاصرين حقًا ـ أن نأخذ « النموذج الغربي» في التنمية، بكل ما أفرز من سلبيات في محيط الكون والحياة والإنسان. ويرون أنه لا سبيل لأن

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ٨٥، ٨٦.

تنمو مجتمعاتنا وتنهض من كبوتها، وتخرج من إسار التخلف، إلا إذا قلدت هذا النموذج حذو القذة بالقذة. هذا مع أن الغربيين أنفسهم اليوم يوجهون سهام نقدهم إلى هذا النموذج الذي غلبت عليه نزعات المادية، والنفعية، والآنية، والمحلية، والعنصرية جميعًا.

لقد عدا النموذج الغربي على التوازن الكوني، وأمسى الناس يشكون اليوم من الخلل الذي أصاب طبقة «الأوزون»، والذي ترتب عليه خلل كبير في حياة الناس، قد يتفاقم فيؤدي إلى نتائج لا يعلم عواقبها إلا اللّٰه.

وعدا النموذج الغربي على «التوازن الفطري» الذي أودعه اللّٰه الحياة بعناصرها وأنواعها المختلفة، فكان من أثره ما جعل الناس يشكون من «تلوث البيئة» بمختلف مظاهره.

وأشد من خطر تلوث البيئة: تلوث الإنسان نفسه. حين تفسد فطرته، وتختل موازينه، ويعوج تفكيره وسلوكه، فيرتكب من الحماقات، ويقترف من المنكرات والشذوذ، ما يعاقب عليه في الدنيا، قبل الآخرة، تعاقبه فطرة اللّٰه في الأرض قبل أن تعاقبه محكمته في السماء. ومن هنا كان «الإيدز»، وكانت الأمراض العصبية والنفسية، وكان القلق والاكتئاب المنتهي بالانتحار، والتخلص من الحياة، أو العيش في الحياة بحسبانها ملهاة أو مأساة! على نحو ما قال شاعرنا العربي قديمًا:

ليس من مات فاستراح بميت	إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كئيبا	كاسفا باله قليل الرجاء

لقد أدى هذا النموذج بنزعاته تلك إلى أن جعل الإنسان عبداً للآلة، التي هو صانعها، وأن أصبح في النهاية ترسا في هذه الماكينة الكبيرة الجبارة، إن لم يسر معها ويدر بدورانها، طحنته عجلاتها، ولم يبال به أحد.

لقد قدمت له التنمية الصناعية ـ الخالية من القيم الإيمانية والأخلاقية ـ الوسائل، ولم تقدم له الغايات. قدمت له الرفاهية، ولم تقدم له السكينة، منحته المادة، وسلبته الروح، أعطته العلم وحرمته الإيمان.

لا غرو أن وجدنا من فلاسفتهم ومفكريهم، وعلمائهم وأدبائهم، من سلطوا أضواءهم الكاشفة والناقدة على عورات هذا النموذج المسرف في المادية والذي

جعل التنمية غاية أو إلها معبودًا. ومن أشهر نقادهم هنا: اثنان من حملة جائزة نوبل في العلوم، وهما: «ألكسيس كاريل»، و«رينيه دوبو»[١].

هذا ما صنعه الغرب بنفسه حتى نما ونهض، ناهيك بما صنعه بغيره من الشعوب والأوطان. لقد سرق ثرواتها سرًا وعلانية، ليكون منها رصيدًا ضخمًا لثروته الكبرى. لقد أفقرها ليغتنى هو. إنها اللصوصية بعينها. لقد قتل الآخرين ليحيا، صنع من جماجمهم حجارة لبناء رفاهيته، وزخرف أبنيته بدمائهم.

واليوم، ونحن نسعى إلى التنمية بكل طاقاتنا، هل يلزمنا أن نقلد هذا النموذج، ونتخذه إمامًا؟ إن واجبنا أن نضعه على مشرحة التحليل، لنعرف مكوناته، ونحلله إلى عناصره الأولية، فنأخذ منه ما ثبت نفعه، ونتجنب ما ثبت ضرره وإثمه، أو ما كان إثمه أكبر من نفعه، وأن نحور فيه ونعدل حتى يلائمنا.

إن التنمية التي نتبناها هي التنمية بمفهومها الشامل، الذي يَعُدّ الإنسان هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، والذي يهدف إلى تنمية الإنسان كله: جسمه، وعقله، وعاطفته، وروحه وضميره. الإنسان فردًا، والإنسان مجتمعًا. الإنسان طفلاً، والإنسان شابًا، والإنسان شيخا. الإنسان رجلاً، والإنسان امرأة. الإنسان الأبيض، والإنسان الأسود، والإنسان الملون[٢].

دفاع العلمانيين عن استيراد المذاهب والأفكار:

لقد دافعت بعض الأقلام العلمانية في ديارنا العربية الإسلامية عن اتجاه «الاستيراد»: استيراد المذاهب والأفكار من خارج أرضنا. واستغرب بعضهم النقد الذي يوجهه دعاة الإسلام إلى المذاهب المستوردة، والأفكار المستوردة، والحلول المستوردة. وحجة هؤلاء: أن الحياة قائمة على التبادل، هذا يصدر، وهذا يورد، وهذا يبيع، وهذا يشترى، وهذا يعطي، وهذا يأخذ. كما يحدث هذا في عالم

---

(١) انظر: «رينيه دوبو» في كتابه «إنسانية الإنسان» ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، و«ألكسيس كاريل» في كتابه «الإنسان ذلك المجهول» ترجمة أسعد شفيق، وكذلك «كولن ولسون» في كتابه «سقوط الحضارة»، وغيرهم.

(٢) انظر: كتابنا «الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة» ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

«الأشياء»، فلماذا لا يحدث مثله في عالم «الأفكار»؟ وفق تقسيم مالك بن نبي ـ رحمه الله.

وغفل هؤلاء عن عدة حقائق:

الأولى: أن دعاة الإسلام لا ينكرون استيراد الأفكار الجزئية، أو الحلول الجزئية لمشكلاتنا من الغرب أو الشرق، إذا كانت ملائمة لنا، محققة لأهدافنا، نختارها نحن ولا تختار لنا أو تفرض علينا. بل قد يوجبون الاستيراد إذا رأوا فيه مصلحة متعينة لأمتنا، وبخاصة ما يتعلق بالوسائل والأساليب.

إنما ينكرون استيراد مذهب كامل نتخذه مرجعًا لنا، أو فكر كلي، أو حل كلي، نؤسس عليه حياتنا كالفكر ـ أو الحل ـ الليبرالي الرأسمالي، أو الفكر ـ أو الحل ـ الاشتراكي الثوري الماركسي، كما نادى منادون بهذا وذاك أيام نَفَاق سوقها في بلادها.

الثانية: أن دعاة الإسلام ينكرون أن نظل نحن نستورد أبدًا ولا نصدر، ونشتري ولا نبيع، ونأخذ ولا نعطي، ونستهلك ولا ننتج، فهذا ليس من «التبادل» في شيء. إنما نحن ـ حينئذ ـ سوق لسلع الآخرين، وأفواه مفتوحة لالتهام منتجاتهم. وهذه هي «التبعية» الذليلة المرفوضة، التي لا يجوز أن ترضى بها أمة كريمة على نفسها، لا في عالم الأشياء، ولا في عالم الأفكار.

وإذا سقطت أمة في مرحلة ما من تاريخها في هوة الاستيراد من جانب واحد، فعليها أن تَعُدّ ذلك نقطة ضعف يجب أن تتجاوزها وتتحرر منها، ولا تدافع عنها أو تباهي بها.

الثالثة: أن علم الاقتصاد الذي يستند إليه هؤلاء العلمانيون، والذي يرى أن الحياة قائمة على التبادل، وأن الاستيراد كثيرًا ما يكون ضروريا للأمم والجماعات، هذا العلم نفسه يقيد هذا بقيود تجعله وسيلة نفع لا أداة ضرر، وآلة بناء لا معول هدم.

فلا يجوز أن نستورد من غيرها ما يضرنا ماديا أو معنويّا، كالذي يسمونه «المشروبات الروحية» وأدوات الاستهلاك الترفي، ولوزم اللهو الحرام.

ولا يجوز أن نستورد إذا كان الاستيراد يعوِّد الشعب الاتكال على ما عند غيره، لا الاعتماد على نفسه، ليأكل مما يزرع، ويلبس مما يصنع، ويستهلك مما ينتج، ويدافع عن نفسه بأسلحة من صنع يديه.

وفوق ذلك كله لا يجوز أن نستورد سلعة من غيرنا إذا كان لدينا سلعة مثلها، ناهيك بسلعة أفضل منها.

وهذا ما جعل دعاة الإسلام الأصلاء ينكرون استيراد أيديولوجيات ومذاهب وفلسفات، نبتت في أرض غير أرضنا، لتخاطب قومًا غير قومنا، وتحمل لتفسير الوجود والمعرفة والقيم: فكرة غير فكرتنا، وفلسفة غير فلسفتنا، وتتعامل مع الله والإنسان، والكون والحياة بثقافة غير ثقافتنا [1].

(١) المرجع السابق ص ٩٨ ـ ١٠١.

العلمانية في البلاد الإسلامية

لم يعرف الإسلام طوال تاريخه هذا الانفصال المشئوم ـ أو (الفصام النكد) كما سماه سيد قطب رحمه اللّه ـ بين الدين والحياة، بما فيها من علم وثقافة، وقضاء وتشريع، وسياسة واقتصاد.

ولم يعرف المسلمون هذا التقسيم الذي تعارفه المسلمون في كثير من شئونهم إلى ما هو ديني، وما ليس بديني. فلم يكن عندهم تعليمان: تعليم ديني، وتعليم مدني؛ ولا قضاءان أحدهما: شرعي، والآخر: أهلي؛ ولا سلطتان: إحداهما دينية، والأخرى دنيوية أو زمنية. بل امتزج الدين عندهم بأمور الحياة كلها امتزاج الروح بالجسم، فهل يمكن أن تفصل بين الروح والجسم أو تميز بينهما؟! لقد امتزجا في كيان واحد هو الإنسان. وكذلك امتزج الدين بالحياة في كيان واحد هو: المجتمع، أو الأمة المسلمة.

نعم، وجد خلفاء وملوك وأمراء، ركنوا إلى الدنيا، وانحرفوا عن الدين، أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، ولكن الإسلام ظل هو الأصل الذي يحكم الناس، ويوجه الحياة، ومنها التشريع والفتوى والقضاء.

ووجد أناس من أهل العلم أو من أهل السلوك، اختصوا بالدين، ونسبوا إليه، علمًا أو عملاً، ولكنهم لم يبلغوا أن يكونوا مثل البابوات ورجال الكهنوت في الغرب المسيحي، الذين كانوا يصدرون قرارات الحرمان، أو يبيعون صكوك الغفران، الأولى في شأن من عصى وتمرد عليهم، والأخرى لمن يدفع الثمن، فيستوجب الرضا والقبول، ومن رضي عنه هؤلاء في الأرض، رضي عنهم الرب في السماء!

إنما عرف المسلمون هذا التوجه العلماني ـ الذي ظهر أثره في ازدواج التعليم، والتشريع، والقضاء، ونماذج الحياة في الأسرة والمجتمع ـ حين دخل الاستعمار ديار

المسلمين، فعمل جاهدا على إلغاء «وحدة الدين والحياة» التي كانت سائدة، وفرض عليها هذه الثنائية الدخيلة، أو الفصام النكد، بمقتضى تسلطه على مقدرات الأمة، وتملكه لزمام قيادتها وتوجيهها. فألغى أحكام الشريعة الإسلامية ـ إلا في نطاق الأسرة ـ وأحل محلها قوانينه الوضعية، وحاصر التعليم الديني الموروث وجمده في إطاره القديم، وأنشأ تعليما مدنيا آخر حديثا متطورا، وطارد التقاليد والآداب والإسلامية من حياة المجتمع، لترثها تقاليد أجنبية وافدة، لا تمت إلى قيم الأمة وأخلاقها بصلة، بدأت تتسلل إلى المجتمع شيئا فشيئا، وتسري في كيانه سريان العلة في الجسم السليم.

ومن ذلك: تقاليد الستر والاحتشام، التي تمثل الحياء الإسلامي والأدب الإسلامي، فتحل محلها بالتدريج تقاليد التبرج والتكشف، والاختلاط غير المنضبط بأي ضابط شرعي، والتمكين لدينه في الأرض. وأحلت السلطة الحاكمة ما حرم اللَّه من الزنا وشرب الخمر والميسر والربا وغيرها من المنكرات، وأسقطت ما فرض اللَّه من إيتاء الزكاة، ومن تطبيق الشرع، وإقامة حدود اللَّه. ولم يكن الاستعمار كله في درجة واحدة في فرض العلمانية على الأقطار الإسلامية التي ابتليت به. ولم تكن الأقطار كلها سواء في ذلك. كان الاستعمار البريطاني أدهى وأمكر، وكان الاستعمار الفرنسي أصرح وأفجر. وكان أصرح وأفجر ما يكون في الجزائر، فقد استحال إلى استعمار استيطاني متعصب. يريد أن يلغي شخصية البلد الأصلية، ويمحو هويتها وانتماءها، ويجعلها ـ بالقوة والعنف ـ قطعة من وطنه الأصلي. ولهذا، حارب الإسلام الذي هو دينها، والعربية التي هي لغتها، وحاول ـ بكل ما يملك من أدوات القهر والإلزام والتغيير ـ « فرنستها» حتى تنسى نفسها وأصلها وهويتها، وبلغ من جبروته أن حول المساجد إلى كنائس!

ولكن الجزائر جاهدت منذ عهد الأمير عبد القادر للمحافظة على هويتها بالسلاح والقتال، ومنذ عهد ابن باديس بالعلم والتربية، وقامت«جمعية العلماء» التي أسسها الشيخ ابن باديس بدور يذكر فيشكر، لإيقاد الجذوة الخامدة، وبعث الروح الهامدة، وتحريك الهمة الراكدة، وعلم تلاميذه هذا النشيد المعبر:

شعب الجزائر مسلم ... وإلى العروبة ينتسب
من قال: حاد عن أصله ... أو قال: مات، فقد كذب

وقاومت كل الأوطان الإسلامية الاستعمار بكل ما لديها من طاقة: بالقوة المتاحة أحيانا، وبالعلم والإيمان أحيانا أخرى. وكان الدين هو الموجه الأول، والمحرك الأول في مقاومة الاستعمار. وكان القادة الدينيون والحركات الدينية في طليعة المواجهين للاستعمار. وفي تونس أصدر العلماء فتوى صريحة: أن من قبل الجنسية الفرنسية من المواطنين فهو كافر مرتد؛ لأنه برئ من دينه وأمته، وخان اللّٰه ورسوله والمؤمنين.

مابعد عصر الاستعمار

بيد أن من المهم أن نعلم أن الذين حكموا بلاد الإسلام بعد رحيل الاستعمار، لم يكونوا أهل الدين الذين حاربوا وحرضوا، وصبروا وصابروا، بل هم - في غالب الأمر - تلاميذ الاستعمار، الذين صنعهم على عينه، وأرضعهم من لبانه، ونشأهم في أحضانه. وهذا هو المعهود دائمًا. فالثورات والمقاومات يقوم بها المتدينون الملتزمون، ويسرق ثمراتها اللادينيون المتسيبون. فالإسلاميون يزرعون، والعلمانيون هم الذين يحصدون.

ولا غرابة في أن وجدنا العلمانية التي فرضها الاستعمار بالحديد والنار، والتي قاومها الوطنيون في عهده البغيض، تبقى - بعد أن رحل الاستعمار، قافلا إلى دياره - حاكمة مهيمنة.

أجل، لقد بقى الاستعمار بعد رحيله، بقى بآثاره الفكرية والثقافية والتعليمية والتشريعية والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.

وبقيت العلمانية الدخيلة في التعليم، وفي الثقافة، وفي الإعلام، وفي التشريع، وفي القضاء، وفي الاقتصاد، وفي السياسة، وفي الحياة الأسرية والاجتماعية. بقيت العلمانية تزاحم الإسلام، بل في بعض البلاد تطارده وتحاصره، حتى إذا سمح له بالبقاء بقى « ضيفًا» وهو في داره. أو بقى «درويشا» يحمل المسبحة، ولا يحمل الصولجان.

كل الأقطار الإسلامية - عدا دولتين أو ثلاث - أبقت القوانين الوضعية مصدراً لقضائها ومحاكمها. وبقى للتشريع الإسلامي جانب الأسرة والأحوال الشخصية.

وكل هذه الأقطار ـ عدا ما استثني ـ تبيح الخمر والميسر والزنا والخلاعة والربا، وتعطل إقامة حدود الله. وكل هذه الأقطار يبيح إعلامها ما حرمه اللّه، ولا يلتزم بقيم الإسلام، وخصوصًا فيما يعرضه من أعمال درامية (من تمثيليات وأفلام ومسلسلات ومسرحيات) ومن برامج ترفيهية. فالنموذج الغربي في الإعلام هو أسوتها وأستاذها.

وكل هذه الأقطار تجعل الثقافة الغربية قبلتها، وتعمل على فلسفات هذه الثقافة وعلى إعلامها، وعلى نظرتها إلى الوجود، وإلى المعرفة، وإلى القيم، وهي الأسس التي تقوم عليها الفلسفة. فهي تنظر إلى الدين والحياة، وإلى اللّه والإنسان، وإلى الكون والتاريخ، وإلى الفرد والمجتمع، من خلال النظرة الغربية لذلك كله. فسلطان الثقافة الغربية هو السلطان الأول عليها.

العلمانية المعتدلة والمتطرفة

وصحيح أن البلاد الإسلامية تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرًا، في موقفها من العلمانية: ما تأخذ منها وما تدع، وفي قربها من الإسلام: ما تلتزم به من أحكامه وما لا تلتزم. فبعضها أقرب من بعض في ذلك. منها المعتدل، ومنها المتطرف.

هناك بلاد إسلامية ـ مثل مصر ـ تعلن أن دينها الرسمي هو الإسلام، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولكنها لم تطبق ذلك بالفعل، وبقى عندها أشياء في مجالات التشريع والإعلام والثقافة والتعليم والتقاليد، مربوطة بالغرب، مستندة إليه، ومعتمدة عليه. يجتهد الإسلام أن يزاحمها ويغالبها، ولكنها تغلبه في أكثر الأحيان، بما لها من مراكز قوى تسند ظهرها، وتشد عضدها.

فهذه أشبه ـ في شأن الأفراد ـ بالمسلم العاصي، الذي رضى باللّه ربا، وبالإسلام دينا وبمحمد رسولاً، ولكنه فرط في بعض ما فرض اللّه، أو اقترف بعض ما حرمه اللّه، وهو الذي سماه القرآن «الظالم لنفسه».

والعلمانية عند هذا اللون من ديار الإسلام، نستطيع أن نسميها «علمانية

معتدلة» . فهي تحاول أن تبقى على أصل الإسلام، ولا تتحداه، ولا تتطاول على عقائده أو شعائره أو أحكامه الأساسية، بما يثير جمهور المسلمين، بل تحاول أن تظهر دائما بمظهر من يحترم الإسلام، ويعمل لخدمته .

نموذجان للعلمانية المتطرفة:

وهناك في بلاد المسلمين نماذج لـ «التطرف العلماني»، فاقت في غلوها وتشددها : نماذج«التطرف الديني» .

وإذا كان الغربيون يَعُدُّون «العلمانية الليبرالية» علمانية معتدلة؛ لأنهاتقف من الدين موقفا محايدا، لا تواليه ولا تعاديه، مثل علمانية أوربا الغربية، ويَعُدُّون «العلمانية الماركسية» علمانية متطرفة؛ لأنها تقف من الدين موقفًا معاديًا، ولا تسمح له بالوجود والظهور؛ لأنه يناقض أصل فكرتها عن اللّه وعن الكون والحياة والإنسان، ولذا تراه أفيونا للشعوب، يخدرها عن المطالبة بحقوقها، والثورة على ظالميها . . . إلخ، ـ فإن العلمانية المتطرفة في أوطاننا الإسلامية ليست ماركسية ولا شيوعية، بل هي تلبس لبوس الليبرالية، وتتغنى بلهجة الديمقراطية، التي تزعم أنها تطبقها، وهي في الواقع أبعد ما تكون عن الديمقراطية الحقيقية . إنها تطبق ديمقراطية مزيفة : لها صورة الديمقراطية وليس لها حقيقتها، لها اسمها وعنوانها وليس لها مسماها، لها شكلها وليس لها مضمونها .

العلمانية المتطرفة: النموذج التركي

وسأكتفي هنا بنموذجين بلغا الذروة في التطرف العلماني . والغلو اللاديني .

أولهما: النموذج التركي ، الذي تبنى العلمانية منهاجًا له ، منذ سيطر « كمال أتاتورك» على الحكم ، فغير من هوية الدولة التركية ، دولة الخلافة العثمانية ، التي قادت العالم الإسلامي لعدة قرون . وكان من جراء هذا التوجه : إلغاء الخلافة الإسلامية ، وإنشاء دستور علماني مائة فى المائة (١٠٠٪) وإلغاء التشريع الإسلامي ، والاستعاضة عنه بتشريع أجنبي مستورد ، يحل الحرام ، ويحرم الحلال ؛ فيبيح الزنا ، ويحرم تعدد الزوجات ، ويبيح الخمر والقمار والخلاعة ، ويحرم الطلاق ، كما يحرم اللباس الشرعي على المرأة المسلمة ، ويبيح لها الزواج بغير المسلم ، كما يسوي بين الذكر والأنثى في الميراث .

ولم يكتف بعلمنة التشريع والقضاء ، بل علمن التعليم والتربية في كل المراحل ، وعلمن الثقافة والفكر ، وحارب الثقافة الإسلامية حربًا لا هوادة فيها . وكان من أدواته الجبارة في ذلك : كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية ، وكانت تكتب بالحروف العربية ، فعزلت الأجيال الجديدة بذلك عزلاً تامًا عن تراثها الثقافي ، وحرم لبس الطربوش ، وفرض لبس القبعة الإفرنجية .

وألغى الأوقاف الإسلامية ، والمشيخة الإسلامية ، والطرق الصوفية ، وكل ما يمت إلى الإسلام بنسب قريب أو بعيد . حتى «الأذان» في المساجد ، منع أداءه باللغة العربية ، وألزم بأن يكون باللغة التركية .

وهكذا كل مؤسسة أو تقليد ، أو وضع معين ، يذكر بالإسلام ، ويقوي الصلة به ، نراه يستولى عليها ، ويحيلها إلى خدمة العلمانية . حتى إنه حول «مسجد أيا صوفيا» الذي صار له قرون يتعبد فيه المسلمون إلى متحف للسياح ، وكذلك عدداً

من المساجد. ولولا أن المساجد الجامعة في تركيا تعد تحفًا معمارية رائعة، وأنها تبهر أبصار السائحين والسائحات، وتجلب للدولة ثروة طائلة، لربما كان له موقف منها.

ولقد قاتل الشعب التركي دفاعًا عن دينه وهويته، وسقط آلاف الضحايا والشهداء، ولكن السلطة الغاشمة المسنودة من القوى الغربية الكبرى، انتصرت في النهاية عليهم، وتمكنت من توجيه الحياة بمختلف مناحيها وجهة علمانية صرفة.

ولم يبق للدين في تركيا إلا «إدارة للشئون الدينية» ليس لها سلطان مستقل، ولا مالية خاصة، بعد استيلاء الدولة على الأوقاف، فهي ترس في جهاز الحكومة، يدور بدورانها، ويتحرك بتحريكها. عمل هذه الإدارة يتعلق بالإشراف على خطباء المساجد، الذين حرم عليهم أن يلبسوا الجبة والعمامة خارج المسجد، ولذا نجد هذا اللباس معلقًا في المسجد، يلبسه الخطيب إذا دخل، وإذا خرج لبس القبعة.

بقيت مؤسسة وحيدة في تركيا لم تستطع الدولة الإجهاز عليها، وإن أثرت فيها تأثيرًا كبيرًا، وهي «مؤسسة الأسرة» فهي التي بقيت تلقن أطفالها الإسلام، وتمسكهم على أصل الدين، وإن كانت مؤسسات الدولة التربوية والثقافية والإعلامية أقوى تأثيرًا، وأجهر صوتًا، وأعظم نفوذًا.

وكان هناك رجال يعملون في صمت لسقى بذور الإيمان، منهم جماعة النوريين ـ أتباع بديع الزمان سعيد النورسي ـ وبعض مشايخ الطرق، وبعض العلماء ممن تعلموا في الأزهر، واتصلوا ببعض الحركات الإسلامية في مصر، وبعض الرجال المتدينين الذين غلت أثمانهم على السلطة، فلم تستطع أن تشتريهم. . . كل هؤلاء تفاعلت جهودهم مع جهود الأسرة، فلم يكن بد من أن تنبت «الجذور الإسلامية» نابتة جديدة، طفقت تدرس الإسلام، وتهتم بأمر الإسلام، وتتصل بالمسلمين. وأصبح هذا «الوجود الإسلامي» الجديد، يرجى ويتقرب إليه كثير من أهل السياسة، وخصوصًا من خصوم حزب أتاتورك وخلفائه الذي ظل يحكم تركيا سنين طويلة، ثم بدأ الناس ينفضون عنه.

وهنا ظهر حزب «عدنان مندريس» الذي تقدم إلى الانتخابات، بوعود للشعب التركي أن يفك عنه بعض الأغلال التي تقيده، وأن يفتح له بعض النوافذ التي تهب

منها بعض النسمات للحرية الدينية. وبالفعل أقبل عليه الشعب، ونجح في الانتخابات، وحصل على الأغلبية، ووصل إلى سدة الحكم، ووفى بما وعد به الناس: أعاد الأذان باللغة العربية، وكانت فرحة كبرى: أن سمع المسلمون بعد سنين طالت من فوق المآذن: اللَّه أكبر، اللَّه أكبر. وقد سمعت من الأخوة الأتراك الذين شهدوا الحدث: أن أبناء الشعب حينما سمعوا ذلك لأول مرة، خروا للَّه ساجدين شكرًا على هذه النعمة، حتى إنهم كانوا يسجدون في الشوارع والطرقات.

وأذن للناس أن يؤسسوا ـ على نفقاتهم ـ المدارس القرآنية، ليحفظوا فيها القرآن، وإن كانوا لا يفهمون منه شيئًا. وأنشأ معاهد الأئمة والخطباء، على المستوى الثانوي، وعلى المستوى العالي. إلى غير ذلك من الإجراءات.

وسرت في جسم الشعب التركي حركة دينية، أشبه بمسرى الكهرباء في الأسلاك، لا تراها، ولكنك تدرك أثرها، وتبصر ضياءها، وتلمس حرارتها.

وهذا ما حرك «القوة» التي تحرس العلمانية المتطرفة في تركيا. إنها «الجيش» الذي لا يدع الحرية لشعب ليختار من يريد، ولتتداول السلطة تداولا سلميا، كما هي فلسفة النظام الديمقراطي.

ولكن الديمقراطية ـ المتفق عليها في تركيا ـ مشروطة بألا تأتي بإسلامي أو بمن يتعاطف ـ مجرد تعاطف ـ مع الإسلاميين، أو مع المتدينين، فلم يكن قد ظهر في أيام «مندريس» مصطلح الإسلاميين. ولم يكن «مندريس» إسلاميّا، بل لم يكن متدينا، ولكنه كان متعاطفًا مع أهل الدين، ويرى أن من حقهم أن تطلق لهم بعض الحريات، وأن من الخير لتركيا ألا يظل هذا الضغط العنيف على المتدينين من الشعب، فإن عاقبة هذا الضغط إذا اشتد وتفاقم أن يولد الانفجار.

وقام الجيش بانقلابه المشهور سنة ١٩٦٤ م على «عدنان مندريس»، وأنهى حكمه الدستوري، بحكم عسكري، وحكم عليه بالإعدام، وأخفى قبره عن الناس، فقد يَعُدّه العوام من أولياء اللَّه.

ولكن قتل «عدنان مندريس» لم يقتل البذرة التي نبتت، ولا النبتة التي أورقت،

وظل هناك شعور غامر بضرورة عمل إسلامي على الساحة، فظهر «نجم الدين أربكان»، ودعا إلى إنشاء «حزب السلامة» وخاض الانتخابات، واستطاع أن يحصل على عدد من المقاعد، وأن يشارك في الحكومة ببعض الوزارات. ثم تآمروا عليه، وصدر الحكم بوجوب حل الحزب. ودخل «أربكان» السجن لعدة سنوات.

ولم يلق الرجل السلاح، ولم يستسلم لليأس، فألف من جديد «حزب الرفاه»، وخاض الانتخابات من خلال ديمقراطيتهم، وبإشراف حكومتهم، وحصل الحزب على الأغلبية النسبية، وأمكنه أن يتعاون مع حزب «الطريق القويم» وهو حزب علماني لتشكيل الحكومة، وجن جنون العلمانية المفترسة وحراسها، وكادوا لأربكان وحزبه، حتى أخرج من الحكومة، ثم حكمت المحكمة بحل الحزب، ومنع «أربكان» من إنشاء حزب آخر لعدة سنوات، ولكن أتباعه في البرلمان أنشئوا «حزب الفضيلة» واستمروا في الطريق.

وبهذا تأكد ما قلناه: إن الديمقراطية مشروطة بألا تأتي بالإسلاميين كليًا ولا جزئيا، وإلا قام حراس العلمانية بالانقلاب على الشعب جزئيًا وكليًا. ولا غرو أن ترى الدولة التركية العلمانية في سياستها الخارجية تتحالف مع إسرائيل تحالفا عسكريا استراتيجيًا، ضد مصالح العرب والمسلمين، ومتحدية مشاعر الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها.

وترى الدولة التركية العلمانية ـ في سياستها الداخلية ـ تحارب تعاليم الإسلام علانية، حتى إنها لتمنع طالبات الجامعات من ارتداء الحجاب، مخالفة بذلك ما قررته مواثيق حقوق الإنسان من الحرية الدينية، والحرية الشخصية. وإذا كان من حق المرأة عندهم أن تكشف نحرها وذراعيها وساقيها وركبتيها وما هو أكثر من ذلك، ولا يعترض عليها أحد، فكيف لا يكون من حق المسلمة أن تغطي رأسها، وهو فرض أوجبه اللَّه عليها؟ ومن هنا نرى ما بين الحين والحين في التلفاز المظاهرات بعشرات الألوف، تطالب بحق المسلمات في ارتداء الحجاب.

وكذلك تمنع الدولة العلمانية في تركيا الأبناء والبنات من حفظ القرآن الكريم، وليس ذلك في مدارسها، بل في مدارس أهلية شعبية أقامها الناس على حسابهم.

ثورة الأكراد وما كبدت من خسائر:

ومما أفرزته العلمانية التركية من كوارث على تركيا: ثورة الأكراد، التي كبدت الدولة التركية خسائر فادحة مادية وأدبية: عشرات المليارات من الدولارات، وعشرات الآلاف من الضحايا، وجهودا وأوقات وخبرات، كان يمكن أن تجند للبناء والنهضة بالبلاد، فجندت كلها لمطاردة الثائرين، ومقاومة المتمردين.

ولم تكن هذه الثورة الكردية التي تحمل السلاح، وتستخدم القوة: أمرا غير طبيعي أو غير منطقي، بل كان هو ما يفرضه منطق الواقع، ومنطق القومية العلمانية السائدة. فحين كانت تركيا تحكم بمقتضى الخلافة العثمانية، المستظلة بظل الإسلام، كان الإسلام يضم جميع العناصر والجنسيات في رحابه، أتراكا كانوا أو أكرادا أو عربا، أو غيرهم، تجمعهم أخوة الإيمان: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠). فلما ألغيت الخلافة، وألغى معها الإسلام رابطا وجامعا لعناصر الأمة، وقامت للأتراك دولة قومية (طورانية) تحكم باسمهم، وتحمي لغتهم وثقافتهم، وتتغنى بأمجادهم، كان من حق الأكراد أن يحلموا هم ـ الآخرين ـ بدولة تجمع شتاتهم، وتحمل اسمهم، وتحيي لغتهم وثقافتهم، فليس هناك عنصر أفضل من عنصر، ولا قوم أعلى من قوم. وهو نفس ما نادى به «أكراد العراق» حين نادى بقومية عربية منفصلة عن الإسلام، فلم يكن غريبا أن ينادوا بقومية كردية.

وعلى هذا الأساس قام التمرد الكردى في جنوب شرقي تركيا، ونشأ حزب العمال الكردستاني، وتوالت المهمات المسلحة والرد عليها بمثلها أو بأقوى منها، وأحرق ما أحرق من القرى، وقتل من قتل من الطرفين، واستمر نزيف الدماء، وتدمير المنشآت، سنين طويلة، انتهت بالقبض على الزعيم الكردي «عبد الله أوجلان» ومحاكمته، ولا ندري إلام تنتهي المحاكمة، وإلام ينتهي تمرد الأكراد، فإن الرواية لم تتم فصولها بعد، وكم تثمر العلمانية من ثمرات مرة ﴿وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِدًا﴾ (الأعراف: ٥٨).

مروة قاوقجي تهز قوائم العلمانية التركية:

وأبرز ما تجلى به طغيان العلمانية التركية في الآونة الأخيرة، ومدى تجبرها على

الشعب التركي، واستكبارها في الأرض بغير الحق، وعداؤها لدين الشعب وعقيدته، وعدوانها على حرياته المقدسة، وفي مقدمتها: الحرية الشخصية، والحرية الدينية: هو موقفها من النائبة التركية الإسلامية المنتخبة من الجماهير التركية للبرلمان، وهي: مروة قاوقجي، وهي مسلمة تلبس الخمار على رأسها، استجابة لأمر ربها ـ عز وجل ـ في القرآن: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ (النور: ٣١). هذا الخمار (الإيشارب) على رأس هذه الفتاة ابنة الثلاثين من عمرها، هز أركان العلمانية التركية العتيدة، وزلزل قوائمها: زلزل رئاسة الجمهورية، وزلزل الحكومة، وزلزل الجيش وجنرالاته حراس العلمانية، الذين طالبوا النائبة المسلمة المنتخبة من الشعب أن تخلع خمارها، وأصرت النائبة المسلمة على حجابها، وأصروا على موقفهم، وأصرت أكثر منهم على موقفها؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وإذا تعارض حق الله تعالى وحق الناس، فحق الله أولى بالتقديم، فكيف وليس للناس أي حق في ذلك، إنما هو تطاول منهم على حريات الخلق!!

ولما عجزوا عن إرغامها على التخلي عن خمارها: اخترعوا لها حيلة، ليفصلوها بها من البرلمان، وهي أنها تحمل جنسية أمريكية. وكيف لم يكتشفوا هذا إلا بعد أن نجحت ودخلت البرلمان، وأصرت على الحجاب؟! وهب أن معها جنسية أخرى، وأن القانون لا يسمح بازدواج الجنسية، فليخيروها بين الجنسيتين، فإن آثرت الجنسية الأخرى، فقد اختارت بنفسها إسقاط جنسيتها الأصلية.

وقد قالوا: إن السيدة «تشيلر» رئيسة حزب «الطريق القويم» ورئيسة الوزراء السابقة تحمل الجنسية الأمريكية أيضا. ولكنه قانون «الذئب والحمل» من قديم. فقد قرر الذئب العلماني أن يلتهم الحمل الإسلامي ممثلا في هذه المرأة العزلاء، فاخترع لها من الحيل والمسوغات ما اخترع؛ لأن النتيجة مقررة من قبل.

ويسرني أن أنقل هنا ما كتبه الأديب الناقد والصحفي المعروف «رجاءالنقاش»

في صحيفة الوطن القطرية تحت عنوان «مروة قاوقجي»:

فتاة متعلمة ومثقفة، مهندسة في الكمبيوتر، وابنة أستاذ جامعي، وهي في

الثلاثين من عمرها، وقد نجحت في الانتخابات التركية الأخيرة عن إحدى دوائر إستانبول. تلك هي «مروة قاوقجي» التي تحاربها الدولة التركية، بل مؤسساتها ابتداء من رئيس الجمهورية إلى قادة الجيش إلى أعضاء البرلمان والوزراء، وسبب الحرب التي تشنها الدولة التركية بكل هذا العنف على «مروة قاوقجي»: أنها تلبس على رأسها نوعا من الحجاب يشبه ما نسميه باسم «الإيشارب». وحجاب «مروة» صورة مما تعودت «بي نظير بوتو» رئيسة وزراء باكستان السابقة أن تلبسه ولا تزال تلبسه إلى الآن في بلدها أو خارج بلدها، عندما تسافر إلى أوربا أو إلى أي مكان آخر. فغطاء الرأس الذي تلبسه «مروة» ليس خارجا على الذوق، بل هو غطاء جميل ورقيق ومهذب. ولم يكن هذا الحجاب أو «الإيشارب» الذي تلبسه على رأسها دليلا على أنها شخصية متطرفة، فالنائبة «مروة» مهندسة كمبيوتر كما أشرنا، وقد وصلت إلى منصبها في البرلمان عن طريق الانتخاب الحر المباشر، وتقدمت بآرائها إلى الناس في وضح النهار، واختارها الناس لتمثلهم عن اقتناع وإعجاب، ولم تقم بإنشاء تنظيم سرى يحاول أن يغير الأوضاع السياسية في تركيا بالقوة والعنف.

ولكن «التركيبة» الحاكمة في تركيا من العسكريين والسياسيين تواصل حربها الشرسة ضد هذه المرأة الفاضلة، والتي تؤكد كل المعلومات المنشورة عنها أنها نموذج مثالي للمرأة المسلمة العصرية، القادرة على خدمة مجتمعها وكسب ثقة جماهير الشعب بصورة رائعة. ومع ذلك فالدولة التركية كلها منزعجة من هذه المرأة الرائدة العالمة الشجاعة، والبرلمان يتجه إلى طردها من عضويته التي حصلت عليها بطريقة ديمقراطية شرعية سليمة، ورئيس الجمهورية يهاجمها علنا بعنف.

وأخيراً توصلت الحكومة التركية إلى فكرة شريرة هي تجريدها من جنسيتها التركية بحجة أنها تحمل الجنسية الأمريكية دون أن تحصل على إذن رسمي من تركيا، برغم أن القانون يسمح بالجنسية المزدوجة، ولا يجد في ذلك ما يدين المواطنين، وبرغم أن تركيا على علاقة وثيقة بأمريكا، والأرض التركية مليئة بالقواعد العسكرية الأمريكية والقواعد العسكرية لحلف الأطلنطي، والحكومة التركية متحالفة مع إسرائيل، والإسرائيليون الرسميون من السياسيين يزورون تركيا ويجدون فيها كل المودة والترحيب، ولا يتردد الإسرائيليون فوق الأرض التركية في

أن يلبسوا «الطاقية» اليهودية المشهورة، ولا أحد في تركيا ينطق أو يعترض أو يرفض استقبال اليهود الذين يلبسون هذه الطاقية. فاليهود على أرض تركيا الحديثة أحرار يلبسون ما يشاءون، أما الأتراك المسلمون فإنهم عندما يلبسون ما يعبر عن ذوقهم وثقافتهم وميولهم الخاصة، فإن الجيش يعلن التعبئة، والدولة كلها تعلن حالة الطوارئ، ويصاب الجميع بما يشبه الجنون.

والحجة التي يثيرها المسئولون في تركيا ضد تلك المرأة الرائعة (مروة قاوقجي): هي أنها بالإيشارب الذي تلبسه على رأسها إنما تعلن الاعتراض على مبدإ «العلمانية» المقدس في الدستور التركي. وهكذا أصبحت العلمانية في نظر الأتراك تعني محاربة الإسلام حتى في مظاهره البسيطة. فتركيا الآن ليست خائفة من شيء سوى الإسلام، وهي لا تخشى شيئا على «علمانيتها» المقدسة سوى الإسلام، في الوقت الذي لا تستطيع فيه الدول الكبرى غير الإسلامية أن تعترض بصورة قانونية على امرأة تلبس «الإيشارب» أو «الحجاب»، بل ولا تجد هذه الدول أي نوع من المبررات للاعتراض على أي زي آخر، فحرية الأزياء في جميع الدول المتحضرة أمر شخصي، وعلى الجميع أن يحترموا هذه الحرية دون أن يكون في ذلك عدوان على أي دستور أو قانون. ولكن الحكومة التركية لها موقف آخر غريب جدا وهو موقف مثير للحزن والغضب، فالإسلام بالنسبة للمسئولين الأتراك هو الخطر الذي يهدد الدولة. ولا يمكن النظر إلى هذا الموقف الخاطئ باحترام أو تعاطف، فهو موقف متعصب سخيف ضيق الأفق، وهو موقف يتجاهل أن حوالي ٩٠٪ من الأتراك مسلمون، وأن الإسلام ديانة وحضارة وثقافة وأن الديمقراطية التي تدافع عنها تركيا فيها كثير من الهزل والمسخرة [١].

لقد كانت العلمانية في تركيا نموذجًا سيئًا بالغ السوء، لعدة أمور:

أولاً: لأنها أول بلد مسلم تبنى العلمانية بوضوح وحماسة بعد استقلاله. فضرب بذلك المثل، وسن سنة السوء لغيره، فعليها وزر كل العلمانيات إلى يوم القيامة.

---

(١) الوطن القطرية في ١٧/ ٥/ ١٩٩٩ م.

ثانيًا: لأنها كانت دولة الخلافة التي قادت المسلمين لقرون عدة، وكان المسلمون يظنون بأتاتورك خيرًا، حتى انقلب على دينه وأمته، أو قل: ظهر على حقيقته.

ثالثًا: لأنها تطرفت في علمانيتها، فلم تكن محايدة مع الدين، بل بات أكبر همها: القضاء على الإسلام، واجتثاث جذوره من نفوس الشعب، وبذلك أصبح بينها وبين الشعب التركي حرب مستمرة، تخفى تارة، وتظهر أخرى، كما خرجت عن خط الأمة، وغدت توالي أعداءها بتبجح وقلة حياء. وفي الصحيح: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

العلمانية المتطرفة: النموذج التونسي

وإذا كانت تركيا تمثل النموذج الأول للعلمانية المتطرفة، فهناك نموذج آخر، صارخ لها، ولكنه هذه المرة نموذج عربي. هذا النموذج يتجسد في تونس العربية في شمالي إفريقيا، تونس الخضراء، التي حولت العلمانية المتطرفة خضرتها إلى سواد.

الفرق بين النموذجين التركي والتونسي:

والفرق بين النموذجين التركي والتونسي، هو: فرق ما بين الكفر البواح والنفاق الخبيث.

النموذج التركي كشف اللثام عن نفسه، وأنشأ دستورا علمانيا خالصا، لا ذكر فيه للإسلام، ولا إعلان فيه أنه يمت للإسلام بنسب أو سبب، وبهذا تبنى «علمنة الحياة» كلها بصراحة وعلانية، جهارا نهارا: علمنة الأفكار والمشاعر، وعلمنة الآداب والتقاليد، وعلمنة التعليم والثقافة، وعلمنة التشريع والقضاء، حتى في شئون الأسرة.

أما النموذج التونسي، فهو أمكر وأخبث. إنه لم يكفر كفر أبي جهل وأبي لهب، بل كفر عبد الله بن سلول رأس النفاق، وتمسك بأن يبقى في دستوره المادة التي تقول: «دين الدولة الرسمي هو الإسلام»، ولكن المواد الأخرى تجعلها مجرد حبر على ورق.

وهذا لم يبتدعه النظام التونسي الحاكم اليوم برئاسة «زين العابدين بن علي»، بل الذي ابتدعه وتبناه سلفه وأستاذه الرئيس السابق «الحبيب بورقيبة»، الذي كان يضمر كرها واحتقارا للإسلام ولكتابه ونبيه، حتى إنه قال لبعض خواصه: إنه سيعمل على تغيير عقلية التونسيين الذين يتبعون رجلا أميا لم يكن يتلو من كتاب،

ولا يخطه بيمينه (يعني محمدا ﷺ) ويدَعون اتباع رجل تخرج في السوربون (يعني: نفسه، الحبيب بورقيبة قبحه الله)!!

ولقد كان «بورقيبة» شديد الإعجاب بأتاتورك، مؤمنا كل الإيمان باتجاهه العلماني اللاديني، حتى وجدنا عددا من الشوراع في مدن تونس تحمل اسم «أتاتورك» تخليدا له، وتعميقا لذكره في نفس الشعب التونسي.

ولكن «بورقيبة» ـ مع عظيم إعجابه وتقديره لدور «أتاتورك» ـ عاب عليه أمرا واحدا في سياسته، وهو تصريحه بالعلمانية في الدستور، وذكر أنه كان عليه أن يعلن الإسلام ويطبق العلمانية في الواقع!! وبهذا لا يترك مجالا لاتهام الدولة بالتخلي عن الدين، مما يسمح بنشوء حياة دينية مستقلة عن الدولة. وهو ماصرح به «بورقيبة» في خطاب له سنة ١٩٧٤م، واحتجت عليه السفارة التركية في تونس حينذاك.

ولقد أبرزت الأحداث مدى خبث رأي «بورقيبة» وخطورته. ففي حين خول بقاء صفة الإسلام الغائمة في الدستور للدولة ولاية على الإسلام، وعلى مساجده ومدارسه ومعاهده وأئمته، حتى استطاع أن يغلق جامع الزيتونة العريق، ويؤم الوقف والمساجد، ويغلق الكتاتيب، ويدعي الاجتهاد في الدين، ويزعم أنه أمير المؤمنين، يجتهد كما يجتهد أمراء المؤمنين (كما سنرى مصداق ذلك بعد)، فإن الدستور التركي العلماني الصريح ما لبث أن رفع وصاية الدولة على الدين، فنشأت في ظله ـ وباستقلال عن الدولة ـ حياة دينية ثرية جدا، من جماعات دينية صوفية، ومدارس قرآنية بالآلاف، ومعاهد للأئمة والخطباء، ومساجد أهلية ينشئها الشعب على نفقته، إلى غير ذلك من المؤسسات والمظاهر التي أرست أرضية للحركة الإسلامية الحديثة، التي تقض مضاجع العلمانية المتحكمة اليوم.

لقد كان أسلوب «النفاق» أدهى وأخطر من أسلوب «الكفر» المعلن الصريح. وهذا ما جعل القرآن يتحدث في سورة البقرة عن الكفرة المشركين الصرحاء في آيتين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ٦، ٧). ويتحدث عن المنافقين في ثلاث عشرة آية، تكشف أمرهم، وتهتك سترهم،

وتعرف المؤمنين بخبث بواطنهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ⑧ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ⑨ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ⑩ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ⑪ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ⑫ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ ⑬ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ⑭ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ⑮ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: ٨ ـ ١٦)... إلخ.

وما كنا نظن أن تونس التي دخلت الإسلام، وحملت رسالته منذ أوائل القرن الأول الهجري، تفرض عليها العلمانية بالقهر والجبروت، وتسلخ من جلدها الإسلامي بأيدي أبنائها، وهي التي قاومت الاستعمار الفرنسي، وحكم علماؤها بالردة على من حمل الجنسية الفرنسية يومئذ. تونس البلد المسلم العريق، بلد «الزيتونة» الجامعة الإسلامية الشهيرة العتيدة، التي خرجت الأئمة وكبار العلماء طوال القرون، وفي عصرنا خرجت أمثال محمد الخضر حسين، والطاهر بن عاشور، والثعالبي وغيرهم من نجوم الهدى، ودعاة الحق، ومعلمي الناس الخير.

لقد تبنت تونس علمانية متطرفة أول أعدائها «الإسلام» بعقائده وشعائره وشرائعه وقيمه وأخلاقه، وقد أعلنت بوضوح وصراحة أنها تسير على فلسفة «تجفيف منابع» هذا الإسلام في حياة الناس: في التعليم والإعلام والثقافة، وكل مناحي الحياة.

وحتى لا يكون كلامنا دعوى بلا برهان، نضع أمام القارئ الكريم هذا التقرير المفصل الذي يضع النقاط فوق الحروف:

١ـ وضع مجلة الأحوال الشخصية:

وذلك في ١٣ من أغسطس عام ١٩٥٦م فور إعلان الاستقلال في ١٠ من مارس عام ١٩٥٦ (وإن كان العمل بها لم يبدأ إلا في الأول من يناير عام ١٩٥٧م).

وتتضمن هذه المجلة القانونية عدداً من القوانين المناقضة للشرع الإسلامي. من ذلك الفصل ١٨ :

القانون القاضي بتحريم تعدد الزوجات وهذا نصه: «تعدد الزوجات ممنوع. كل من تزوج وهو في حالة الزوجية، وقبل فك عصمة الزواج السابق: يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية قدرها مائتان وأربعون ألف فرانك أو بإحدى العقوبتين، ولو أن الزواج الجديد لم يبرم طبق أحكام القانون. ويعاقب بنفس العقوبات كل من كان متزوجا على خلاف الصيغ الواردة بالقانون عدد ٤ لسنة ١٩٥٧م المؤرخ في غرة أوت ١٩٥٧م، والمتعلق بتنظيم الحالة المدنية ويبرم عقد زواج ثان ويستمر على معاشرة زوجه الأول. ويعاقب بنفس العقوبات: الزوج الذي يتعمد إبرام عقد زواج مع شخص مستهدف للعقوبات المقررة بالفقرتين السابقتين، ولا ينطبق الفصل ٥٣ من القانون الجنائي على الجرائم المقررة بهذا الفصل»[(١)].

هذا، وقد جاء في تقرير الحكومة التونسية المقدم إلى الأمم المتحدة والمتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تعريض بالقدح في حكمة الشارع ـ جل وعز ـ فيما أباح من تعدد الزوجات، وتتباهى بإلغائه قائلة: «ويمثل إلغاء تعدد الزوجات بمقتضى قانون الأحوال الشخصية وإقامة نظام الزوجة الواحدة تعبيراً آخر عن مبدإ المساواة بين الرجل والمرأة. وقد أصبح تعدد الزوجات ـ الذي كان هو المظهر الأكثر فجاجة وظلماً لعدم المساواة بين الزوجين ـ جنحة يعاقب عليها القانون الجنائي، وفضلاً عن ذلك فإن الزواج الجديد باطل»[(٢)]. ا. هـ.

وهذا القانون مخالف للقرآن الكريم الذي أباح التعدد بشرطه: ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً** ﴾ (النساء: ٣). وهو مخالف للسنة النبوية ولهدي الصحابة، ولإجماع المذاهب والطوائف الإسلامية كلها، ولعمل الأمة خلال أربعة عشر قرنا، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.

---

(١) راجع المرسوم عدد ١ لسنة ١٩٦٤ م المؤرخ في ٢٠ من فبراير عام ١٩٦٤ م المصادق عليه بالقانون عدد ١ بتاريخ ٢١ من إبريل عام ١٩٥٤ م.

(٢) انظر: تقرير الحكومة التونسية المقدم إلى الأمم المتحدة والمتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مؤرخ في ١٨ من مايو عام ١٩٩٣م.

والعجيب أن القانون التونسي الذي حرم تعدد الزوجات، ولم يبحه لأي سبب من الأسباب، وعَدَّه جنحة يعاقب عليها، هذا القانون نفسه يبيح الزنا ولا يعاقب عليه.

وقد سمعت من شيخنا الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود ـ رحمه اللَّه ـ أن رجلاً تونسيّا مرضت زوجته، ولم ير من الدين ولا المروءة أن يطلقها، وكانت هناك امرأة أرملة تحتاج إلى رجل يظلها، فتزوجها سرّا زواجًا عرفيّا شرعيّا. ويبدو أن أناسًا رأوه يتردد على هذه المرأة وسمعوا بزواجه منها، فشكوه إلى جهات الأمن، فتربصوا به حتى ضبطوه عندها متلبسًا! وسيق الرجل إلى الشرطة ليحققوا معه. وكان الرجل ذكيّا، فقيل له: ألم تعلم أن الزواج بامرأة ثانية ممنوع؟ فقال: بلى. وأنه جنحة يعاقب عليها القانون؟ قال: بلى. قالوا: فكيف تزوجت بهذه المرأة مخالفًا القانون؟ قال الرجل: ومن قال لكم: إنها زوجتي؟ إنها عشيقتي. فقالوا له: نحن آسفون جدا لسوء الفهم الذي حدث. كنا نظنها حليلتك لا خليلتك! وخلوا سبيله.

فانظر كيف حرموا ما أحل اللَّه، وأحلوا ما حرم اللَّه، وكيف عاقبوا على الحلال، ولم يوجهوا لمرتكب الحرام كلمة لوم واحدة.

تحريم زواج الرجل من مطلقته ثلاثا بعد طلاقها من زوج غيره: جاء بهذا التحريم الفصل ١٩ من مجلة الأحوال الشخصية، وهذا نصه: «يحجر على الرجل أن يتزوج مطلقته ثلاثا» بدعوى سد ذريعة المحلل. وهذا مخالف لنص القرآن في قوله تعالى فيمن طلقت مرتين: ﴿ **فَإِن طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ** ﴾ (البقرة: ٢٣٠). والواجب هنا: أن توضع الضوابط لا أن يبطل حكم اللَّه نهائيّا.

القانون الخاص بإباحة التبني: فقد تعمدت الحكومة التونسية مخالفة الشرع حيث سنت القانون عدد ٢٧ الصادر في ٤ من مارس عام ١٩٥٨م، وهذه بعض فصول منه مما يتعلق بموضوعنا:

الفصل ٨: يجوز التبني حسب الفصول الآتية:

الفصل ٩: ينبغي أن يكون المتبني شخصًا رشيدًا ذكرًا أو أنثى، متزوجًا، متمتعًا

بحقوقه المدنية، ذا أخلاق حميدة، سليم العقل والجسم، وقادراً على القيام بشئون المتبنى. ويمكن للحاكم إعفاء طالب التبني الذي فقد زوجه بالموت أو بالطلاق من شرط التزوج إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك.

وفي هذه الصورة للحاكم سماع كل من يرى فائدة في سماعه لتحقيق الشروط والأسباب التي تضمن المصلحة المذكورة.

الفصل ١٠: ينبغي أن يكون الفرق بين عمر المتبني والمتبنى ١٥ سنة على الأقل. للتونسي أن يتبنى أجنبيا.

الفصل١٣: يتم عقد التبني بحكم يصدره حاكم الناحية بمكتبه بمحضر المتبني وزوجه، أو عند الاقتضاء بمحضر والدي المتبنى، أو من يمثل السلطة الإدارية المتعهدة بالولاية العمومية على الطفل أو الكفيل. ويصدر حاكم الناحية حكمه بالتبني بعد التحقق من توافر الشروط القانونية ومن مصادقة الحاضرين، وحكمه يكون نهائيا...!!

الفصل ١٤: يحمل المتبنى لقب المتبني، ويجوز أن يبدل اسمه، وينص على ذلك بحكم التبني بطلب من المتبنى.

الفصل ١٥: للمتبنى نفس الحقوق التي للابن الشرعي وعليه من الواجبات، وللمتبنى إزاء المتبنى نفس الحقوق التي يقرها القانون للأبوين الشرعيين، وعليه ما يفرضه القانون من الواجبات عليهما إلا في الصورة التي يكون فيها أقارب المتبنى معروفين. تبقى موانع الزواج المنصوص عليها بالفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، من مجلة الأحوال الشخصية قائمة.

الفصل ١٧: ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة [١]. ا. هـ.

وهذا التبني مخالف لصريح القرآن، الذي حرم التبني في سورة الأحزاب: **﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ④ ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾** (الأحزاب: ٤، ٥).

---

(١) راجع مجلة الأحوال الشخصية التونسية.

وقد أجمعت المذاهب الإسلامية وفقهاء الإسلام في شتى القرون على تحريم التبني، بمعنى إدخال الأجنبي عمداً في الأسرة، فيصبح واحداً منها، يرث ما لا يستحق، ويحجب المستحقين، وكذلك ذريته، من بعده. ويطلع من العورات على ما لا يحل له، بصفتهم محارم، ولا توجد محرمية.

٢ـ إلغا المحاكم الشرعية وإغلاق الديوان الشرعي وتوحيد القضاء التونسي[١]. وغريب أن يشيد بهذا الإجراء المحاد للّه ورسوله والقاضي بمحو الشرع الإسلامي من البلاد كبير قضاة محكمة التعقيب ـ رغم كونه زيتونيّا ـ قائلا: «ولما جاء الاستقلال وتحصلت البلاد على حريتها في إدارة أمورها، وحدت محاكمها في إطار واحد وأدمجت المحاكم الشرعية في جملة محاكم الحق العام[٢]». كما ألغيت محكمة الأحبار المختصة بالنظر في المنازعات بين اليهود[٣]، ونقل جميع القضايا الجارية به إلى المحكمة الابتدائية، كما قضى القانون المذكور بإدماج حكام مجلس الأحبار في إطار محاكم الحق العام. يقول القاضي الزيتوني منوها بهذا الإجراء أيضًا: «وهكذا أصبحت قضايا الأحوال الشخصية لليهود التونسيين من أنظار المحاكم الوطنية العدلية التونسية لا فرق بين الأديان (!!) تخضع إلى أحكام مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في ٦ من محرم الحرام سنة ١٣٧٦هـ الملاقي ١٣أوت ١٩٥٦م»[٤].

٣ـ إغلاق جامع الزيتونة الأعظم ـ وهو أعرق جامعة إسلامية ـ وحظر التعليم الشرعي فيه بموجب أمر عام ١٩٦١م.

٤ـ حل جميع الأوقاف والأحباس الشرعية الموقوفة على جامع الزيتونة وطلابه وعلمائه وعلى غيره من المساجد والمؤسسات الخيرية الأهلية، ومصادرتها

---

(١) وذلك بموجب الأمر المؤرخ في ٢٥ من سبتمبر عام ١٩٥٦م، ونشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد ٧٧. راجع: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد ٧٧.

(٢) خلاصة تاريخ القضاء بتونس لمحمود شمام ـ الرئيس الأسبق لمحكمة التعقيب ـ مطبعة الوفاء. تونس. ص ٣٠.

(٣) وذلك بموجب القانون عدد ٤٠ المؤرخ في ٢٧ من سبتمبر عام ١٩٥٧م المنشور بالرائد الرسمي عدد ١٩، ويقضي بإلغاء مجلس الأحبار ابتداء من أول أكتوبر عام ١٩٥٧م.

(٤) خلاصة تاريخ القضاء بتونس لمحمود شمام ص ٥٨.

والاستيلاء عليها، وإحالة ملكية العقارات من غابات ودور وضياع ومزارع لذوي الجاه والسلطان والمتزلفة، وتحويل بعض المساجد الصغيرة إلى مستودعات ومخازن[1].

٥ ـ الدعوة إلى تحريم صوم رمضان على الشعب التونسي المسلم بدعوى أن الصوم يقلل الإنتاج، ويعوق تقدم تونس ونهضتها!![2].

٦ ـ الطعن في القرآن ووصمه بالتناقض واتهام الرسول ﷺ بجمع الخرافات. إذ يقول الرئيس السابق: «إن في القرآن تناقضا لم يعد يقبله العقل بين: ﴿ **قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا** ﴾ (التوبة: ٥١)و ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾ (الرعد: ١١)..». ونال من شخص النبي محمد ﷺ متطاولاً عليه ومنتقصا له، حيث قال عن المعصوم ـ صلوات اللَّه وسلامه عليه: «كان إنسانا بسيطا يسافر كثيرا عبر الصحراء العربية، ويستمع إلى الخرافات والأساطير البسيطة السائدة في ذلك الوقت. وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن»، (ومعنى هذا: أن القرآن من صنعه، وليس كلام اللَّه). مثال ذلك عصا موسى، وهذا شيء لا يقبله العقل بعد اكتشاف «باستور»، وقصة أهل الكهف... وأردف قائلاً: «إن المسلمين وصلوا إلى تأليه الرسول محمد، فهم دائما يكررون محمد ﷺ... اللَّه يصلي على محمد ؟! هذا تأليه لمحمد»!!

ومما جاء بجريدة الصباح قوله: «.. وهنالك أمور أخرى مثل قصة عصا موسى التي ألقاها فإذا هي حية تسعى. وقد كان الإيمان بأن الحياة يمكن أن تخرج من الجماد سائدا في أوربا أيضا، ولكنه انقرض تماما منذ عهد باستور. ومن هذه الأساطير التي ظلت موضع إيمان الناس في البلاد العربية دهرا: قصة أهل الكهف الذين لبثوا رقوداً مئات السنين، ثم انبعثت فيهم الحياة... وحتى يوحد الرسول كلمة العرب ولا ينفرهم من دعوته، اضطر إلى قبول كثير من طقوسهم التي لا تختلف في الحقيقة كثيرا عن عبادة الأصنام!! مثل التمسح بالحجر الأسود، ورجم الشيطان. ولم يشأ الرسول الذي كان عارفا بسياسة الناس، أن يصدمهم دفعة واحدة، وهم

---

(١) راجع كتابا بعنوان تونس الإسلام الجريح، تأليف محمد الهادي مصطفى الزمزمي ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨، ٤٩.

الذين اعتادوا تقديس الحجارة، فحطم الأصنام في الكعبة، وأبقى على الحجر الأسود الذي ظل الناس يقبلونه... وقد قال لينين في هذا المعنى: إن الإنسان لا يقدر على تغيير أمر يسير إلا إذا تحمل أمورا كثيرة قد تأباها نفسه» (١).

وهذه المقالات إنما هي كفر صريح لا شك فيه، يخرج قائله من الملة؛ لأنه تكذيب بين للقرآن، وتشكيك واضح في قدرة الله المطلقة، واتهام للرسول بأنه يكذب على الناس، ويقبل الكذب والضلال للمصلحة. ولا أدري كيف يقبل الشعب التونسي مثل هذا الكفر البواح، وكيف يسمعه ولا يثور على قائله؟ وكيف يجرؤ حاكم على قوله في مجتمع مسلم؟!!

٧- اتهام شرع اللّه تعالى بالنقص. وكان «بورقيبة» قد عزم على سن قانون يقضي بتسوية الإناث بالذكور في الميراث حيث قال: «على أني أريد أن ألفت نظركم إلى نقص سأبذل كل ما في وسعي لتداركه قبل أن تصل مهمتي إلى نهايتها. وأريد أن أشير بهذا إلى موضوع المساواة بين الرجل والمرأة؛ وهي مساواة متوافرة في المدرسة، وفي العمل، وفي النشاط الفلاحي، وحتى في الشرطة!! لكنها لم تتوافر في الإرث حيث بقى للذكر مثل حظ الأنثيين. إن مثل هذا المبدإ يجد ما يسوغه عندما يكون الرجل قواما على المرأة. وقد كانت المرأة بالفعل في مستوى اجتماعي لا يسمح بإقرار المساواة بينها وبين الرجل، فقد كانت البنت تدفن حية وتعامل باحتقار. وها هي ذي اليوم تقتحم ميدان العمل، وقد تضطلع بشئون أشقائها الأصغر منها سنّا... فهل يكون من المنطق في شيء أن ترث الشقيقة نصف ما يرثه شقيقها في هذه الحالة؟! فعلينا أن نتوخى طريق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسألة، وأن نبادر بتطوير الأحكام التشريعية بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع. وقد سبق أن حجرنا تعدد الزوجات بالاجتهاد في مفهوم الآية الكريمة، ومن حق الحكام بوصفهم أمراء المؤمنين أن يطوروا الأحكام بحسب تطور الشعب وتطور مفهوم العدل ونمط الحياة!!» (٢).

---

(١) راجع صحيفة الصباح التونسية بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٤م.

(٢) وقد علقت على هذا الموضوع، ورددت عليه بتفصيل في كتابي «الاجتهاد في الشريعة الإسلامية».

وهذا الكلام - إن سميناه اجتهادا تجوزا - باطل ومرفوض من ألفه إلى يائه لاعتبارات ثلاثة :

١ - مرفوض؛ لأنه صادر من غير أهله .

٢ - ومرفوض ؛ لأنه اجتهاد في غير أهله .

٣ - ومرفوض ؛ لأنه مبني على أسس من الاستدلال باطلة ، وما بني على الباطل ، فهو باطل .

أما الاعتبار الأول ؛ فلأن الاجتهاد المشروع ، هو استفراغ الوسع من الفقيه في استنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية .

لابد إذن للمجتهد أن يكون فقيها ، أو على الأقل متهيئا للفقه ممارسا له ؛ لأن لكل علم أهله ، ولكل فن رجاله ، وخبراءه . ولابد أن يتوافر الحد الأدنى من الشروط الواجبة للمجتهد ، وهي : العلم بالكتاب والسنة ، ومواضع الإجماع ، واللغة العربية ، ومقاصد الشريعة وأصول الفقه ، وغيرها ، حتى يكون اجتهادا على بينة ، فلا يجتهد رأيه في أمر حكم فيه النص الصريح ، أو الإجماع اليقيني . . . إلى جانب الورع والتقوى حتى يخشى الله في كل ما يقوله ، وحتى يكون أهلا لأن يوفق إلى الصواب ، وحتى يقبل قوله عند الناس .

وأما الاعتبار الثاني ، فلأن محل الاجتهاد هو المسائل الظنية الدليل أو المسائل المسكوت عنها بالكلية . أما المسائل التي عرف حكمها بنصوص قطعية الثبوت ، قطعية الدلالة ، فلا مجال للاجتهاد فيها ، وإنما تؤخذ بالتسليم والانقياد لحكم الله ورسوله ، بمقتضى عقد الإيمان : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ﴾ (النساء : ١١) .

وما كان الله تعالى ليحابي الرجال على حساب النساء ، فهو رب الجميع ، ولكنه فاوت بينهما ، لتفاوت أعبائهما المالية . فالبنت نفقتها على وليها قبل الزواج ، وعلى زوجها بعد الزواج ، مهما تكن موسرة ؛ وهي حين تتزوج تأخذ صداقا ، والرجل حين يتزوج يعطي صداقا ؛ فمالها في ازدياد ، ومال أخيها في نقصان . فالمساواة بينهما في الميراث تكون حيفا على الذكور ، فما شرعه الله هو العدل الذي لا ريب فيه .

وأما الاعتبار الثالث، فإنه قد استدل لما يريده من إلغاء الحكم القرآني في الميراث بإلغاء حكم قرآني آخر في العلاقات الزوجية. فهو يفترض أن التفاوت في نصيب كل من الرجل والمرأة في الميراث كانت نتيجة لقوامية الرجال على النساء، وهذه قد زالت، فيجب أن يزول ما يترتب عليها.

ولو سلَّمنا أن تفاوت الميراث أثر من آثار قوامية الرجل على المرأة، فلا نسلِّم أبدا أن هذا الحكم موقوت، وأنه زال أو يمكن أن يزول؛ لأنه حكم قطعي في شرعية الإسلام، نطق به القرآن والسنة، وحسبنا قوله تعالى: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ (النساء: ٣٤)، وقوله: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (البقرة: ٢٢٨). وهي درجة القوامة والمسئولية عن الأسرة.

وهذا الحكم ليس تعسفا ولا اعتباطا، وإنما هو العدل الذي اقتضته فطرة الله التي فطر الرجال والنساء عليها؛ فالمرأة بفطرتها تحب أن تكون في حماية رجل، يرعاها ويصونها وينفق عليها. وهذا الحكم باق ما بقي القرآن والإسلام. وبرغم تعلم المرأة المعاصرة وعملها، فإنها لا تزال تتزوج فتقبض مهرا، وما زال الزوج هو المطالب بالإنفاق عليها، ولو امتنع لألزمه القضاء الشرعي بالإنفاق حتما.

أما إطلاق القول بتطوير الأحكام الشرعية بتطوير المجتمع، وتطور مفهوم العدل ونمط الحياة، فلا يقول بهذا الإطلاق مسلم، ولو كان رئيس دولة أو أمير المؤمنين كما سمى نفسه! فأمير المؤمنين أو الخليفة أو السلطان ـ سمه ما شئت ـ مهمته تطبيق الأحكام الشرعية، لا تغييرها وتطويرها! وهو حين يبايع ويبايع تكون بيعته على اتباع كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ . فهو متبع لا مبتدع، ومنفذ لا مشرع.

والأحكام الشرعية ـ كما ذكر العلاّمة ابن القيم ـ نوعان:

نوع ثابت دائم لا يقبل التغيير ولا التطوير، ولا يدخل دائرة الاجتهاد، وهو ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه، كمعظم أحكام المواريث التي نص عليها القرآن.

ونوع آخر يقبل الاجتهاد والتجديد، وهو ما روعي في شريعته الزمان والمكان والعرف والحال، كبعض أنواع العقوبات التعزيرية، وبعض الأحكام المبنية على

العرف والعادة وأحوال الناس في ذلك العصر، فإذا تغيرت تغير الحكم المؤسس عليها؛ لأن المعلول يدور مع علته وجودا وعدما.

ومن الخطإ والخطر أن نخلط أحد النوعين بالآخر، فنطور ما لا يقبل التطوير، كالأحكام القطعية في ثبوتها ودلالتها، أو نجمد ما من شأنه أن يتطور ويتجدد.

ولو كانت كل أحكام الشرع قابلة للتطوير - كما يريد عبيد التطور - لأصبح الشرع عجينة لينة يشكلها من يشاء كما يشاء، ولم يعد الشرع هو الحاكم الذي يرجع الناس إليه، ويعولون عند الاختلاف على حكمه، بل يصبح هو تابعا لأهواء الناس وتصوراتهم، يستقيم إذا استقامت، ويعوج إذا اعوجت. وبهذا يصبح الدين تابعا لا متبوعا، ومحكوما لا حاكما: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ (المؤمنون: ٧١).

٨ - تفتيت الأسرة التونسية وقطع الأواصر العائلية بسن قوانين مناقضة للشرع الإسلامي. من ذلك قانون إلغاء القوامة بحسبانها إهانة للمرأة - قانون الحد من السلطة الأبوية - قانون حق الزوجة في الحياة بغض النظر عن سلوكها الأخلاقي: يقضي بإعدام الزوج الذي يضبط زوجته متلبسة بالزنا، إذا دفعته غيرته فقتل الزاني أثناء خيانته في بيته.

٩- توقيع الحكومة التونسية على معاهدة نيويورك المتعلقة بحرية الزواج بغض النظر عن الموانع الشرعية، كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة [١] بما يسوغ لغير المسلم الزواج من التونسية المسلمة. وقد صادق مجلس النواب التونسي على هذه المعاهدة. وبفضل هذه المعاهدة أصبح زواج التونسيات بغير المسلمين ظاهرة مستلفتة للنظر في المجتمع التونسي [٢]. وعملاً بمقتضى هذه المعاهدات، عممت الحكومة منشورا سريا على مأموري الحالة المدنية وعدول الإشهاد بالاقتصار على شهادة رجل وامرأة واحدة فيما يبرمون من عقود زواج.

---

(١) راجع كتاب: تونس الإسلام الجريح ص ١١٣.

(٢) انظر: كتاب تونس الإسلام الجريح ص ١١٤.

١٠ ـ تحريم اللباس الشرعي على المسلمات بمقتضى المنشور ١٠٨ بدعوى أنه لباس طائفي يرمز إلى مذهب متطرف هدام. وهذا نص المنشور:

صيانة الزي والعناية بالمظهر والهندام في الإدارات والمدارس:

مظاهر الأعوان والإدارات والمؤسسات العامة: إن من واجبات العون سواء بالإدارة أو بالمؤسسات العمومية ومن الجنسين دوام التحلي بالمظهر اللائق الذي يحفظ له احترامه وللإدارة هيبتها، سيما وأنه يحمل أمانة تمثيل الدولة في مستواه، وفي أي مجال من مجالات العمل العمومي. لذا، وبوحي(!!) من تعليمات فخامة رئيس الجمهورية القاضية بصيانة الإدارة ضد ألوان التسيب والانحراف عن جادة السبيل يتعين الحرص على أن يبدو العون خلال عمله وفي علاقاته العامة بالمظهر المشرف، ومنه الهندام السوي الذي يجب أن يوحي بالجدية بعيدا عن أي شكل من أشكال الإثارة وجلب الانتباه. وإذ تتجه هذه الدعوة إلى الأعوان من الجنسين، فإنها تحمل إلى العنصر النسائي بالذات خطاب حرص وتأكيد على أن تظل المواطنة العاملة في مستوى الصورة المشرفة التي أرادها لها محررها (!!) الرئيس(الحبيب بورقيبة).

وفي نفس السياق، يجدر التنبيه إلى ظاهرة أخرى تتمثل في الخروج عن تقاليدنا الهندامية المتعارفة لدى العموم (!!) وفي البروز بلحاف يكاد يكتسي صبغة الزي الطائفي(!!) المنافي لروح العصر(!!) وسنة التطور السليم (!!) والتعبير من خلال ذلك عن سلوك شاذ (!!) يتنافى مع ما يفرضه قانون الوظيفة العمومية من واجب التحفظ وعدم التفرد والتميز عن عموم المواطنين (!!). واعتبارا لما تقدم، فالمرغوب من السادة الوزراء وكتاب الدولة توجيه التعليمات اللازمة إلى المصالح ـ الإدارة والمؤسسات ـ العمومية الراجعية إليهم بالنظر؛ كي يحافظ الأعوان على اللياقة المفروضة واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذ توصيات رئيس الدولة، والسلام.

الإمضاء. الوزير الأول: محمد مزالي

كما أصدر وزير التربية القومية المنشور نفسه في خصوص آداب الدراسة، هذا نصه:

هندام التلميذ:

« إن آداب الدراسة تقتضي أن يلتزم التلميذ أو التلميذة بالمدرسة إلى جانب الاستقامة في السلوك ـ اللياقة في الهندام ـ وقد ورد بذلك القانون المدرسي وخول للمسئولين عن المعاهد التعليمية مهمة السهر على تطبيق هذه التراتيب، إلا أنه لوحظ أخيرا أن بعض التلميذات والتلاميذ خرق هذه التراتيب فيأتون إلى المعاهد في هندام يتضارب وأبسط قواعد اللياقة والذوق السليم. وفي نفس السياق، فقد لوحظ بروز ظاهرة أخرى تتميز في الخروج عن تقاليدنا في اللباس وذلك بالتجاء بعضهن إلى التحاف زي يكاد يكتسي صبغة اللباس الطائفي (!!) المنافي لروح العصر (!!) والتطور السليم (!!). ولئن ادعى هذا الزي لنفسه الاحتشام، فإنه يرمز لا محالة إلى ضرب من الشذوذ والانتساب إلى مظهر متطرف هدام (!!)، وهو يتعارض مع ما دعا إليه المجاهد الأكبر (!!) فخامة الرئيس (الحبيب بورقيبة) في الخطاب الذي ألقاه في شهر جوان بمناسبة يوم العلم من ضرورة تحييد معاهد التعليم وإبعادها عن كافة التيارات السياسية (!!). وتبعا لذلك، وحفاظا على سمعة معاهدنا وأبنائنا وبناتنا، فإنني أهيب بجميع رؤساء المعاهد ورئيساتها أن يحرصوا على تطبيق التراتيب المشار إليها بما ينبغي من الجد والحزم وألا يقبلوا من يتعمد مخالفتها».

وزير التربية القومية

محمد فرج الشاذلي

هذا، وتشن الحكومة التونسية على النسوة والبنات المتصونات في تونس حملة رهيبة لحملهن على خلع اللباس الشرعي وكشف المفاتن. وقد بلغ منها الحقد على الإسلام بالجرأة على دين اللّه وهتك أعراض النساء العفيفات، في الطرقات وداخل الدور والمؤسسات، ومنع المختمرات من دخول المشافي للعلاج.

١١ ـ تعميم المنشور ٢٩: يقضي بإلغاء جميع المصليات والمساجد القائمة بالدوائر الخاصة والعمومية بما في ذلك مساجد الجامعات والمعاهد والسجون والمستشفيات والموانئ والمصانع والإدارات، وحظر الصلاة على العمال والموظفين

في أثناء الدوام. وتحويل الكثير من تلك المساجد إلى قاعات تمارس فيها أنشطة مختلفة.

١٢ ـ إصدار القانون المعروف بقانون المساجد يقضي بحظر الدروس والإملاءات القرآنية في المساجد، وتوقيع عقوبات مشددة على المخالفين. ومما جاء فيه:

الفصل ٥: لا يجوز مباشرة أي نشاط في المساجد من غير الهيئة المكلفة بتسييرها سواء كان بالخطبة أو الاجتماع أو بالكتابة إلا بعد ترخيص من الوزير الأول. غير أنه يمكن للعائلات إبرام عقود الزواج وتقبل التعازي بها!!

الفصل ١٠: يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها خمسمائة دينار أو بإحدى العقوبتين فقط كل من يقوم بنشاط في المساجد دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه بالفصل ٥ من هذا القانون [1].

وتنفيذا لهذا القانون، نصبت الحكومة فرقا من الشرطة خاصة بمراقبة المساجد في القطر التونسي كله، فلا تفتح إلا بمقدار عشرين دقيقة إبان كل صلاة، تقوم بعدها هذه الشرطة بإخلاء المساجد، وطرد المصلين والعاكفين، وحظر دخولها على المستأخرين، ولم يسلم من هذا الإجراء الظالم حتى جامع الزيتونة، إلا أن هذا بوصفه معلما أثريا، فإنه يفتح في وجوه السياح الأجانب لآماد أطول.

١٣ ـ اعتبار مجرد مواظبة الشباب على الصلاة في المساجد دليل تطرف يقضي باتهامهم ـ جزافا ـ بالانتساب إلى جمعية غير مرخص بها، أو الانخراط في حركة إرهابية. ومن ثم، شنت السلطات ـ ولا تزال ـ حملات رهيبة على الشباب المتدينين واعتقالهم في القطر التونسي كله ـ بما في ذلك القرى والأرياف ـ وسجنهم من بعد تعذيبهم ومحاكمتهم جورا وظلما. وهو ما أفضى إلى خراب المساجد وخلوها من الشباب. وأمام تخفي الشباب بدينهم، عمد أعوان الشرطة من لجان الأحياء واليقظة إلى رصد البيوت المضاءة مبكرا عند الفجر ومداهمتها واعتقال المصلين من أهلها ـ خصوصا إن كانوا شبابا ـ لأن أداء الصلاة على وقتها ـ وهي أحب الأعمال إلى اللّه ـ هي في عين الحكومة التونسية المسلمة أمارة تطرف وإرهاب

---

(١) قانون المساجد عدد ٣٤ لسنة ١٩٨٨م. نشر بالرائد الرسمي بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٨٨م.

يستوجب صاحبها السجن والعقاب، الأمر الذي حمل الناس على التخفي بالصلاة في قعر بيوتهم في دياجير الظلام.

وقد يشتبه على رجال الشرطة أمر من يستوقفون من الشباب، فيخضعونه لاختبار غريب رهيب، وذلك بمساءلته: إن كان يصلي أم لا؟! فإن كان الجواب بالإيجاب اعتقلوه وعذبوه وأحالوه على النيابة بوصفه «إخوانجي» - نسبة إلى الإخوان - وذلك سبة في العرف التونسي! أما إذا نفى الصلاة وتبرأ من الدين واستراب رجال الشرطة في قوله، فربما أمروه بسب الدين وسب المولى جل جلاله! وربما قدموا له قنينة خمر يتجرع منها! كل ذلك بقصد التحقق من سلامته من لوثة التطرف!!

١٤ - اعتقال مئات النساء والفتيات المتدينات، وتعذيبهن، ومحاكمتهن، وإيداعهن السجون من غير جريرة، غير ارتداء اللباس الإسلامي وأداء الصلاة.

١٥ - قيام أعوان فرقة (فساد) للبوليس السياسي بهتك أعراض المسلمات المتدينات وتجريدهن تمامًا من الأثواب، وتعذيبهن بمحضر بعض محارمهن بمقر وزارة الداخلية، وقتل أجنة بعض الحوامل منهن. الأمر الذي أفضى إلى إصابة العشرات منهن بانهيار نفسي وعصبي وجنسي بشهادة المنظمات الإنسانية [١].

١٦ - تشكيل لجنة عليا برئاسة عنصر شيوعي ملحد يدعى أنس الشابي، تختص بتصفية الكتاب الإسلامي ومصادرته من جميع المكتبات، ومنع عرضه في الأسواق والمعارض، بحسبان الكتاب الإسلامي في عين الحكومة التونسية منبعا للتطرف. ومن هنا تم تحطيم المكتبات القائمة بالمساجد بوصفها بدعة، كما صرح بذلك وزير الشئون الدينية(علي الشابي) على منبر مجلس النواب التونسي قائلاً: «إن بدعتين سعى المتطرفون إلى نشرهما في المساجد، وهما بدعة إلقاء الدروس الأيديولوجية، وبدعة تكوين مكتبات بعنوان مكتبات إسلامية في مختلف المساجد... وإن سياسة التغيير تصدت إلى هاتين البدعتين اللتين لا تمتان للإسلام بصلة» [٢].

---

(١) راجع: تقرير «منظمة العفو الدولية» الوثيقة رقم ٩٣/ ٠٢/ ٣٠ المؤرخة في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٩٣م.

(٢) راجع صحيفة الصباح التونسية بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٩٢م.

١٧ ـ تعميم نوادي الرقص المختلط في جميع المدن والقرى والأرياف والأحياء. وترغيب الشباب من الجنسين في الانخراط فيها، وترهيب أوليائهم من مغبة التصدي أو الممانعة.

١٨ ـ وزير الشئون الدينية (علي الشابي) ينتهك حرمات اللّه بإشرافه على مسابقة في السباحة لطالبات الجامعة الزيتونية: وهن بزي السباحة (البكيني). وقد نشر خبر هذه الواقعة بتونس وخارجها جاء فيه: «أشرف «علي الشابي» وزير الشئون الدينية في تونس على سباق في مسبح بكلية الشريعة في تونس، وقد شاركت في المسابقة طالبات كلية الشريعة في تونس وكن يرتدين «البكيني» وبعد إعطائه لإشارة الانطلاق لطالبات الشريعة اللاتي يرتدين البكيني في تونس علق الوزير مبتهجًا على ذلك بقوله: «الآن تخلصت الزيتونة من عقدتها!!» [١].

١٩ ـ العمل على تفتيت الجامعة الزيتونية بتقسيمها إلى ثلاثة معاهد ـ حذف أحدها لاحقا ـ وتشويه برامجها وخططها، وإفراغها من مضمونها الإسلامي بنية تذويبها ومحوها وجعلها قسمًا للدراسات اللاهوتية ملحقا بجامعة الآداب، لا تقدم فيه إلا الافتراضات والتشكيكات فيما هو معلوم من الدين بالضرورة على المنهج الاستشراقي، والخطة الجديدة لهذه المعاهد شاهد على ذلك.

٢٠ ـ التحريض على إشاعة السحر والشعوذة والكهانة [٢] بمنح التصاريح بفتح مكاتب للكهان والسحرة والمشعوذين، ونشر إعلاناتهم وكهانتهم في الصحف والدوريات، الأمر الذي أفضى إلى زعزعة عقيدة التوحيد وتوهين عرى الإيمان في قلوب الناس. كما تسبب في خراب البيوت وانتشار الدعارة والخيانات الزوجية.

٢١ ـ استشراء بلية سب الدين والاعتداء على مقام اللّه ـ جل شأنه ـ بالسب والشتم من فم الكبير والصغير في المجتمع التونسي ـ إلا من عصم اللّه ـ وهي جريمة ما عرفنا لها شبيها في بلاد الدنيا، وهو ما حمل الصحف التونسية نفسها على نشر خبر هذه البلية. من ذلك ما جاء بصحيفة الصباح الأسبوعي تحت عنوان: إنهم يتجرءون على اللّه: «فما قد تسمعه أذناك يوميًا في الشوراع والأنهج والأزقة من

(١) راجع: مجلة حقائق التونسية. وكذلك مجلة المجتمع الكويتية عدد ١٠٥٢ بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٩٢م.
(٢) انظر: تونس الإسلام الجريح ص ٣٤١ ـ ٣٤٤.

كلمات ثقيلة في وزن الجبال . . . هذه الكلمات إنما أصبحت تصدر من أفواه صغيرة . . . صغيرة ما زالت بأسنان الحليب كما يقولون . . . إنهم أطفال في السادسة والسابعة والثامنة . . . ما فتئوا يتجرءون على اللّه ـ في النهار والقائلة ـ يسبون الجلالة وكأنهم يمضغون الشكلي (أي العلك) والويل كل الويل لمن يقوم بعملية النهي عن المنكر ولو حتى بأضعف الإيمان وهو اللسان فإنه مفقود . . . ومفقود ؛ فهم تجرءوا على اللّه فما بالك بعباد اللّه ! !» [1] .

ومع هذا فلم تحرك الحكومة ساكنا لمنع هذا الكفر البواح .

٢٢ ـ نشر الدعارة والانحلال باسم الثقافة ، وبإشراف وتشجيع وتمويل من وزارة الثقافة : حيث تم تصوير عدة أشرطة سينمائية جنسية خليعة ، منها شريط صور في حمام للنساء وهن عاريات تماما وشاب مراهق بينهن يتفرس في عوراتهن . وقد عُدَّ هذا الشريط من مفاخر تونس العهد الجديد ، ومنح الرئيس (بن علي) أصحابه جائزة الدولة ووسام الثقافة [2] ! ! وقد عرض أحد هذه الأشرطة في إحدى القنوات العامة ببريطانيا ، ومن الغد صدرت الصحف اللندنية تحتج على عرضه لشدة فحشه بالنسبة للمشاهد الإنجليزي . ولا أدل على شيوع الفسق بتونس من استقدام حكومتها للمخنث «مايكل جاكسون» الصهيوني واستقباله رسميًا من قبل وزير الثقافة بالمطار ، وحشد الناس لحضور حفلاته الماجنة ، وحملهم قسرا على اقتناء التذاكر التي وصلت قيمتها إلى ثلاثمائة دولار .

٢٣ ـ انتشار موجة الإلحاد والزندقة والاستهتار بالمقدسات في المحافل العامة والمجالس الرسمية والمنشورات الأدبية ، بمباركة الحكومة وتحت رعايتها . من ذلك تعيينها لملحد على رأس الدار الوطنية للشعر يدعى « صغير أولاد حمد» . وهذا نموذج مقتضب من إلحاده . يقول في فصل الأدعية :

إلهي !

لقد تم بيع التذاكر للآخرة !

ولم أجد المال والوقت والعذر كي أقتني تذكرة !

---

(١) انظر : صحيفة الصباح الأسبوعي التونسية ص ١٤ بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٩٤م .

(٢) راجع الفصل الثامن في المجال الثقافي والإعلامي ص ٣٢٣ من الإسلام الجريح .

فمزق تذاكرهم يا إلهي .

ألم تعد الناس بالمغفرة . .

إلهي حبيبي

ويا سندي

نشرت كتابا جديدا

فبعه . . بلا عدد!

إلهي السجين لدى الأنبياء!

لماذا نزلت في أرضهم!

وأسكنتني غيمة في السماء

إلهي!

إذا كان لابد أن أدخل الجنة المشتهاة!! . .

فلا تدخل الأتقياء معي!!

إلهي أدلك فورا عليها

على شفتيها!!

على حلمتيها!!

على اسمها العائلي!!

على شعرها العسلي!!

على ما تقول . . ولا تفعل!!

إله السماء!

أضفها إلى سورة الشعراء!!

إلهي!

سمعت تقاة يقولون عنك كلاما مخيفا!!

فحادفتهم بالكتاب

استوى حية!!

لدغتهم جميعًا!

وعادت كتاب!

إلهي العلي

ألا يمكن القول: إني نبي [١]؟!

٢٤ ـ فتح المهاجع الجامعية المختلطة بما أفضى إلى وقوع كارثة جنسية وخلقية في الجامعات التونسية حتى أصبحت الدوائر الجامعية توزع جهارا العازل المطاطي على الطالبات والطلاب!!

٢٥ ـ حركة الصهينة والتهويد لتونس، بدءا من اعتراف حكام تونس بدولة الكيان الصهيوني، وإقامة علاقة سفيرية مع هذا الكيان، وانتهاء بالتطبيع القهري في التعليم والثقافة والتشريع والإعلام [٢].

٢٦ ـ التأكيد في معرض الدعاية السياحية لتونس على أنها بلد الجنس وتعاطي الدعارة، باعتبار ذلك ميزة لتونس عن باقي الأقطار، كما صرح بهذا وزير السياحة التونسي. وآية ذلك: أن وزارة الصحة التونسية نصبت بالموانىء مكتبا خاصّا يتولى توزيع بطاقات على الوافدين إلى تونس، تتضمن التنبيه إلى مخاطر مرض الإيدز مع إسداء النصح إليهم بالعبارة التالية: «استعملوا العازل المطاطي ـ الرفال ـ عند كل اتصال جنسي مشبوه» [٣].

٢٧ ـ وحسبنا تدليلا على شمول هذه الإبادة لكل شيء له بدين الإسلام صلة: أن تحية السلام أضحت اليوم في الديار التونسية قرينة على التطرف والإرهاب لكونها تحية الظلاميين المتطرفين والإخوانجية! لهذا حظرت السلطات التونسية تحية السلام في التلفاز والإذاعات الوطنية والمحلية حظراً تامّا، وهجر الأهالي ـ حتى في المهاتفات ـ السلام (تحية الإسلام) مخافة الاتهام، فلا تسمع هناك إلا تحية أهل الجاهلية قديمها وحديثها.

٢٨ ـ وضع خطة تجفيف المنابع بغرض قطع منابع التدين في البلاد. وهذا نص الخطة:

---

(١) انظر كتابا له بعنوان: جنوب الماء، صغير أولاد حمد، ط دار سيراس. تونس.

(٢) راجع الفصل التاسع ـ امتياز الطوائف غير المسلمة بتونس ـ ص ٣٣ من كتاب الإسلام الجريح.

(٣) انظر: صورة البطاقة المكورة بالصفحة ٤ من الإسلام الجريح.

خطة تجفيف المنابع:

تحديد المشكلة:

١ ــ المشكلة الرئيسية:

ـ وجود تيار سياسي يطرح شرعية بديلة للنظام.

ـ احتلال هذا التيار لموقع القوة السياسية الثانية في البلاد.

ـ تنامي حجم هذا التيار خاصة داخل قطاعات الشباب.

ـ عدم اكتمال تصور محدد ومتكامل لمواجهة هذا التيار على مستويات متعددة.

٢ ــ المقدمات:

الوعي بخصوصيات الواقع الجديد وبحتمية التصدي للتيارات الدينية المتطرفة، واعتبار التجمع في موقع أمامي لعملية التصدي.

ـ التوجهات العامة للخطة ـ هيكلة التحرك الميداني والخطاب السياسي ـ تكوين واستقطاب المناضلين ـ التنسيق مع بقية الأطراف الفاعلة ـ التحفظات الناتجة عن وضع قواعد التجمع الحالية والتي تحتاج إلى إصلاح يمكن من إعادة تراص الصفوف والالتزام المتحمس والاستعداد للتضحية.

ـ صعوبة التمييز في مجتمع إسلامي بين الدين (الحقيقي) والتدين المتعاطف مع تسييس الدين والدين المسيس خاصة في القطاعات الحساسة مثل الجيش والشرطة.

ـ مصادفة انهيار قوة اليسار كمّاً وكيفّاً نتيجة عوامل خارجية وداخلية، وبالتالي انحسار الصراع بين الاتجاه الإسلامي وبين الدولة.

٣ ــ الأهداف:

الهدف الرئيسي:

ـ التصدي للتيار الظلامي.

ـ الأهداف الفرعية: عزل التيار الظلامي المتطرف عن الأحزاب السياسية والحيلولة دون التحالفات معها.

- ملء الفراغ السياسي بتشجيع المعارضة الديمقراطية على الوجود حتى لا يستقطب التيار الظلامي كل من لا يرغب في الانضمام إلى التجمع الدستوري أو لا يتعاطف معه.

- دعم دور التجمع الدستوري الديمقراطي بصفته الضامن الحقيقي للبناء الديمقراطي السليم والدرع الواقية له من التيارات الظلامية والحركات المتطرفة بأنواعها.

- قطع قنوات التغذية الشبابية للتيار الظلامي بالتحكم في القطاع التلمذي والحضور في الجامعة والجامع.

- الحرص على تغييب التيار الظلامي ورموزه إعلاميا، وعدم إبرازهم في الصفحات الأولى أو التشهير بصورهم، حتى لا يكون الأثر عكسيا من خلال إبراز نجوميتهم.

- متابعة التصدي النظري والإعلامي لمقولات التيار الظلامي، والحرص على عدم الانسياق أو التيه في الجدل العقيم في نقاشات يجرنا إليها التيار الظلامي.

- استمرار التصدي الإعلامي للتيار والابتعاد عن الحملات الموسمية مع مراعاة ما يلي:

٤ ـ اجتهادات خاطئة في حل المشكلة:

- اجتهاد المراجعة المباشرة على مستوى قيادة الدولة العليا خارج نطاق الخطوط العامة ـ جدا ـ للطرح السياسي، فإن المواجهة هي مسئولية الحزب الحاكم أساسا بالتوازي مع الخطوط الدفاعية المتقدمة.

- إن خطورة المواجهة المباشرة والتفصيلية من موقع رئاسة الدولة يمكن أن تتضح من مراجعة ودرس ـ أسلوب النظام السابق ـ كما أنه يرفع كثيراً من شأن وقدر وتأثير التيار وطنيا ودوليا عندما تتم مناقشة أخطاره وإبرازه على هذا المستوى، إضافة إلى أن ما هو مفترض من كون رئيس الدولة رئيسا للجميع.

- اجتهاد المواجهة للجميع في وقت واحد هو حقيقة تاريخية وسياسية. إن

مواجهة الجميع في الوقت نفسه خطأ سياسي بصرف النظر عن أحجام قوى المعارضة ومستوى أدائها. وإن ترتيب الأولويات يقتضي إعادة النظر في هذا الأسلوب إن كان قائما، فإنه كما ذكرنا أحيانا يكون الخيار بين السرطان والسل، وكلاهما شر، لكن أحدهما أهون من الآخر، وإن التنازلات مشروعة لبعض التيارات لمواجهة الخطر الأكبر.

وسياسيا نقول: إن أحد أهداف السياسة الحزبية يجب أن تتحدد في حصر التيار كأحد روافد المعارضة وليس كزعامة لجبهتها؛ لأنه في الحالة الأولى ينحصر حجم التيار في أنصاره، بينما في الحالة الثانية يتسع لكل من يعارض الحكم، وهذا أمر خطير (خلق قطب ثالث، العروبي الوحدوي).

٥ ـ النشاطات والحلول المقترحة:

- متابعة الخطاب السياسي للأطراف المعنية والعمل على معرفة تحركاتهم الميدانية بصفة علمية ومدققة، وتلخيصها في كشوفات دورية ومنظمة على المستويات القاعدية ـ الجهوية والوطنية.
- التحرك داخل مجموعات متآزرة حسب برنامج معروف متفق عليه مسبقا وتحت تنسيق أحد أفراد المجموعة ـ تكثيف التواجد في المساجد داخل المجموعات المذكورة آنفا وحسب خطة محددة مسبقا.
- الاستعمال الذكي والمدروس لأسلوب الشائعات والمناشير غير الممضاة.
- إعداد حملات دورية للدعوة المضادة عبر وسائل الإعلام ومباشرة داخل الأحياء، وذلك حسب المؤشرات التي تفضي إليها الكشوفات المذكورة سابقا.
- إعطاء بالغ الأهمية لمتابعة تنفيذ الخطة ومردودية المناضلين ميدانيا والتفطن لأوجه النقص وربما أيضا التخاذل في سلوكهم، وفي الوقت نفسه تقديم الدعم المعنوي الضروري لهؤلاء المناضلين الذين يُعَدُّون في الخط الأمامي، ومساعدتهم اجتماعيا عند الحاجة وفتح أبواب الرقي المهني في وجوههم كل حسب ما يقدمه.
- متابعة الحركات الدينية المتطرفة في البلدان المجاورة والبلاد العربية والإسلامية

الأخرى، لدراسة ما قد ينعكس على الحياة السياسية في تونس، وفرض تنسيق المواقف الدولية.

- توحيد المصطلحات في نعت التيار الظلامي المتطرف (استبعاد عبارات السلفيين والأصوليين والإسلاميين وحزب النهضة). اعتماد عبارات مثل: التيار الظلامي، والتيار الديني المتطرف، والمتاجرين بالدين والإخوانجية.

- **بيان المستندات الدينية لمنع قيام حزب ديني:**

- الإسلام يرفض الوساطة، والعلاقة بين العبد وربه هي علاقة مباشرة.

- الخروج عن الحاكم المسلم فتنة، وفتنة أشد من القتل، فهم فئة باغية وجب التصدي لها. قال تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: ٩).

- الدين أقدس من السياسة، وإقحام الإسلام في التصارع الحزبي يضر بالإسلام وبالمسلمين، فيصبح الإسلام موضوع مزايدة ومتاجرة كما ينقلب إلى مصدر فتنة، في حين أنه وجد ليكون أداة اتحاد وتآخي.

- إن المجتمع التونسي متميز بإسلامه السني المالكي المتسامح، والتيارات التي تسيس الإسلام مستوردة من مذاهب عرفت خاصة في إيران وباكستان تعتمد أساليب لا صلة لها بالإسلام الصحيح.

- **بيان المستندات القانونية لمنع قيام حزب ديني:**

- إن جعل الدين برنامجا سياسيا لأحد الأحزاب يؤدي بالضرورة في حال نجاح هذا الحزب إلى تطبيق تعاليم الدين بحذافيرها. من ذلك: افتكاك السيادة للشعب وانتفاء الجمهورية، وانتصاب الخلافة، وحكم الفقهاء، وبالتالي قتل التعددية ودفن الديمقراطية.

- استنباط محاور فكرية عقلانية وبسطها للحوار في المنتديات واللقاءات الفكرية وفي وسائل الإعلام.

- تجنب الجدل الفقهي والاكتفاء بالطرح السياسي.

- تأسيس خطاب ديني مستنير وتعميقه وإبرازه في شكل مبسط.

- وضع كتيب يبرز تناقضات رموز التيار الظلامي وازدواجية خطابه، وكتيب آخر يبرز ولاءهم لجهات أجنبية واستيراد أنماط فكرية متطرفة.

- إبراز تقاسم الأدوار بين فصائلهم (حزب النهضة، حزب التحرير، فصائل من اليسار الإسلامي).

- متابعة الحركات المشابهة في البلاد المجاورة وتحليل الأوضاع فيها.

- تنسيق التحرك الخارجي لكسب مواقف الدول والمنظمات من إجراءات التصدي لهذا التيار، وتوطيد العلاقات مع الأحزاب أو التنظيمات والشخصيات العاملة ضد التيار.

- بلورة خطة لحضور التجمع في الجامعة وفي القطاع التلمذي.

- بلورة خطة لحضور التجمع في المساجد.

- بلورة خطة لحضور التجمع في النقابات والجمعيات.

- بلورة خطة لتنقية التنظيمات الشبابية من عناصر التيار الظلامي، بما في ذلك إعادة هيكلة هذه التنظيمات والنظر في سياسة الدعم لها.

- بلورة خطة للتحرك النسائي تنظيميا وميدانيا.

- بلورة خطة لحماية الجالية التونسية بالخارج من تأثير التيار الظلامي بمن في ذلك الطلبة.

- استخدام أدوات الإعلام غير الرسمية مناشير، الرد على إشاعات مضادة وتوزيعها في الأماكن الحساسة ـ في أثناء التجمعات الكبرى، أمام المساجد، في الأحياء الجامعية.

وضع خطة لتحديد الخريطة العقائدية والسياسية للأئمة داخل البلاد بصفتهم مرجع الرأي العام، والعمل على تقوية تمتين العلاقة مع أنصار النظام وتحييد من لا بعد سياسي في نشاطهم الديني، وإرساء علاقة طيبة معهم، ومحاصرة وإقصاء من

يشهرون العداء للنظام على أساس سياسي عقائدي، وذلك بمقتضى ترتيبات إدارية لبقة لا تثير الحساسيات ورد الفعل الشعبي المتعاطف والحماسة التضامنية لدى زملائهم. ويكون مخبر هذه الخطة كتابة الدولة للشئون الدينية!! (أصبحت وزارة) بتنسيق مع الأجهزة الإدارية والسياسية المركزية والمحلية، وتصاغ على مدى متوسط وبعيد للابتعاد عن كل تسرع وارتجال متضمن للهفوات، ويتجه الاهتمام في مرحلة أولى ومباشرة بالمناطق الحساسة باعتبار نتائج الانتخابات والتحركات المسجدية والميدانية المرصودة للحركة ورموزها.

* العمل على جعل المواجهة السياسية تامة وشاملة، وتخص كل أجهزة الدولة في تمثيلها على المدى البعيد المباشر. ويفرض هذا التوجه على أن يكون من مشمولات رئيس ديوان كل وزير الاهتمام اليومي والمباشر والمتابعة الميدانية (ضمن قطاع وزارته) بملف نشاط وتحركات التيار المتطرف. وتشير الضرورة الأكيدة للاهتمام:

- ضمن وزارة الاقتصاد: بأسباب تنامي القدرة المالية للحركة عبر حصول أنصارها على رخص خدمات (سيارة أجرة) رخص تجارية (محلات) رخص استغلال (مقاه وحضائر ومقاطع).
- ضمن وزارة الشئون الخارجية: وفي هذا المجال يتعين رصد أخبار تحركات رموز التيار في الخارج رصدا دقيقا.
- ضمن الإدارة المركزية: يتعين رصد تحركات أنصار الحركة إن وجدوا في كل المواقع المؤثرة ومراكز القرار المهمة، والحد من تأثيرهم بالصيغ الإدارية والتراتيب التدريجية لتفادي بذور تضارب في عمل المؤسسات وشلل في حركيتها.
- الملاحظ في كل البلدان أن استجابة الأداء الأمني تكون متأخرة كثيرا عن مستوى الأداء السياسي، حيث معارضة النظام هي جوهر الفكر الأمني، وترتيب أوليات التفاعل والصراع هي جوهر الفكر السياسي، وأعتقد أنه من الضروري مراجعة أسلوب الأداء الأمني من خلال التنبيه على أن هناك فرقا واضحا بين المعارضة من داخل النظام وبين طرح بديل للنظام حيث الخطر الأكبر من الاتجاه الثاني، وهذا يشمل التيار السياسي الديني وحده.

٦ ـ مواصفات المناضل في الخطة وهيكلتها وآلاتها:

أ ـ التكوين والاستقطاب: في البداية القيام بعملية انتقاء دقيقة في كنف الكتمان لمعرفة المناضلين في مستوى قاعدي وجهوي أو مركزي، الذين تتوافر فيهم المواصفات الضرورية للاضطلاع بمهمة التصدي. من هذه المواصفات:

* القدرة على الإبلاغ ومواجهة الجماهير.
* يستحسن ألا تكون هذه العناصر من الوجوه البارزة حزبيا، والمعروفة بانتمائها الكامل للتجمع.
* الثقة والكتمان.
* القيام بالفرائض وبخاصة الصلاة وارتياد المسجد.

ب ـ الهيكلة: الهيكلية والآلات: ومن هنا يبدو ضروريا تكوين جهاز غير معلن للتفاعل على أساس التنسيق بين هذه الآلات، ويكون اتصاله مباشرة بمؤسسة الرئاسة.

ـ يوكل تفصيل الخطة ثم متابعة تنفيذها وإجراءات التنسيق إلى لجنة عليا ترتبط بالأمن العام، وتعقد اجتماعات دورية موسعة تمثل فيها على أساس شخصي الجهات الرسمية المعنية (شئون الدين، التربية، الشباب، الإعلام، الأمن، الخارجية).

ـ يكلف كاتب عام مساعد في كل لجنة تنسيق بتمثيل اللجنة العلياجهويا والتعاون معها في تنفيذ الخطة.

ـ إحداث هيكلية عمودية داخل التجمع تقوم على خيرة المناضلين، وتكليفها بهذا الملف في المستويات المختلفة من الخلية إلى اللجنة المركزية، والتخلي عن الأسلوب الوعظي القديم الذي يَعُدُّ المهمة الدينية في التجمع مهمة جانبية.

ـ تركيز شبكة جهوية ترتبط بالأمين العام المساعد المكلف بالمسألة.

ـ تكليف شخصية سامية في كل وزارة لمتابعة الملف، ورفع تقارير نصف شهرية للوزير.

ـ السعي إلى بعث لجان مساندة لهذه العملية من المتعاطفين والمستقلين، والعمل على استقطاب هؤلاء على الأقل حول هذا الملف.

ـ بعث مجموعات تحرك في مستوى شعبة تكون منظمة بصورة مختلفة وفي إطار التكتم التام.

ـ تخصيص يوم في الأسبوع من نشاطات أعضاء الحكومة واللجنة المركزية للتعبئة السياسية في إطار التجمع يخصص أساسا للتيار الظلامي [1].

ـ تصريح الحكومة بفتح دور للدعارة والبغاء العلني في الكثير من المحافظات والولايات بالقطر التونسي، وتقع دار الدعارة الكائنة بزقاق «عبد الله قش» بتونس العاصمة على مقربة من جامع الزيتونة ومقر دار الإفتاء.

ومن ثمرات ذلك: عَدّ «الدعارة» من المهن الحرة. وقد سنت الحكومة قانونا خاصا يعرف بـ «تنظيم مهنة الدعارة»، وهو أمر لا نظير له في أي من البلاد العربية والإسلامية.

أعتقد أن في هذه الصحائف الكفاية لإثبات «التطرف العلماني» أو «العنف العلماني» أو «الإرهاب العلماني» الذي يشن حرب إبادة على كل ما هو إسلامي، ولا يستبقى من الإسلام إلا بعض الشكليات التي لا تكون فردا مسلما، ولا أسرة مسلمة، ولا مجتمعا مسلما.

وإذا كان الرسول الكريم قدحذرنا من الغلو في الدين، وأن الأمة تهلك بالغلو في الدين، فما بالكم بالغلو العلماني، الذي لا يبقي ولا يذر؟!

---

(١) راجع: الفصل الحادي عشر بعنوان ـ صراع الهوية في تونس ـ من كتاب تونس الإسلام الجريح ص ٤١٥، وهذه الخطة هي خطة سرية أعدها الحزب الحاكم لمقاومة المد الإسلامي في تونس.

فشل العلمانية في ديار الإسلام

من أجل هذا، لا يتصور للعلمانية أن تنجح في بلد إسلامي؛ لأنها مناقضة لطبيعة الإسلام، الذي تدين به الشعوب المسلمة، ومناقضة لمفاهيمه وسلوكه وتاريخه . . . ولا يوجد أي مسوِّغ لقيامها، كما وجد ذلك في الغرب النصراني.

كل ما تفعله العلمانية أنها تحاول تغيير طبيعة الأمة واتجاهها، والأمة لا تستجيب لها، حيث ترفض أجهزة المناعة في كيانها، زرع هذا الجسم الغريب في داخلها، وتقاومه بكل قوة، فينشأ بين الحكم العلماني وبين الأمة المسلمة صراع، يظهر حينا ويختفي أحيانا، ويمتد يوما، وينكمش يوما آخر، ولكنه صراع باق مستمر؛ لأنه صراع بين الذات وبين العدوان على الذات، وقد يكمن كمون النار في البركان، ولكنه لابد يوما أن ينفجر.

والاتجاه العلماني ـ على كل حال ـ يعوق انطلاق الأمة بكل طاقاتها؛ لأنه غريب عنها، دخيل عليها، لا يحركها من داخلها، ولا يخاطبها باللسان، الذي يهز كينونتها.

فشل النموذج العلماني التركي:

وأبرز بلد إسلامي حكمته العلمانية، ونفذت فيه خططها، وضربت بيد من حديد كل من يقاومها، وخاضت في ذلك بحرا من الدم، هو: تركيا، بلد الخلافة الإسلامية الأخيرة، الذي قهره «أتاتورك» على تطبيق الأنموذج الغربي في الحياة كلها: في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والتعليم، والثقافة، وسلخه من تراثه، وقيمه، وتقاليده، كما تسلخ الشاة من جلدها، وأقام دستورا لادينيا، يعزل الدين عن الحياة عزلا كاملا، قامت ـ على أساسه ـ قوانين مجافية للإسلام كل المجافاة، حتى في شئون الأسرة والأحوال الشخصية.

فهل استطاع (أتاتورك) وخلفاؤه من بعده ومعهم الدستور والقوانين، والتعليم، والإعلام، والجيش والشرطة، ومن ورائهم الغرب بكل جبروته وقوته: أن يجتثوا جذور الأفكار الإسلامية، والمشاعر الإسلامية، والتطلعات الإسلامية، والقيم الإسلامية، من حياة الشعب التركي المسلم؟

الواقع الذي يشهده كل من زار تركيا في السنين الأخيرة، تشهد به المساجد المزدحمة بالمصلين من كل الأجيال، وتشهد به المدارس القرآنية، التي تُعَدّ بالآلاف، وتشهد به معاهد الأئمة والخطباء، ويشهد به انتشار الكتب الإسلامية، ويشهد به حال الأتراك، الذين يعيشون في ألمانيا، وغيرها من بلاد أوربا ـ هذا الواقع يقول: لا، وألف «لا».

ولا بأس بأن أنقل هنا ما كتبته جريدة «لوموند دبلوماتيك» الفرنسية، في ١٨/ ١/ ١٩٨٣م، عن «تركيا بين مدنية الغرب وأصالة الإسلام»، ونقلته مجلة «الرائد»، التي تصدر في أخن بألمانيا. تقول الصحيفة:

بعد قرنين من الإصلاحات، الرامية إلى طبع المجتمع التركي بالطابع الغربي، وبعد نصف قرن من الحكم العلماني، هنالك حديث الآن عن انبعاث الإسلام مجددا في تركيا، التي كانت من أوائل الدول الإسلامية، التي فصلت بين السياسة والدين.

فالثورة الكمالية (كمال أتاتورك)، كانت قد جعلت من العلمانية أساس الدولة، وأساس التحديث فيها، مما كان يعني أن الإسلام يجب أن يخرج من الحياة العامة، ليحتفظ فقط بحق التأثير في ضمائر المتدينين. وهكذا، تحول الإسلام، الذي هو دين وسياسة قبل كل شيء، إلى مسألة خاصة، بجرة قلم من جانب الدولة، التي راحت تشرف عليه.

والواقع أن فصل الإسلام عن السياسة في بلد مسلم بصورة تامة تقريبا، كانت تجربة فريدة، تقوم بها دولة علمانية قائمة على النمط الغربي. وأدى هذا الوضع إلى انتقال الإسلام من موقع السيادة والسلطة إلى موقع الظل في الأوساط الشعبية، وخصوصا الفلاحين في الأناضول، وأصبح عرضة للقمع غالبا.

فالمدارس القرآنية والزوايا، عُدَّت غير شرعية، ابتداء من عام ١٩٢٥م، بحسبان أنها مراكز للتخلف والتآمر الرجعي.

ولكن، هل انطفأ الإسلام ـ مع ذلك ـ في ضمائر الأتراك، واختفى من الحياة السياسية التركية؟ يبدو أن العكس هو الصحيح. ومع اختفاء الإسلام من عالم الطبقة الحاكمة، تحول إلى مركز الخيارات السياسية في البلاد. فالجمعيات الإسلامية والتعاليم الدينية، استمرت تمارس نفوذها وسط الجماهير في الأناضول، بل اكتسبت أنصارا جددا.

إن حماسة الجماهير التركية للرموز الإسلامية، لا ترجع ـ فقط ـ إلى نشاط جمعيتي «النقشبندي» و «القادري» وغيرهما، أو لكون الحكم معاديا للدين، بل يرجع ـ كذلك ـ إلى رفض المجتمع التركي لأي نموذج اجتماعي، يخرج عن الإطار الثقافي الإسلامي، وخشية هذا المجتمع من رؤية الهوية الثقافية التركية، تذوب شيئا فشيئا وسط تنامي نفوذ نمط الحياة الغربية داخل تركيا.

إن من الصعب ـ الآن ـ تحديد عدد أتباع الجمعيات الدينية في تركيا، وعدد الذين يذهبون للمدارس الإسلامية السرية؛ لأن هذه الجمعيات والمدارس، لا تعمل كما تعمل الأحزاب، ولكن يمكن أخذ فكرة عن طريق ملاحظة نسبة الأصوات، التي حصل عليها «حزب الخلاص الوطني»، الذي يتزعمه السيد «أربكان»، الذي يقبع ـ الآن ـ في السجن بتهمة معارضة مبادئ «العلمانية»، ومخالفة المادة «١٦٣» من القانون التي تحرم الدعوة لأي ربط بين الدين والحياة الاقتصادية أو السياسية. والواقع أن حزب الخلاص الوطني بدأ مع دخول النمط البرلماني إلى تركيا، وقد حصل في انتخابات عام ١٩٧٣م على ١١,٨ بالمائة من مجموع الأصوات، واحتفظ بهذه النسبة ـ عموما ـ مع ميل للانخفاض، حتى قيام الانقلاب العسكري في أيلول عام ١٩٨٠م أ. هـ.

هذا ما كتبته صحيفة «لوموند» الفرنسية عن تركيا منذ ستة عشر عاما، أي قبل أن يخرج «أربكان» من سجنه وينشئ «حزب الرفاه» بعد حزب السلامة، أو الخلاص، كما يسمى، وأن يحصل على «الأغلبية النسبية» في الانتخابات

التشريعية سنة ١٩٩٤م، وأن يكوِّن الحكومة التركية بالاشتراك مع حزب الطريق القويم، وهو حزب علماني، وأن يتولى «أربكان» رئاسة الحكومة التركية. وقبل ذلك، حصل كثير من أفراد حزبه على مقاعد غير قليلة في البلديات الكبرى في «إستانبول» وفي «أنقرة» وهو ما زلزل كيان العلمانيين.

ولقد تآمرت «القوى الخفية» التي تحكم تركيا، وأداتها الأولى: الجيش، لإخراج «أركان» من رئاسة الحكومة، بل من الحكومة كلها، ووجه إليه من التهم ما دانه به «القضاء العلماني» المنحاز ضد الإسلام. وكانت النتيجة: حل الحزب، ومنع «أربكان» من إنشاء حزب آخر إلا بعد سنوات. ولكن أتباعه في البرلمان، استطاعوا أن ينشئوا حزبا آخر بغير رئاسته، هو «حزب الفضيلة»، وهو الذي دخل المعركة الانتخابية في الدورة الأخيرة، وكان المأمول أن يحظى بعدد أكبر من المقاعد، ولكن الحرب المعلنة والخفية ضده من جميع أجهزة الدولة، ومن ورائهم من قوى الصهيونية والصليبية، وإرهاب جماهير الشعب من الجيش والسلطة والإعلام العلماني، كل ذلك كان له تأثيره في تأخير مرتبته ليكون الحزب الثالث في عدد المقاعد، وإن كانت الفروق بينه وبين من قبله ليست كبيرة.

من المستفيد من هذا الصراع الظاهر والباطن بين القوى الإسلامية المعبرة عن روح الشعب وضميره، وبين القوى المتغربة، التي انسلخت عن أمتها، وارتمت في أحضان الغرب، ورضيت لنفسها أن تكون ذيلا، وقد كانت رأسا؟ لا يستفيد من هذا غير أعداء الدين، وأعداء الوطن، وأعداء الأمة، من الصهيونيين والصليبيين. أما تركيا، فلم تستفد ولن تستفيد شيئا. وما أصدق ما قالته كاتبة تركية: كنا أول دولة في الشرق، فأصبحنا آخر دولة في الغرب! بل الحقيقة المرة: أن الغرب لا يَعُدّ تركيا جزءا منه، وإن لهثت هي وراء ذلك. وقال أحد كبرائهم يوما بصريح العبارة: إن تركيا تنتمي إلى حضارة غير حضارتنا!

تقويم العلمانية التركية دينيا وفكريا وسياسيا:

لقد أجبرت العلمانية التركية الشعب التركي المسلم على نمط حياة غريبة عنه، وأن ينسلخ من ذاتيته الدينية والثقافية، ويحيا تابعا لغيره في الفكر والثقافة والتعليم

والتشريع والتقاليد، وفرضت «التغريب الكامل» على الناس بالإرهاب والقوة. فحل التغرب محل الإسلام، كما حلت القبعة محل الطربوش. فهل وصل الحكم التركي إلى المستوى الحربي للجيوش الغربية؟ أو المستوى «التكنولوجي» للدول الغربية؟ وهل نجحت الدولة التركية العلمانية في خلق مجتمع قوي متماسك؟ كلا. لقد خسرت تركيا الحياة الإسلامية، ولم تزل عالة على الغرب في «تقنيته» وتسليحه؛ فلا هي احتفظت بتراثها الروحي وأصالته، ولا هي أحرزت تقدما ماديا يذكر في عالم الذرة والصعود إلى القمر.

إن حركة «أتاتورك» حركة فاشلة خاسرة، وهي في الوقت ذاته حركة ضالة منحرفة، سواء قسناها بمقياس الدين والإسلام، أم بمقياس الوطنية والقومية، أم بمقياس الديمقراطية والحرية، أم بمقياس الفكر والحضارة.

إنها -بمقياس الدين- حركة ردة صريحة، تنكرت لعقيدة الأمة وشريعتها، التي آمنت بها، وتغلغلت في حياتها، وذادت عنها قرونا. لقد استخفّت بحرمات الإسلام، وأنكرت أحكامه القطعية الضرورية، وأعلنت كفرها بشريعته، حتى في الأحوال الشخصية، ورفضت ما علم من الدين بالضرورة، فأسقطت ما فرض الله، وحرمت ما أحل الله، وأحلت ما حرم الله جهرة علانية، فليس لها وصف إلا الردة: ﴿ **وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ (البقرة: ٢١٧).

وهي ـ بمقياس الوطنية والقومية ـ حركة انسلاخ من كل مقومات الأمة ومشخصاتها: الدينية، والثقافية، والتاريخية، والاجتماعية. وخلعها من ذلك كله لتذوب في أمم أخرى ـ مخالفة لها في العقيدة والثقافة والاتجاه ـ كما يذوب الملح في الماء، إلا أن الملح يمكن ـ ببعض الوسائل ـ استخراجه من الماء. أما ذوبان الأمم فيصعب علاجه. وهذا إن افترضنا حسن القصد في القائمين على هذا التذويب، فكيف والدلائل كلها تشير إلى خيانة محكمة دبرتها القوى المعادية للإسلام، يهودية وصليبية، للإجهاز على «الرجل المريض» الذي لم يزل يساورهم الخوف أن يشفى يوما من مرضه، وتدب في أوصاله العافية، فيبرز إلى

الحياة من جديد [1]، وخصوصا بعد موقف السلطان «عبد الحميد» من مطالب اليهود في فلسطين، ومحاولة مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة«هرتزل» رشوة السلطان، والتأثير عليه بشتى المغريات، فرفض الرجل بشدة أن يسلم اليهود شبرا واحدا من فلسطين!

وهي ـ بمقياس الديمقراطية والحرية ـ حركة دكتاتورية مستبدة، تحكم الشعب برغم أنفه، وتقوده بغير إرادته. وقد قاوم الشعب التركي بكل ما يستطيع، وقدم الضحايا والشهداء، دفاعا عن عقيدته وتراثه، ولكنه استسلم أخيراً أمام قوة الحديد والنار، إلى حين.

وهي ـ بمقياس الفكر والحضارة ـ حركة ذيلية تابعة، هدامة غير بناءة، ألغت الكثير، ولكنها لم تقدم شيئا إيجابيا ذا بال.

لقد حاربت تركيا كلمة «الإسلام» وكلمة «الشريعة»، فلم ترض بالانتماء إلى الإسلام، ولا الانتساب إلى شريعته. ويوم التقى قادة البلاد الإسلامية في صورة

---

(١) إن صلة الكماليين ـ ومن قبلهم حزب الاتحاد والترقي ـ باليهودية والماسونية تدل عليها قرائن وأمارات كثيرة، كما بين ذلك شيخ الإسلام في تركية حينذاك (مصطفى صبري) رحمه الله. من ذلك: أن جمعية الاتحاد والترقي كانت تعقد اجتماعاتها في بيوت اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية، والجمعيات الماسونية الإيطالية. وقد كان وزير مالية الاتحاديين يهوديا، كما كانت وزيرة المعارف في عهد الكماليين من أصل يهودي، وهي «خالدة أديب».

ويسوق الشيخ أدلة على ذلك، فيقول:

والذين درسوا خفايا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين أدركوا بما لاح لهم من شواهد كثيرة أن «كمال أتاتورك» وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز. ومن أدلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب الذين اعترضوا على تسليم إنجلترا بشروط تركيا في مؤتمر لوزان، وعدوه هزيمة سياسية منكرة تجاه الأتراك: فما كان من مستشار الخارجية إلا أن رد عليهم بقوله: «عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة!!

ويقول الشيخ صبري: «إن الإنجليز قد تشددوا في معاملة السلطان «وحيد الدين» حتى أعجزوه، ثم تساهلوا بعد ذلك مع «مصطفى كمال»، ليجعلوا منه بطلا، فتعظم فتنته في أبصار المسلمين!! والرجل ممن لا يجد الإنجليز مثله ولو جدوا في طلبه من حيث إنه يهدم من ماديات الإسلام وأدبياته ـ ولا سيما أدبياته ـ في يوم، ما لا يهدم الإنجليز أنفسهم في عام. فلما ثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات... استخلفوا لأنفسهم وانسحبوا من بلادنا».

انظر: كتاب «النكير على منكري النعمة» (هوامش الصفحات ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩).

مؤتمر قمة سنة ١٩٦٩م، وأرادوا تكوين كيان جامع لهم، واقترح بعضهم أن يسمى «جامعة الدول الإسلامية»، كانت تركيا في مقدمة الدول التي رفضت ذلك، وقالت: نحن دولة علمانية لا إسلامية! وعندما سعت «دار المال الإسلامي» إلى إنشاء بنك إسلامي لمن لا يريدون أن يتعاملوا بالربا، رفضت السلطة أن يطلق عليه اسم إسلامي، فاكتفى بتسميته «مؤسسة فيصل المالية». وحين أريد أن يوضع في نظامه الأساسي: وجود «هيئة للرقابة الشرعية» أصروا على حذف كلمة «الشرعية». وهناك كليات لدراسة الشريعة، رفضت تسميتها المعهودة في البلاد الإسلامية المختلفة مثل «كلية أصول الدين» أو «كلية الشريعة» وسموها «كلية الإلهيات»، أي كلية اللاهوت مثل الكليات في العالم المسيحي.

يقول الدكتور محمد البهي في كتابه القيم «الفكر الإسلامي الحديث» في تقويم حركة «أتاتورك» العلمانية:

«إن أي مفكر يقدر قيمة الفكر، لا يصف هذه الحركة التركية إلا بأنها تقليد في غير وعي للغربيين. وأنا أقصد «في غير وعي»؛ لأن الباعث عليها الرغبة في أن تكون تركية جزءا من أوربا لا من آسيا، وأن يكون للأتراك طابع الغربيين ـ لا طابع الشرقيين ـ فيما هو ممدوح أو مذموم، كما طلب لمصر يوما ما صاحب كتاب «مستقبل الثقافة في مصر». فهي حركة اندفاعية لا حركة متئدة، تتخير، وتقدر في تخيرها الاحتفاظ بشخصية الأمة أو الجماعة».

«اليابان جددت حقا؛ لأن حركتها التجديدية قامت على التخير، دون الاندفاع. اليابان ظلت شرقية، ومع ذلك تفوقت على الغرب في مجال الصناعة، وقبل ذلك في المجتمع وتماسكه، كمجتمع له شخصية بارزة».

«أما تركيا، فليس لحركتها طابع معروف حتى اليوم؛ فلا هي بالشرقية، ولا هي بالغربية. يجعلها الغرب «غربية» في اللحظة التي يريد أن يحرضها على الإمعان في البعد عن الإسلام، والجماعات الإسلامية، وفي مقدمة هذه الجماعات الشعوب العربية؛ لأنه نزل بلغتها القرآن. . . ويجعلها «شرقية» يوم يتحدث عن حضارتها المعاصرة، بأنها حضارة مستعارة من الغرب، ليس لها فيه إلا التقليد الأعمى!».

«من السهل على الفرد ـ وكذا على الجماعة ـ أن يهدم ويلغي . . . ولكن ليس من السهل أن يبني . وأشد عسرا أن يكون أصيلا في البناء» .

«إن تركيا الحديثة مظهر تجديدها إلغاء الدين ، وفقدان شخصيتها ، وتبعيتها تبعية مطلقة ـ في السياسة والتوجيه والاقتصاد ـ للغرب الصليبي» [١] .

هذه هي الحقيقة لحركة «كمال أتاتورك» الذي لم يرض لبلده أقل من «التغريب الكامل» ؛ فلم يلحقها بالغرب ، ولا أبقى لها مكانتها في الشرق .

فشل العلمانية العربية:

وهكذا أثبتت العلمانية التركية إخفاقها إلى اليوم ، برغم ارتمائها في أحضان الغرب ، ومع هذا خسرت الشرق ، ولم تدرك الغرب ، وعادت العرب ، وحالفت إسرائيل عدو العرب والمسلمين . . .

ومثلها «العلمانية» العربية التي حكمت البلاد طوال عهود الاستقلال خلال هذا القرن «العشرين» لم تحقق نصرا عسكريا ، ولا رخاء اقتصاديا ، ولا تماسكا اجتماعيا ، ولا تقدما تكنولوجيا ، ولا وحدة ، بل ولا تضامنا سياسيا ، ولا انضباطا أخلاقيا .

أجل فشلت العلمانية بوجهيها : الليبرالي والاشتراكي ، أو قل : في دوريها : الدور اليميني الليبرالي الرأسمالي حين كان الاستيراد من الغرب ، وكانت قبلة حكام العرب : لندن وباريس وواشنطن . والدور اليساري الاشتراكي الثوري ، حين اتجه الاستيراد إلى الشرق ، وكانت قبلة الحكام حينئذ : موسكو وبلغراد وبكين . لم تستطع العلمانية في كلا الدورين : أن تحقق أهداف الشعوب ، وأن تطعمهم من جوع ، وتؤمنهم من خوف ، وتقويهم من ضعف ، وتوحدهم من فرقة ، وتنقلهم من عالم التخلف إلى عالم التقدم .

---

(١) الفكر الإسلامي الحديث ص ٤٨٠ ، ٤٨١ ط ثانية .

فشل النموذج التونسي:

وكما فشل النموذج العلماني التركي المتطرف، وفشلت العلمانية في البلاد العربية عامة، فشل النموذج العلماني التونسي المتطرف فشلا ذريعا، سواء في العهد «البورقيبي» الطويل، أم في العهد الحالي الوارث له، المتتلمذ عليه، السائر على خطه، برغم ما دفع من ثمن باهظ لتنفيق سلعته، وترويج علمانيته المجترئة على الدين، المعتدية على ضمير الأمة. هذا الثمن الذي يتبدى فيما تمتلئ به السجون من أحرار شرفاء، وما امتلأت به القبور من قتلى شهداء، وما نكلت به أدوات التعذيب من رجال ونساء، وما تعانيه أسر كثيرة من جوع، وعري، وقلق؛ فهي لا تطعم من جوع، ولا تأمن من خوف، ولا يقدر أقاربها على مد يد العون إليها، وهم يعلمون أنها أحوج ما تكون إلى ما يمسك الرمق، أو يقيم الأود، خوفا من عقاب السلطة البطاشة، التي تراقب هذه الأسر المحاصرة، والتي إذا ما رأت أنها اكتست بعد عري، أو ذهبت إلى السوق تشتري بعض حاجاتها، فلابد لها أن تسأل: من أين لها هذا؟ ويا ويل من استطاع التعذيب أن ينطق المرأة بأن هذا مساعدة منه، أو من فلان أو علان!!

لقد قطعوا الأرحام بين أبناء البلد الواحد، بل الأسرة الواحدة، والله تعالى يقول: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (الأنفال: ٧٥).

إن الدولة التي حمَّلها الله وحمَّلها الناس مسئولية رعاية شعبها والحفاظ على حقوقه وكرامته، وحماية حرماته وحرياته من كل عدوان عليها ـ هذه الدولة نفسها أصبحت وأمست هي أكبر معتد على حرمات الشعب، وأعظم هاتك لحرماته، وأول مذل لكرامته، وغدت سوط عذاب لكل حر شريف من أبنائه، وكل من يقول: «لا» بملء فيه إذا طلب منه أن يتنازل عن دينه أو شرفه.

لقد تقمصت شخصية «فرعونية»، وسارت سيرة فرعون الذي وصفه الله تعالى بقوله: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (القصص: ٤). كل ما بينهم وبين فرعون من فرق: أن فرعون استضعف طائفة كانوا في الأصل غرباء عن المصريين، لم

يكونوا منهم، ولكن عاشوا بينهم دهرا طويلا، فصاروا منهم. أما فراعنة تونس. فهم يضطهدون أهل البلاد الأصليين، ويكيلون لهم الضربات بعد الضربات.

وهل تستطيع دولة أن تنهض بالشعب وترقى به، وتحقق له النمو والازدهار، والأمن والاستقرار، وسكينة النفس، وراحة البال، بينما شغلها الشاغل: أن تقضي على طائفة منه، وتبيد خضراءهم، وتعفي على آثارهم، وأن تضرب الشعب بعضه ببعض، وتسلط بعضه على بعض؟! تفعل هذا بدل أن تشغل الجميع بالعمل الجاد، والبناء للبلد، والاستقامة على الطريق، في ظل أخوة جامعة، ورحم واشجة، صنعها إيمان واحد بالله والدار الآخرة، ومنهج واحد مستمد من كتاب وسنة يؤمن بهما الشعب كله ويقدسهما، ولا يقدم عليهما شيئا، منذ رضي بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبالقرآن إماما وبمحمد نبيا ورسولا.

ومحرقة لأبناء الصحوة:

في أول هذا العقد الأخير من القرن العشرين، نبهت في بعض ما كتبت على «محرقة» تُعَد بإحكام ودهاء، للصحوة الإسلامية ودعاتها وشبابها، في أكثر من بلد، وبتدبير من القوى المعادية للإسلام وأمته في الخارج، وتنفيذ من القوى المؤيدة لها في الداخل، من العلمانيين والمتغربين، الذين يحملون أسماء أهل الإسلام، وأفكار خصوم الإسلام. وكان من أبرز من نفذ هذه المحرقة بحرارة وحرص هو «تونس» التي نكلت بالإسلاميين شر تنكيل، من قتل وتعذيب وتشريد وسجن ونفي وتجويع، واستحلال لكل الحرمات والمحرمات، من إزهاق الأرواح إلى هتك الأعراض.

ومحرقة للفكرة الإسلامية:

ومحرقة أخرى لعلها أقسى منها وأشد هولا، لفكر الصحوة الإسلامية نفسه، لمحاصرته، بل لخنقه والإجهاز عليه، بطريقة جديدة أطلقوا عليها عنوان: «تجفيف المنابع»، أي منابع التدين الإيجابي، المنور لعقل الفرد، الموقظ لضميره، المحرك لإرادته. وكان فضل السبق والابتكار لهذه المحرقة الأخيرة، لدولة «تونس» التي

تخصصت في هذه الفلسفة الجديدة، وتفننت فيها، وبرعت في تنويع طرائقها، وسنتها لمن قلدها، وسار على دربها، فعليها وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

ولقد كتب مدير الإعلام في سفارة تونس بالقاهرة منذ سنوات عدة في صحيفة «الأهرام» القاهرية، يعيب على السلطات المصرية اتخاذها «الأسلوب الأمني» وحده في معالجة الظاهرة الإسلامية، وهو أسلوب لابد منه، ولكنه لا يكفي وحده في العلاج، ولا يقتلع الظاهرة من جذورها، وقدم نصيحته الغالية لرجال التعليم والثقافة والإعلام في مصر: أن يحذوا حذو تونس في سياسة «تجفيف المنابع» حيث لا يغني غيرها في استئصال شأفة التطرف الديني. ولابد من إعادة النظر في المؤسسات أو الأدوات الثلاث الجبارة التي تصنع الأفكار والميول والأذواق والمشاعر، وهي: التعليم، والإعلام، والثقافة، وهي الأسلحة الفعالة في تلك الحرب الضروس التي بدأت بالفعل، بصورة أو أخرى، وفي بلد آخر.

فلسفة تجفيف المنابع:

وقد شرحنا في كتابنا «الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة»، الفلسفة التي تقوم عليها هذه الأدوات أو هذه المؤسسات، وهي ما أسماه حكام تونس بصراحة سياسة «تجفيف المنابع» يقصدون: منابع التدين الإيجابي المتحرك المحرك. فكل ما يدعو إلى تعميق الإيمان برسالة الإسلام، بوصفه عقيدة وشريعة ومنهاج حياة؛ وكل ما يدعو المسلم إلى الاعتزاز به والغيرة عليه، والموالاة لأوليائه، والمعاداة لأعدائه؛ وكل ما يدل على أصالة المسلم واستقلال شخصيته، وتميزه فردا، وتميز أمته بين الأمم، بوصفها «أمة وسطا»؛ وكل ما يوحي بأستاذية الأمة وشهادتها على الناس؛ وكل ما يذكر بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة في الدين، والتواصي بالحق والصبر؛ وكل ما فيه حث على الجهاد في سبيل الله، ووجوب إعداد ما يستطاع من قوة لإرهاب عدو الله وعدو الأمة؛ وكل ما يشير - ولو من بعيد - إلى وجوب الحكم بما أنزل الله، ووصف من تركه بالكفر أو الظلم أو الفسوق، أو بها جميعا؛ وكل ما يومئ إلى مقاومة الجور والانحراف، ولو بكلمة

حق عند سلطان جائر؛ وكل ما يدعو إلى احتشام المسلمة والتزامها بالحجاب الذي فرضه الله عليها بمحكمات النصوص من القرآن والسنة؛ وكل ما يدعو إلى قوامية الرجال على النساء، كما نص على ذلك كتاب الله؛ وكل ما يحذر من غدر اليهود، وكيد الكافرين. . . كل ذلك وأمثاله خطر يجب أن يقاوم، ووباء يجب أن يحاصر.

وبعبارة أخرى: يجب أن تطهر مناهج التعليم وكتبه، وبرامج الإعلام، وأدوات الثقافة والتوجيه والترفيه، من كل ما يتضمن تلك المعاني التي أشرنا إليها، وما شابهها. بل يجب «تفريغ» تلك المؤسسات وأجهزتها المتنوعة من كل ما يوحي بأن الإسلام هو الحق، وما عداه هو الباطل، وأنه صراط الله المستقيم، وما عداه سبل فيها هدى وضلال، وصواب وخطأ. فإن أخطر ما يفرزه التدين ـ المشدود إلى القرآن والسنة وفهم سلف الأمة ـ أنه ينشئ عقلية تؤمن بأنها تملك وحدها «الحقيقة المطلقة»! ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ﴾ (يونس: ٣٢)، وهذا أصل التعصب وجرثومته!

والمنهج المطلوب اتباعه في المرحلة الجديدة: أن نغرس في نفوس الشعب ـ وبخاصة الناشئة ـ ما سموه «نسبية الحقائق»؛ فليست هناك حقيقة بإطلاق، إنما هناك حقيقة لدى هذا الشخص، أو تلك الجماعة، أو في هذه البيئة، أو في ذلك العصر. وقد تكون هذه الحقيقة نفسها أسطورة زائفة لدى شخص آخر، أو جماعة أخرى، أو في بيئة أخرى، أو عصر آخر.

قد تقول بصفتك مسلما: إن التوحيد حقيقة لا ريب فيها، دلت عليها الفطرة، ودل عليها العقل، ودل عليها الوحي. ولكن النصراني يقول بالتثليث، وأن الله ثالث ثلاثة. والهندوسي يقول الآلهة، وأن الإله قد يحل في بعض الحيوانات كالبقرة، أو بعض الجبال، أو بعض الأنهار. فما الذي يجعل قولك أولى من قولهم؟ ودعواك أحق من دعاويهم؟ ودينك أحرى بالاتباع من دينهم؟!

وقد ترى بصفتك مسلما: أن محمدا رسول الله، وأن القرآن المنزل عليه كلام الله، وأن الشريعة التي جاء بها هي من عند الله. ولكن هناك آخرين من أصحاب الأديان المخالفة، أو ممن لا يدينون بدين، يرفضون هذا كله، ويقولون في محمد

وكتابه ودعوته وشريعته أقاويل أخرى. ولكل رأيه ووجهته وأدلته التي يستند إليها. فلا داعي للغضب من هؤلاء ولا للإنكار عليهم، فمن يدري؟! لعل ما تحسبه الحق الذي لا ريب فيه، يكون هو الباطل الذي لا ريب فيه!

وقد ترى ـ بحكم ثقافتك الإسلامية ـ أن بعد هذه الحياة الفانية حياة أخرى، تنصب فيها الموازين، وتنشر فيها الدواوين، وتوفى كل نفس ما كسبت، وتكافأ بما عملت، ثوابا أو عقابا، جنة أو نارا. ولكن هناك آخرين ينظرون إلى الحياة الأخرى نظرة مغايرة، فيقولون بتناسخ الأرواح، أو ببعث روحي لا مكان فيه لنعيم حسي، ولا لعذاب مادي. بل يوجد من لا يؤمن بالآخرة ولا بالخلود قط، بل من لا يؤمن بالدين من أصله، ويراه أكذوبة اخترعها الأغنياء لإلهاء الفقراء، أو الحكام لتخدير المحكومين، ويرددون ما قاله الفيلسوف المادي: ليس صوابا أن الله خلق الإنسان، بل الصواب أن الإنسان هو الذي خلق الله! وليس الذي يقول مثل تلك المقولات من عوام الناس وأغبيائهم، بل من خاصة مثقفيهم وأدبائهم وفلاسفتهم، فكيف ترى قول هؤلاء باطلا كله، وقولك أنت هو ـ وحده ـ الحق المبين؟!

إن الذي يليق بك أيها المثقف العصري: أن تتسم برحابة الأفق، وتنظر إلى الحقائق ـ مهما كان مصدرها ـ بحسبانها «أمورا نسبية» تختلف باختلاف الزمان والمكان والإنسان!

هذا هو المقصود من المعركة الجديدة مع «الأصولية الإسلامية»: أو معركة التشكيك في الأصول وتجفيف المنابع! إنها فلسفة «السوفسطائية» عادت من جديد، تريد أن تفرض نفسها على أمة الإسلام. وهي تملك سيف المعز وذهبه، وتملك ما لم يملكه المعز، ولم يكن ليحلم به، وهو: الأجهزة المقتدرة في التعليم والإعلام والثقافة.

والمعركة الكبرى اليوم في تونس، كما هي في بلاد عربية قلدتها، هي: معركة التعليم، وتفريغه من كل ما ينشئ الروح الإسلامية، والعقلية الإسلامية، والنفسية الإسلامية، وتهيئة مناخ فكري ونفسي جديد، يقبل «التطبيع» مع اليهود، والخضوع لإسرائيل، والانحناء لهيمنة «العولمة» أو «النظام العالمي الجديد» ـ كما يسمونه ـ بما يحمله من أحقاد علينا، وأطماع فينا، واستخفاف بنا، وإذلال

لكرامتنا، وسلب لهويتنا، كما لمسنا ذلك في كل قضايانا من قضية فلسطين، إلى قضية البوسنة والهرسك، إلى قضية كوسوفا، إلى قضية كشمير.

ولم يقف الأمر عند تفريغ المناهج والكتب من الإسلام الإيجابي المحرك [١]، فقد يعوض المدرس المؤمن نقص المناهج وقصور الكتاب، بما يبثه من روح، وما يشيعه من فكر، وما يدل عليه من سلوك. ولهذا، كانت الخطوة اللازمة هي تفريغ المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية من العناصر الإسلامية الملتزمة، وإقامة مذبحة كمذبحة القلعة المشهورة، لهؤلاء «الأصوليين» بإبعادهم عن التعليم كله ـ كما أبعدوا عن الإعلام كله ـ ليخلواَ للمنافقين والوصوليين والعلمانيين والمتغربين، ليفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، ويحولوا وجهة الجيل من المسجد إلى المسرح والسينما، ومن تلاوة القرآن إلى قراءة القصص، ومن الحماسة للإسلام والجهاد إلى الحماسة للكرة والنوادي، ومن احترام أهل العلم والتقوى والجهاد إلى تمجيد أهل الغناء والرقص والتمثيل. وبذلك تختل القيم، وتضطرب الموازين.

والهدف من ذلك كله واضح جلي لكل ذي عينين: «غسل مخ» الجيل الحاضر، والأجيال القادمة، وصنع إسلام زائف لها، لا صلة له بإسلام القرآن والسنة، ولا بإسلام سلف الأمة.. إسلام «تفصله» الحكومات على قدها، ويعمل فيه «مقص الرقيب» ما يشاء عمله، من القطع واللصق، والحذف والإضافة، والتقديم والتأخير [٢]. حتى يظهر إسلام ممسوخ كما يريد هو أن يكون.

كم كلفت هذه العملية ـ عملية مسخ الإسلام في عقائده، وفي شرائعه، وفي قيمه ـ الدولة التونسية من المليارات، ومن الجهود والأوقات، ثم من الدماء والأرواح، ومن الحرمات والحريات؟! لقد كلفت الكثير والكثير وما زالت تكلف ثم تكلف، ثم تكلف. فهل نجحت السلطة الغاشمة في تغيير طبيعة الشعب التونسي المسلم إلى شعب آخر؟

---

(١) جعلت برامج التربية الدينية في التعليم العام مقتصرة ـ أو تكاد ـ على دراسة نصوص تتعلق بالإسلام من مؤلفات من لا علاقة لهم بالإسلام مثل: محمد سعيد العشماوي وحسن حنفي وأمثالهما. وفي الجامعة الزيتونية (التي لم يبق منها إلا الاسم) جعلت البرامج في العلوم الشرعية تكاد تقتصر على مجموعة من المسائل التي عنونت بـ «إشكاليات» مثل: إشكالية الوحي، إشكاليات السنة، إشكاليات القرآن، وما شابه ذلك من العناوين.

(٢) انظر: كتابنا «الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة» ص ١٧٤ ـ ١٧٨.

لابد أن يكون لهذا بعض الأثر في بعض الناس، من غير شك، فالإنسان يتأثر ـ شاء أم أبى ـ بما يقرأ وما يسمع وما يشاهد، ولا سيما إذا كُثِّف واستمر، وبخاصة الأطفال في المدارس. ولكن فطرة الله في الناس، وحقائق الإسلام الخالدة في القرآن والسنة، ومواريثها في عقول المسلمين ونفوسهم، ووجود أفراد من العلماء يمثلون الطائفة القائمة على الحق إلى قيام الساعة، كل أولئك يشوش على العلمانيين خطتهم الجهنمية، وفلسفتهم التجفيفية. وكذلك ما يدخل على أهل تونس من القنوات الفضائية، ولا تملك السلطة له دفعا، فهم يهدمون والله يبني، وهم يميتون والله يحيي، ولن يغلب المخلوق الخالق!

محرقة للحرية والأحرار:

لم يقف الاضطهاد والتنكيل على أبناء الصحوة الإسلامية، ولا على حملة الفكرة الإسلامية، بل تعدى ذلك إلى كل الأحرار وحملة الفكر الحر حتى من الليبراليين ومن غير المتدينين. فكل من رفع صوتا معارضا للنظام الحاكم وسياسته، وكل من أبدى رأيا مخالفا له، بل كل من حدثته نفسه بذلك وإن لم يعلنه للناس، فإن مصيره يكون المحاكم والسجن والتعذيب! هذا ما حدث على سبيل المثال لـ«محمد مواعدة» رئيس حزب الديمقراطيين الاشتراكيين، و«كسيلة» من دعاة حقوق الإنسان، و «المرزوقي» الذي أبدى نيته في الترشيح لرئاسة الدولة، فكان من الغد في السجن. وكل هؤلاء وغيرهم كثير هم من الليبراليين الأحرار. وقد ضاق الناس بهذا الوضع الخانق ضيقا شديدا، وهو ما ظهر في مقال شهير لشيخ الجامعيين التونسيين الدكتور «محمد الطالبي» (١) كتبه بجريدة «الحياة» بتاريخ ٣٠ من مارس عام ١٩٩٩م، بين فيه محرقة الحرية في تونس التي طالت جميع الناس على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية. ومما قاله في ذلك:

لنقف لحظة عند وضعنا بتونس: تشريعاتنا جيدة، نباهي بها، ويحسدنا عليها

---

(١) ليبرالي حر يحظى باحترام كبير لدى كل المثقفين في تونس، وهو وإن لم يكن ممثلا للصحوة الإسلامية، فإنه يمثل الضمير الحر في تونس، مما يدل على أن الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان في هذا البلد طال الجميع ولم يقتصر على فئة دون أخرى.

الغير، حتى الغرب، كما لا تفتأ تؤكد ذلك وسائلنا الإعلامية، التي كلها بيد السلطة وتحت مراقبتها التي لا تترك حرفا ينطق إلا وراقبت مخارجه بدقة، ودواخله بريبة. وكذلك وضعنا الاقتصادي، فهو بالنسبة لفضائنا الذي ننتمي إليه، طيب إجمالا: أما وضعنا الفكري فهو مقبل على الموت وفي طريق الاحتضار. قانون الجمعيات لا يسمح عمليا بتكوين الجمعيات إلا برخصة لا تعطى إلا لغير المشبوه فيهم، وكل مفكر حر مستقل مشبوه فيه مسبقا حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك.

فإذا ما قدم المفكر ملفا لنشر مجلة، لا يسلَّم له وصل بإيداع الملف في المصلحة المختصة التي تسلم رخص النشر، وما دام ليس له وصل، فلا دليل يثبت أنه قدم ملفا ألبتة، فلا يجاب لا بالرفض - وهو ما يتنافى مع حرية التعبير - ولا بالقبول، فلا يستطيع نشر المجلة، وليس له دليل يثبت أنه قدم ملفا، حيث إنه ليس عنده ما يثبت ذلك! نسمي هذا حرية الصحافة والنشر. ونحن قوم عرفنا بتأليف كتب فقهية تسمى «كتب الحيل»، وهذا ما عرض لي عندما تقدمت، مع جملة من الزملاء، كلهم من الجامعيين المرموقين، بطلب لنشر مجلة تهتم بتجديد الفكر الإسلامي، اخترنا لها اسم «المقاصد» فلم تولد إلى اليوم، وقد مر على الطلب ما يزيد على عشر سنوات.

بلا إطالة، فلقد بلغ اليوم الأمر بالجامعي والمفكر التونسي بحيث أصبح تماما في وضع السفيه فقها، أي في وضع المحجور المولى عليه، فهو لا يستطيع أن يقرأ كتابا غير مرخص في دخوله إلى تونس. وكذلك بالنسبة للمجلات والصحف كلها. وكذلك بالنسبة لمعارض الكتاب، لا يعرض فيها شيء لا يخضع للمراقبة مسبقا. فكيف يكون الإنتاج المعرفي في هذه الصورة بجامعاتنا، والمصادر والمراجع كلها تخضع لمراقبة موظف أقل ما يقال فيه: إنه ليس من أهل الفكر ولا ينتمي إلى الجامعة بنسب؟ وهذا الموظف الذي يذل ويهين كل المفكرين وكل الجامعيين يفرض مراقبته عليهم في مرحلة الإنتاج المعرفي، فلا ينشر لهم شيء ولا يعرض في الأسواق إلا إذا ما رخص فيه، ولو كان التأليف أطروحه جامعية نوقشت أمام لجنة مكونة من خمسة أعضاء كلهم أكفاء من أهل الاختصاص، منحوا الأطروحة بالإجماع رتبة حسن جدا. هذا ما وقع لي، عندما رأست لجنة ناقشت أطروحة السيدة «آمال القرامي» حول «الردة في الحضارة الإسلامية» ومنعت الأطروحة من

النشر، بالطرق المألوفة التي تعتمد الحيل الفقهية التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، فلم أشعر عندها قط في كامل حياتي وقد تجاوزت إذ ذاك سن الخامسة والسبعين، بذل أكبر، يهينني ويذلني ويحتقرني ويدوس كرامتي وكرامة جامعتي التي أسهمت في تأسيسها وأعطيتها مهجتي، موظف أصون لساني عن وصفه بما يستحق، فهو الذي يفرض رقابته على الجامعة وعلى الفكر، بمراقبة مصادر المعرفة، وإنتاج المعرفة، ونشر المعرفة. هذه حرية الجامعي والمفكر في وطني وبلدي! ما العمل؟

نخبنا الفكرية هاجرت وما زالت تهاجر إلى الخارج، إلى الغرب، حيث تجد حرية الفكر والتعبير. هناك النجاة من الاستبلاه، وتحميق الأفكار، وقلب المفكرين إلى قطعان يسوقهم موظف في الداخلية، هو الآمر الزاجر، يدوس كرامتهم دوسا. فمن يلوم المثقف، في هذه الحالة، إذا ما لجأ إلى الغرب بجسده وفكره في حالة الاضطرار؟ هناك لا يخسر نفسه، ولا يخسره الفكر، ولا يخسره إلا وطنه. هناك يجد الكرامة والاطمئنان والاستقرار، فينتج ويفيد. لكن ليس هذا هو الحل. الحل، مهما كانت التكاليف ومهما كان الثمن، جهاد مفكرينا، كل على قدر استطاعته داخل أوطاننا.

الرعب الدائم:

والعلمانية التونسية تعيش في رعب دائم، وأول ما يرعبها هو: شعب تونس نفسه. إنها تعلم علم اليقين: أنها تقود الشعب برغم أنفه، وتوجهه إلى غير ما يريد، وتعمل على تغيير هويته، وتحويل شخصيته، وإلغاء تراثه وإخراجه من دينه الذي آمن به وتغلغل في أعماقه، فهي لهذا تحاول أن تغسل مخه، وأن تنسيه نفسه، وأن تلهيه عن ذاته، وأن تعزله عن كل ما يذكره بالإسلام الحق، وإسلام الأمة، وإسلام القرآن والسنة، إسلام الصحابة والتابعين. وفي سبيل هذه الغايه الشريرة تحاول السلطة التونسية فرض الحصار الفكري على الشعب التونسي، وإغلاق النوافذ التي تهب منها نسمات الأفكار، ورياح الثقافات المعارضة، ومنع أي كتاب إسلامي مخالف من الدخول إلى تونس، وكذلك أي مجلة إسلامية، أو نشرة إسلامية، أو مجلة أو جريدة تتحدث عن تونس بنقد من قريب أو بعيد، ومنع

دخول أي عالم أو مفكر أو داعية مسلم حر، يستطيع أن يقول كلمة واحدة في غير الاتجاه الذي تفرضه الدولة.

والواقع أن السلطة مهما تحاول ذلك وتبذل فيه ما تبذل، فلن تستطيع ـ بكل قوتها وجبروتها وإمكاناتها المسخرة لأغراضها ـ سجن الشعب كله في «زنزانة» فكرها المسيخ، ودينها المبدل ومفاهيمها المغلوطة.

وحسبنا أن نعلم أن برنامج «الشريعة والحياة» الذي يقدم من «قناة الجزيرة» في قطر، مساء كل أحد، كون «مدرسة واسعة» بين أبناء تونس كلها، تترقبه وتتلمذ عليه، وتأخذ منه الإسلام الوسطي المستنير. والسلطة تعلم ذلك حق العلم عن طريق عملائها، ولكنها لم تستطع أن تقدم أو تؤخر أمام هذه البلية النازلة، والصاعقة الهائلة. وماذا يمكن أن تفعل؟ هل تصدر أوامر وقرارات تحرم على الناس استخدام التلفازات في ذلك الوقت؟

لقد فاجأتهم هذه المصيبة من حيث لا يشعرون. لقد نسوا أن العالم تقارب حتى أصبح قرية واحدة كما يقال. وإن عزل شعب عزلا كاملا لم يعد ممكنا، كما يتصور عتاة الفراعين، وطغاة السلاطين.

إن فرعون وهامان وجنودهما وقفوا مكتوفين، ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا، أمام هذا الصوت الناطق بالحق، وصدق الله العظيم، إذ يقول: ﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** ﴾ (الأنبياء: ١٨).

إن صوتا يرتفع بالإسلام، ويجلجل بالقرآن، ويحتمي بالسنة، ويرتكز على إجماع الأمة المعصومة: جدير بأن يرعب العلمانيين الواهنين، وأن يرعد فرائصهم، ويدعهم خائري القوى، محطم الأعصاب. فليس هناك أضعف من الباطل إذا واجهته بالحق: ﴿ **فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ** ﴾ (الرعد: ١٧).

الفضيحة أمام العالم:

أضف إلى ذلك فضيحة هذا النظام المتأله المتجبر على شعبه، المستخف بكل القوانين، والحقوق والحريات، أمام العالم كله، كما شهدت بذلك منظمات حقوق

الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، في تقارير مسهبة مفصلة، حافلة بالوقائع، مشحونة بالأسماء والتواريخ والأرقام. فقد ظلت تونس طيلة السنوات العشر الأخيرة تتصدر تقارير هذه المنظمات في انتهاك حقوق الإنسان وممارسة التعذيب حتى غدا ذلك أمرا شهيرا على نطاق عالمي، وهو ما أكده مدير منظمة العفو الدولية في مؤتمرها العالمي سنة١٩٩٨م بجنوب إفريقيا، حينما خطب قائلا في أسلوب ساخر ما معناه: «إن تونس أصبحت في العالم المثال الأعلى، ليس فقط في انتهاك حقوق الإنسان، بل أيضا في التحيُّل لإخفاء ذلك الانتهاك والظهور بمظهر المحافظ على تلك الحقوق».

وإذا كانت تلك التقارير والوثائق الكثيرة المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في تونس تبلغ العشرات في عددها، والمئات بل وربما الآلاف في صفحاتها، فإننا نقتطف منها على سبيل المثال النصين التاليين:

١ ـ جاء في تقرير منظمة العفو الدولية وثيقة رقم ٩٢/ ٠٤/ MDE ٣٠ بتاريخ مارس عام ١٩٩٢م تحت عنوان: «تونس: الاعتقال الانعزالي الممتد والتعذيب» ما نصه: «على الرغم من مصادقة تونس على اتفاقية مناهضة التعذيب عام ١٩٨٨م، فإن منظمة العفو الدولية ما برحت تشعر بالانزعاج بسبب عدد حالات التعذيب التي أبلغت بها خلال عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩م».

٢ ـ وقد وصفت المنظمة في تقريرها الصادر في سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٠م بعنوان: «تونس: ملخص بواعث قلق منظمة العفو الدولية» (رقم الوثيقة ٩٠/ ٠٣/ MDE٣٠) وصفت عددا من تلك الحالات التي زعم فيها تعرض المعتقلين السياسين للتعذيب وسوء المعاملة، ومن بينهم أشخاص مشتبه في عضويتهم في حركة «النهضة» وآخرون من أعضاء «حزب العمال الشيوعي التونسي». ومما أقلق المنظمة أيضا ما بدا من شيوع تعذيب المعتقلين غير السياسين. ويبدو أن ثلاثة منهم ـ على الأقل ـ توفوا في ظروف مريبة خلال الفترة المشار إليها، وتشعر المنظمة ببالغ القلق لتقاعس الحكومة التونسية ـ فيما يبدو ـ عن تطبيق المزيد من الضمانات ضد التعذيب منذ تصديقها على اتفاقية مناهضة التعذيب. بل على العكس، فلقد دأبت الحكومة التونسية على إنكار أن حالات التعذيب ليست مجرد

حوادث منفردة: ولدى منظمة العفو الدولية أكثر من ٢٠٠ شهادة تفيد بإنزال التعذيب بالمعتقلين، وقد أدلى بها معتقلون سابقون، وأقارب المعتقلين، ومحامون وأطباء وشهود طلبوا عدم ذكر أسمائهم خوفا من أن يقبض عليهم أو يتعرضوا للمضايقة من قبل السلطات، ومن بينهم أعضاء أو مؤيدون سابقون للحزب الحاكم، فضلا عن أشخاص مستقلين، وآخرين من مؤيدي أحزاب المعارضة. وكثيرا ما ذكرت السلطات التونسية أن أي شهادة يدلي بها «أصوليون إسلاميون» غير جديرة بالتصديق، وأن الأطباء الذين وقعوا على الشهادات الطبية هم من «المتعاطفين مع الأصوليين»، وأن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان «يتلاعب بها الأصوليون». ومما يقلق منظمة العفو الدولية أن الحكومة التونسية تتعلل بهذه التصريحات لتخفي تقاعسها عن القيام بتحقيقات مناسبة ونزيهة في الادعاءات الكثيرة التي تفيد بتعذيب المعتقلين في تونس وإساءة معاملتهم.

٣ ـ جاء في تقرير منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم: ٩٣/ ٠٢/ ٣٠ MDE بتاريخ: ٣ من يونيو عام ١٩٩٣م تحت عنوان: «تونس: ضحايا المضايقات والتعذيب والسجون من النساء» ما نصه:

فخلال عامي ١٩٩١، ١٩٩٢م، ظلت سيدة في الخامسة والثلاثين تكابد التعذيب وسوء المعاملة والمضايقة المستمرة حتى تمكنت في نهاية المطاف من مغادرة البلاد، وهي أم لثلاثة أطفال وزوجة أحد العناصر البارزة في حركة «النهضة». وقد أكد بعض الأطباء المتخصصين في علاج ضحايا التعذيب في «جمعية ضحايا القمع في المنفى» التي تتخذ باريس مقرا لها ـ أكد أن تلك السيدة لا تزال تعاني إلى اليوم من شلل جزئي في ذراعها اليمنى، وذلك بسبب تعليقها من معصميها لفترات طويلة على ما يبدو، وأن حالتها الجسمانية تؤكد ما ادعته من التعذيب. وتروي السيدة ما كابدته قائله:

«منذ مارس / آزار عام ١٩٩١م، وبعد أن غادر زوجي تونس، كان لزاما عليَّ أن أتوجه إلى وزارة الداخلية ثلاث مرات أسبوعيا لإثبات وجودي، فكانوا يحتجزونني عدة ساعات في كل مرة، وكثيرا ما استمر احتجازي طيلة اليوم. وكانوا يسألونني عن مكان زوجي، ولا يصدقونني عندما أقول: إنني لا أعرف

فيهددونني. وفي مرات عديدة، أجبروني على خلع الحجاب، وأمروني بأن أطلب الطلاق من زوجي، كما جردوني من ملابسي وهددوا بإيذائي جنسيا، واعتدوا علي بالضرب. وفي إحدى المرات في أغسطس / آب عام ١٩٩٢، احتجزوني طوال اليوم، وجردوني من ملابسي أمام عدد من رجال الشرطة وشرطيتين، فضلا عن أخي الذي كان بصحبتي. ثم جاءوا بمعتقل آخر من أعضاء حركة «النهضة» إلى الغرفة، وقالوا: إنهم سوف يجعلونه يغتصبني. ثم أخذوا يطفئون لفافات التبغ في أعضائي التناسلية، بينما أمسك شرطيان بيدي وأمسكت شرطية برأسي. بعد ذلك علقوني من معصمي وراحوا يضربوني على جميع أجزاء جسمي فكسروا ذراعي اليمنى. ثم أطلقوا سراحي في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم، فتوجهت إلى المستشفى. وعندما عدت مرة أخرى بعد ثلاثة أيام لإثبات وجودي كالمعتاد، أبلغتهم بأنني اتصلت بأحد المحامين وقدمت شكوى قانونية، فأمروني بسحب الشكوى وإلا فإنني سوف أتعرض للاغتصاب، وعندئذ توجه إليَّ تهمة الزنا».

وبعد ذلك ،أقامت السيدة مع عائلتها، فعانى بعض أفرادها هم الآخرون من صنوف المضايقات والمعاملة السيئة؛ لأنهم آووها هي وأطفالها. كما اعتقل شقيقها مرارا وعومل معاملة سيئة. وبعد أن غادرت السيدة تونس، اعتقلت شقيقتها أيضا عدة مرات، وزعمت أنها تعرضت للتعذيب والإيذاء الجنسي.

وروت زوجة عضو آخر بارز في حركة «النهضة» غادرت تونس في عام ١٩٩١م، تفاصيل محنتها لمنظمة العفو الدولية، قالت:

«قبضوا عليَّ يوم ٤ من سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩١م، واقتادوني إلى وزارة الداخلية، وهناك أمروني بأن أخلع غطاء رأسي وسألوني عن مكان وجود زوجي. وعندما خلعت غطاءالرأس قالوا لي: اخلعي ملابسك، ولكنني رفضت فأخذوا يمزقونها، كما مزقوا ملابسي الداخلية فيما عدا السروال، وألقوا بي على فراش، وتناولوا عصا وانهالوا علي ضربا، وظلوا يشتمونني. احتجزوني لمدة أربعة أيام. وفي اليوم التالي أحضروا أخي أيضا، ولم أكن أرتدي آنذاك إلا السروال الداخلي، فأخذت أصرخ وأصيح، فصبوا علي دلوا مليئا بالماء. وفي الليل جاء رجل ومعه زجاجة حليب، ولكنني رفضت أن أشربه، فأجبرني على شربه عنوة حتى تقيأت،

وعندئذ تركني، ثم جاء أشخاص كثيرون وأخذوا يستجوبوني في الوقت نفسه. وقالوا لي: لوكنت شريفة ما جردناك من ملابسك وتركناك بالسروال الداخلي. ثم أحضروا زجاجة وعصا، وأمروني أن أخلع ملابسي، فقلت «لا». وعندئذ أخذوا يشدون سروالي لأسفل، فرحت أصرخ. وبعدها قالوا لي: «ارتدي ملابسك، وسنعود في غضون ١٥ دقيقة». وعندما عادوا أخبرتهم بكل ما أعرفه، وقلت: «لو كنت أعرف مكانه (زوجها) لأخبرتكم». وعندئذ جردوني من ملابسي بالقوة، وحاولوا أن ينزعوا سروالي الداخلي، وكان الرجال السبعة ينهالون بالشتائم عليَّ، حتى خارت قواي وأغمي علي، فتركوني في أثناء الليل. لقد فكرت في الانتحار. وفي ٩ من سبتمبر/ أيلول أفرجوا عني.

وقد غادرت تلك السيدة تونس فيما بعد.

وليس مثل هذه النصوص من المنظمات الدولية المتعلقة بما يمارس في تونس من التنكيل والتعذيب، والممتدة على مدى أكثر من عشر سنوات إلا شاهدا على إحدى الثمار المرة للعلمانية المتطرفة في هذا البلد الإسلامي.

الوضع الاقتصادي التونسي:

ضخمت الدعايات المكثفة صورة الوضع الاقتصادي في تونس، وما وصل إليه من تحسن، وخصوصا في بعض القطاعات، مثل السياحة، ومقارنة بحال بعض الأقطار المجاورة، مثل الجزائر نظرا إلى وضعها الخاص، واستفادة من الحصار المضروب على ليبيا، نتيجة لقضية «لوكربي»، وقد استغلته تونس استغلالا أزعج الإخوة في الجماهيرية الليبية.

وقد استفادت السلطة التونسية من شهادة بعض المؤسسات الدولية ـ مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ـ لما حققته من إنجازات، وما يدل على ذلك من مؤشرات.

هذه الشهادات وهذه المؤشرات، ساهمت في ترويج صورة غير عادية عن الحالة التونسية في المجال الاقتصادي، استطاعت السلطة من خلالها أن تغطي على ما

تمارسه من انتهاكات واسعة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وتسويغ ذلك بالضريبة اللازمة والمقبولة لتحقيق النجاح الاقتصادي.

لكن ذلك لم يمنع الكثير من المحللين والدارسين للاقتصاد التونسي من مناهضة هذه الصورة والمبالغة في تدعيمها. فقد أبرزت هذه الدراسات حقيقة الأزمة البنيوية وخطورة الاختلالات الهيكلية الملازمة للاقتصاد والتي لم تقدر سياسات الإصلاح الهيكلي والدعم الخارجي على تحجيمها أو التخفيف من حدتها. فإلى جانب نقاط القوة المذكورة، تشير هذه الدراسات إلى نقاط ضعف حقيقية.

المصاعب الاقتصادية الراهنة:

ينطوي الوضع الاقتصادي التونسي الراهن على جملة من المصاعب والمعضلات في مقدمتها:

ـ هشاشة النمو وتقلباته:

وهي ظاهرة سلبية مستلفتة للانتباه، لا تسمح بالارتياح إلى معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة. وتتمثل هذه الظاهرة في التقلبات الملحوظة لمعدلات النمو وارتباطها الوثيق بتقلبات الطبيعة (القطاع الزراعي) ومدى إقبال الأجانب على البلاد (القطاع السياحي).

ـ التبعية الغذائية:

وهي معضلة حقيقية لا تزال ترهق الاقتصاد، نظرًا لتزايد الحاجة إلى المواد الغذائية الأساسية التي يتم تأمينها عبر الاستيراد، وتراجع الإنتاج الزراعي مع تقلب العوامل الطبيعية

ـ إشكالية التمويل:

وهي إشكالية دائمة ملازمة للاقتصاد التونسي منذ عشرات السنين، وهي تعبر عن خلل هيكلي قائم بين الموارد الذاتية ومتطلبات التنمية. وللتخفيف من حدة هذه الأزمة، لم تجد الحكومة مخرجا سوى اللجوء إلى أيسر الحلول وأسرعها: الجباية الداخلية والاقتراض الخارجي.

فعلى صعيد الجباية، سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا ملوحظا في الأداءات والرسوم الجبائية كاستجابة طبيعية لشروط اتفاقات الشراكة (المشاركة). أما على صعيد الاقتراض، فقد تجاوزت الديون التونسية حد مبلغ ١٠ مليارات دولار وهو ما يعادل ٥٠في المائة من الناتج الداخلي. وهذا ما يفقد الاقتصاد الوطني مناعته الذاتية.

ـ تفاقم البطالة:

وهو ظاهرة معوقة للإصلاح الاقتصادي، ومعضلة أساسية من المعضلات ذات التأثير الخاص على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

فقد تجاوز صف العاطلين عن العمل نصف المليون من القوى العاملة، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى المقنعة التي لا تراعيها الأرقام الرسمية: مثل البطالة الريفية، البطالة النسائية، القطاع غير المنظم. . . إلخ. ومما يزيد من خطورة الأمر تسرب البطالة إلى فئات المتعلمين والإطارات العليا، مما دعم ظاهرة الهجرة السرية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

ـ التداين الفردي:

وهي ظاهرة حديثة من إفرازات سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي، تحول بموجبها المجتمع إلى رهينة للبنوك وشركات التسويق المحلية والأجنبية الوافدة، مما أدى إلى شيوع حالات الإفلاس الفردي، والعجز عن تسديد المستحقات للبضائع والمواد الاستهلاكية التي تم اقتناؤها عبر الاقتراض.

المصاعب الإضافية المنتظرة:

إلى جانب تلك المصاعب التي ترهق الدولة والأفراد، ينتظر الاقتصاد التونسي جملة من المصاعب الإضافية التي تحتمها التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

مخاطر الشراكة (المشاركة):

وتتمثل باختصار فيما يلي:

ـ تهديد الجهاز الصناعي برمته من جراء منافسة البضائع الأوربية، ورفع الحماية

عن المنتجات الوطنية تدريجيا بما يضعها أمام خطر الإفلاس، بما يعني ذلك من تعزيز جبهة البطالة بنصف مليون شخص هم مجموع الأفراد المشتغلين بهذا القطاع.

- ارتفاع الجباية والأداءات على الأفراد لسد الفجوة المالية المترتبة عن تخفيض الاستهلاك للمواطنين، ودفعهم إلى مزيد من التداين الشخصي.

- تراجع الاستثمار بسبب رفع الحماية المتصاعدة والزيادة في الضريبة على القيمة المضافة، وهو أمر له دلالاته بحسبان أهمية موضوع الاستثمار كمؤشر أساسي عن حالة الثقة المسبقة في الوضع الاقتصادي.

ـ تعزيز البطالة:

سبقت الإشارة إلى آثار الشراكة (المشاركة) على الصناعة المحلية التي تهدد جزءا كبيرا منها، وتقود إلى تسريح عدد أكبر من العمال والمشتغلين بهذا القطاع، وينسحب هذا الأمر على بنية القطاعات الإنتاجية برمتها بسبب نزوع الأفراد والمؤسسات إلى الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات لعدم القدرة على المنافسة [١].

ـ العولمة وتأثيرها من منظور اقتصادي:

وقد تحدث المحللون الاقتصاديون عن دور «العولمة» وما لها من تأثيرات على الاقتصاد التونسي، بعضها إيجابي، وهو ما يبرزه الإعلام التونسي، وبعضها سلبي، وهو الجانب الخطر من القضية.

ومن التأثيرات الإيجابية التي لا تنكر: تثبيت الانفتاح على العالم، وتحرير الاقتصاد ولا سيما في بعض القطاعات، مما قد يمهد إلى تحرير الاقتصاد بشكل فعلي من تحكم الدولة، كما هو الحال منذ عشرات السنين. ومن الآثار الإيجابية كذلك: تعزيز الاستثمار الخارجي، وتطوير المبادرة

---

(١) انظر: محمد النوري: بحث «الآثار الاجتماعية والسياسية للوضع الاقتصادي التونسي الراهن، مارس ١٩٩٩م».

الفردية، وتقوية الضغوط الخارجية، وتحجيم دور الدولة، وتحرير المجتمع من ضغط هيمنتها الشاملة القاهرة.

التأثيرات السلبية: ولكن بجوار هذه النواحي الإيجابية للعولمة، هناك تأثيرات سلبية، لابد أن نأخذها في الحسبان:

اقتصاديا: تثبيت الاختلالات الهيكلية على صعيد الإنتاج والتجارة الخارجية والاستهلاك:

هي أهم السلبيات التي تحمله العولمة إلى تونس. ذلك، أن الاقتصاد التونسي لن يوجه مع العولمة في اتجاه مصلحة البلد الحقيقية بقدر ماسيكون رهين السوق بما تحمله هذه السوق من إيجابيات وسلبيات. فالاستثمار الذي يحصل بمفعول العولمة سيستجيب حتمًا للضرورات التي لا تتناسب بالضرورة مع متطلبات التنمية في تونس. ويؤثر هذا بالنتيجة من جهة تعميق الاختلالات الهيكلية المشار إليها، وبخاصة على صعيد الإنتاج: عبر إنتاج مواد وخدمات مستجيبة لقانون السوق أكثر من استجابتها لحاجة المجتمع التونسي الفعلية، وكذلك على صعيد التجارة الخارجية واختلال التوازن بين الصادرات والواردات، مما سيزيد في حدة العجز ومزيد الاقتراض، وارتفاع نفقات الدولة تبعًا لذلك، وهي حلقة مفرغة معلومة عند سائر الاقتصاديين. كما أن اختلال التوازن يمكن أن يصيب كذلك مجال الاستهلاك. عبر خلق حاجات استهلاكية ثانوية ليست ذات بال ولا تسهم في توجيه الإنتاج نحو القطاعات الحيوية والإستراتيجية.

تهديد النسيج الصناعي والإنتاجي عموما:

وذلك عبر ما ستحدثه العولمة والانفتاح من تأثير سلبي على صعيد تهديد النسيج الصناعي والإنتاجي في البلاد عن طريق المنافسة غير المتكافئة بين الصناعات التونسية الصغيرة والمتوسطة وبين المنتجات الوافدة من البلدان الخارجية. ويتمثل التهديد في العجز عن المنافسة، وبالتالي غلق الشركات الضعيفة وتسريح العمال مع ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة قد تضع الانفتاح موضع سؤال عن أصله خاصة من طرف الرأسمالي المحلي.

تعزيز التبعية والارتهان للخارج: إن العولمة من شأنها مزيد التبعية والارتهان للخارج وبخاصة على المستوى الغذائي . فإذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية الزراعات التونسية ، فسيصبح من الصعب على الفلاحين التونسيين والصناعيين مواصلة الإنتاج إذا وقع إغراق السوق التونسية بمنتجات أجنبية أكثر جودة وأقل ثمنا .

وليس من شك حينئذ في أن تلك التبعية ستزيد من ارتهان القرار والشعب التونسي نفسه للخارج أكثر مما هو عليه الحال منذ بداية دولة الاستقلال .

اجتماعيا: تعزيز البطالة على إثر إغلاق المؤسسات:

إن البطالة اليوم تبلغ قرابة ٢٠ في المائة من اليد العاملة التونسية . وينتظر أن تزيد هذه النسبة أكثر فأكثر مع احتمال غلق مؤسسات تونسية بسبب المنافسة الخارجية . ومن آثار البطالة : دفع الآلاف من الشباب نحو الهجرة غير المعترف بها في اتجاه البلدان الأوربية أساسا . وهذا الأمر يثير حفيظة البلدان المعنية ، وتتواتر الأخبار بأن السلطات التونسية تتعامى عن حركة الشباب المهاجرين خاصة من ذوي المهارة المتوسطة أو المنعدمة الذين يئسوا من وجود شغل في تونس ، فاتجهوا صوب الشواطئ الإيطالية بحثا عن فرص للارتزاق . ومن المنتظر أن تسارع العولمة والانفتاح على الخارج في وتيرة هذه الحركة .

نمو الأنماط الاستهلاكية الهجينة: إن ظهور الأنماط الاستهلاكية الهجينة بسبب الانفتاح على الخارج سيؤدي على المدى البعيد إلى قتل الذاتية التونسية والشخصية الوطنية بسبب التطبع على عادات وتقاليد البلدان المهيمنة . وقد بدأت بعد كثير من الظواهر والسلوكات الاجتماعية التي تنبئ بأن الشعب التونسي له قابلية كبيرة لكثير من العادات والأنماط الاستهلاكية التي لا تتناسب تقاليده ولا إمكاناته ، ولعل هذا هو السبب الذي يكمن وراء كثرة التداين في العائلات التونسية اليوم ، حيث لا يستطيع أحد اليوم أن يعيش بدون تداين سواء من جهة المصارف الرسمية أو التداين العائلي الخاص . وعلى سبيل الذكر ، وردت أنباء عن اتساع المعاملات الربوية بين الأفراد دون المرور عبر المصارف الرسمية ، حيث أصبح من المقبول اليوم لدى بعض

الناس الإقراض بفائدة ربوية دون وازع. وليس هذا إلا نتيجة الأنماط الاستهلاكية الهجينة الوافدة مع موجة الانفتاح على العولمة.

سياسيا: تعاظم التدخل الخارجي:

التدخل الخارجي لم ينقطع منذ بداية دولة الاستقلال، غير أن وتيرته ازدادت وستزداد مع اتساع دائرة التأثير الخارجي عن طريق المصالح الاقتصادية خاصة. وللتدخل الخارجي سلبيات عديدة من أهمها: أن التغير السياسي لن يتم إلا بموافقة الجهات ذات التأثير في القرار الداخلي مما يتناقض بشكل صارخ مع ما تعلنه الدول الصناعية الكبرى من أن الانفتاح والشراكة والتعاون الاقتصادي سيتم بشرط تحقيق انفتاح سياسي واحترام متزايد لحقوق الإنسان [١].

بالقطع لم ينجحوا ولن ينجحوا:

هؤلاء العلمانيون المتغربون عن أمتهم، الذين أعلنوا «الحرب المنظمة» على الحركة الإسلامية، والصحوة الإسلامية، والفكرة الإسلامية، بل وعلى كل صوت للحرية مهما يكن مصدره، وتبنوا «فلسفة تجفيف المنابع» واقتلاع الجذور، واستعانوا بالقوى الصهيونية والصليبية في حربهم الضروس ـ كل وسيلة تبرر غايتهم، ولو كانت سفك الدم البريء، أو اغتصاب العرض الشريف، أو مصادرة المال الحلال، أو استحلال الكذب الصراح، أو استخدام أم الخبائث ـ الخمر ـ أو أبي الفواحش ـ الزنا ـ في تحقيق ما يريدون؛ فلم يعد لديهم دين يردع، ولا خوف يقمع، ولا حياء يمنع. وفي الحديث الصحيح: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ماشئت» متفق عليه.

هؤلاء العلمانيون الغلاة المتطرفون لن ينجحوا، ولن يفلحوا، ولن تربح تجارتهم، ولن تروج بضاعتهم؛ لأنها بضاعة مغشوشة، سرعان ما ينكشف غشها وبوارها.

سينتصر منطق الإسلام الحق ـ وإن لم تكن له جماعة تنطق باسمه، ولا صحيفة تعبر عنه، ولا منبر يسمع كلمته، ولا مدرسة تتحدث عنه. ومع هذا، أقول لهؤلاء

---

(١) من بحث الأستاذ محمد النوري، مارس عام ١٩٩٩م.

الجبناء المخذولين: إن الإسلام أعمق جذورا، وأقوى سلطانا، وأعز نفرا، وأكثر جندا، مما يظن الظانون. وإنه - برغم هذا التخطيط الماكر، والكيد المبيت - ستظل هناك ألسنة صدق، وأقلام حق، وأيدي عطاء، ومصابيح هداية، ومفاتيح خير، وجند دفاع عن الإسلام، يظهرهم الله من حيث لا يحتسب أحد، يحملون أمانة الكلمة، ويؤدون رسالة الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ﴾ (المدثر: ٣١).

ولقد جرب الاستعمار، وجرب ورثته وسدنته - على اختلاف الاتجاهات الليبرالية والثورية - الدخول في معركة مع الإسلام ودعاته، واستخدموا ما يحل وما لا يحل من أساليب البطش والإيذاء، فشربت سياطهم الدم، ونهشت كلابهم اللحم، ودقت آلات تعذيبهم العظم، وقتل من قتل، وشرد من شرد، ونكل بمن نكل، ولكن الله تعالى أخرج الحي من الميت، وأبرز من الأجيال التي ربوها في حضانتهم، وظنوا أنهم صنعوها على أعينهم، «جيل الصحوة» الذي شرق وغرب، وأثبت وجوده في عالم الفكر، وعالم الجهاد، وعالم الاقتصاد، وعالم الدعوة، وعالم السلوك. ولقد رأينا «بورقيبة» وما صنعه لتغيير طبيعة الشعب التونسي، بالتعليم والتثقيف وبالإعلام وبالتشريع، وبكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة - برغم طول عهده وتفرده بالتوجيه والتأثير - بمجرد أن أتيحت مساحة صغيرة من حرية الحركة، استطاع «الاتجاه الإسلامي» أن يكسب الشباب إلى صفه؛ وأن يزيح الأفكار المسمومة من رءوس شباب تونس، وأن يغدو صوت الإسلام مسموعا، ولواء القرآن مرفوعا، وأن يفرض هذا الاتجاه وجوده على الحياة الفكرية والسلوكية والسياسية في تونس؛ لأنه الاتجاه الوحيد المتناغم مع روحه، والمعبر عن ضمير الشعب، وعن عقيدته الإسلامية، وعن طموحاته إلى الأمن والسكينة والإخاء والحرية، غير مفصول عن أصوله وجذوره المرتبطة كل الارتباط بالإسلام.

لا أمل إذن في انتصار تيار التغريب العلماني على الإسلام، وإن استعان بالخبرات العالمية، والمكايد الصليبية، واليهودية والوثنية، المتربصة بالإسلام، وأنفق العشرات أو المئات من الملايين في معركته تلك، فهي معركة خاسرة في النهاية. ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ (الأنفال: ٣٦).

كل ما في الأمر أن المسيرة ستتعثر بعض الوقت، وأن الشهداء سيسقطون في سبيل الله، وأن السجون ستمتلئ بالشرفاء، وأن المؤمنين سيبتلون بالبأساء

والضراء، وأن المحن ستظل تصقل الناس، وتميز الخبيث من الطيب، ولكن القافلة لن تتوقف، والعمل لن ينقطع، والفجر لن يموت، وإن طال الليل، واحلولك الظلام. سنة الله التي لا تتخلف، مع الرسل والأنبياء وأصحاب الدعوات، وحملة الرسالات: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (١٤٠) وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٠، ١٤١). ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (البقرة: ٢١٤).

يستطيع هؤلاء أن ينجحوا في حالة واحدة: إذا حذفوا القرآن الكريم، فلم يعد تحفظه الصدور، ولا تتلوه الألسنة، ولا تحويه المصاحف. كيف، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

وحذفوا كذلك البخاري ومسلما وسائر كتب الحديث، دواوين السنة، وكتب السيرة والمغازي من علوم الأمة. وحذفوا أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وأبا عبيدة وخالدا وطارق بن زياد وصلاح الدين وقطز ومحمدا الفاتح وعبد القادر الجزائري وعمر المختار والخطابي وأمثالهم من ذاكرة الأمة.

وحذفوا أبا حنيفة ومالكا والشافعي وابن حنبل وزيد بن علي وجعفر الصادق وجابر بن زيد، وابن تيمية والغزالي وغيرهم، وغيرهم من عقل الأمة.

وحذفوا ابن عبد الوهاب، والسنوسي، والمهدي، والأفغاني، والكواكبي، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وابن باديس، وابن عاشور، والخضر حسين، وحسن البنا، والمودودي، وسيد قطب، والسباعي، والغزالي وغيرهم، وغيرهم من حياة الأمة

وحذفوا وحذفوا وحذفوا... إلى أن يحذفوا الأمة نفسها.

وهيهات! إن هذه الأمة لن تموت[1]؛ لأنها أمة الرسالة الخالدة، وإنها خاتمة الأمم التي تحمل خاتمة الشرائع لخاتم النبيين، فهي باقية حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

---

(١) انظر فصل: هذه الأمة لن تموت من كتابنا «من أجل صحوة راشدة» ط المكتب الإسلامي ببروت.

بيد أن مما يجب تأكيده هنا: أن هذا المناخ المشبع بروح العداء الأسود للإسلام، والضغط المكثف على علمائه ودعاته، والمقاومة المستميتة لصحوته، المستخفة بماضيه وحاضره ومستقبله. . . هذا المناخ المكفهر هو أعظم مولد للتطرف والعنف والإرهاب، والانفجارات المتنوعة الصور، المختلفة الأساليب، فإن العنف لا يثمر إلا عنفا مثله أو أشد منه، والضغط إذا زاد لا يولد إلا الانفجار. هذا قانون من قوانين الله في الخلق لا تمكن مقاومته.

ولا يكفي في إيقاف هذا الذي نسميه: التطرف أو العنف أو الإرهاب ـ أيا كان سببه، وأيا كان موقفنا منه ـ مجرد إصدار الفتاوى الرسمية، والدعايات الإعلامية، ونشر الكتب العلمانية، التي يضعون عليها ختم «التنويرية»! وإعلاء صوت التغريب واللادينية على صوت الإسلام الحق، بل هذا كله يزيد النار اشتعالا، ويدفع لها بالوقود بعد الوقود.

وإذا استمر هذا الوضع، فإن المعركة ستكبر وتطول؛ لأنها ستكون مع الأمة قاطبة، وستفقد الأنظمة أساس شرعيتها أمام شعوبها، وستتسع المقاومة لهذا الكفر البواح، حتى تمسي الأمة كلها «جماعة إسلامية!!» [1].

إسرائيل هي الرابح الأكبر من هذه المعركة:

وهنا سؤال يفرض نفسه، وهو: من الرابح الحقيقي من وراء هذه المعركة العلمانية التغريبية الشرسة ضد صحوة الإسلام ودعوته وحركته؟

بالتأكيد ليست هي أمة العرب ولا الإسلام، فإن الأمة لا تكسب باقتلاع جذورها، وتبديد طاقاتها، وتشتيت قواها الضاربة، وتمزيق شملها. إن أمتنا هي الخاسرة بلا مراء، من وراء هذا الصراع المر الذي يدار لحساب غيرها بيقين. إنها الخاسرة على كل صعيد: أخلاقي أو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي. وخسارتها لأسباب معلومة لا تحتاج إلى تفلسف:

---

(١) انظر: كتابنا «الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة» ص ١٧٨ ـ ١٨١. نشر مكتبة وهبة القاهرة.

١ـ لأنها إذا انفصمت عن دينها، تصبح أمة بلا جذور، وإن أي شجرة تفصل عن جذورها لا يمكن أن تعيش، ومن المؤكد أن جذور هذه الأمة في دينها.

٢ـ ولأنها إذا ضعف دينها، ووهن انتماؤها للإسلام، وتمسكها به، فقدت المفجر الأول لطاقاتها المكنونة، وقدراتها المختزنة. وقد عرفنا من قراءة التاريخ، واستقراء الواقع: أن الدين هو المحرك الأول لأمتنا، والقادر على بعثها من الهمود، وإخراجها من الجمود والخمود. والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصر.

٣ـ ومن ناحية أخرى، فإن الطاقات التي كان ينبغي أن توظف في سبيل البناء والتنمية والتقدم الحضاري، غدت توظف في الهدم لا البناء، وفي الإماتة لا الإحياء، وفي التفريق لا الجمع، وتغليب فئة على أخرى، أو معسكر على آخر. بل في تغليب الأقلية المغتربة على جمهور الأمة، وبهذا تتبدد الطاقات، وتهدر الإمكانات. بل تعمل في الطريق المضاد للأهداف الحقيقية للأمة.

٤ ـ وبعد ذلك كله، فإن هذا الصراع المستمر بين عقيدة الأمة ومواريثها الدينية والثقافية ـ التي تَعُدُّها جوهر حياتها، ومسوِّغ وجودها وبقائها ـ وبين القيم والمفاهيم الدخيلة عليها، لن يدع سفينتها ترسو على بر الأمان، بل ستظل تتأرجح وتضطرب أمام عصف الريح، وهيجان الموج، ومعاكسة التيار، مما يعرضها لأخطار لا يعلم عواقبها إلا الله.

القضية في غاية الخطورة

إن القضية خطيرة والله، بل هي في غاية الخطورة، إذا تمت على ما أراد الذين خططوا لها، أو بقيت مصدرا للاستنزاف الدائم. فهل من فئة من العقلاء تتنادى بتدارك الأمر، وتفادي الخطر، وإطفاء الشرر، قبل أن يفلت الزمام، ويعز الخلاص؟

أرى خلل الرماد وميض نار ... ويوشك أن يكون لها ضرام
لئن لم يطفها عقلاء قوم ... يكون وقودها جثث وهام
فإن النار بالعودين تذكى ... وإن الحرب أولها كلام

إن الرابح الحقيقي من وراء هذا الجذب والشد، والجزر والمد، هو القوى المعادية لأمتنا، التي تحركها الأحقاد القديمة، والأطماع الجديدة، والمخاوف الدائمة، من ظهور الإسلام مرة أخرى، في صورة أمة تملك القوة البشرية، والقوة المادية، والقوة الروحية، والموقع الجغرافي، والبعد التاريخي، والعمق الحضاري، ولديها من الحوافز ما ليس لدى أمة أخرى، وعندها ما تقدمه للبشرية الحائرة من كلمات الله، وهداية السماء.

وفي مقدمة هذه القوى: «إسرائيل» التي ستقر عينا، وتطيب نفسا، بما يجري بجوارها، من عزل الإسلام عن زمام القيادة، وتنحيته عن التوجيه والتأثير، والتجميع والتجنيد، في حين تحرك هي شعبها باسم الدين، وتجمعهم على التوراة. وبهذا يدخلون المعركة معنا مسلحين ونحن عزل، ومعهم من الأسلحة الضاربة ما ليس معنا: معهم اليهودية، وليس معنا الإسلام! معهم التوراة وليس معنا القرآن، ويتنادون باسم موسى، ولا نتنادى باسم محمد! ويقولون: الهيكل، ولا نقول: الأقصى! ويحترمون السبت، ولا نحترم الجمعة! فالدين عندهم شرف، وهو عندنا تهمة! ولا حول ولا قوة إلا بالله!

وإسرائيل اليوم في أسعد أوقاتها، فقد اتفقت مع الكثيرين ممن كانوا خصومها بالأمس القريب، على ضرب الصحوة الإسلامية. وغدت تعرض نفسها على كل القوى المعادية للإسلام لتتعاون معها على مواجهة «الأصولية الإسلامية» الناشزة[1]. هكذا وقفت مع الصليبية في الغرب، ومع الوثنية في الشرق، فهي عون للصربيين ضد أهل كوسوفا، كما كانت ضد أهل البوسنة والهرسك، وهي عون للهندوس ضد أهل جامو وكشمير[2].

إنني لم أفقد الأمل في العقلاء من حكامنا: أن يثوبوا إلى رشدهم، ويرجعوا إلى أحضان أمتهم، ويعرفوا مكايد أعدائهم، ويعلموا أن الدهر قلب، والدنيا دول، وأن دوام الحال من المحال، وأن ملكهم زائل، وأنهم سيقفون أمام الله موقفا عسيرا، يحاسبون فيه على ما قدمت أيديهم، وعليهم أن يحضروا للسؤال جوابا.

---

(١) وقد برز هذا بوضوح أكثر وأصرح بعد الاتفاق المشئوم المسمى: اتفاق أوسلو.

(٢) انظر: كتابنا «الثقافة العربية الإسلامية» ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

حتمية فشل العلمانية:

لقد فشلت العلمانية التونسية بخاصة ـ والعربية بعامة ـ كما فشلت العلمانية التركية، ولم تستطع كلتاهما أن تجمع كلمة شعوبها على غاية واحدة، ومنهج واحد، وأن تفجر الطاقات الكامنة في هذه الشعوب، وتنطلق بها نحو آفاق أوسع، وآمال أكبر. وما ذلك إلا لأن العلمانية في ديارنا الإسلامية سير في الطريق الغلط، الذي لا يمكن أن يوصل إلى الهدف المنشود، وإن طال المشوار.

وقد بينا عند ردنا على من قالوا: إن العلمانية هي الطريق المضمون للتنمية والتقدم: أن هذه الدعوى كاذبة ومردودة من أساسها. وبينا أن استيراد المذاهب والفلسفات الكلية ـ لنا نحن المسلمين ـ لا يؤدي إلى نماء ولا تقدم. ونؤكد ذلك هنا بأننا نستورد ما لا يجوز استيراده، وما لا حاجة إليه أصلا؛ لأن عندنا ما يغني عنه، بل هو أفضل منه.

في ضوء علم الأخلاق، لا يجوز للغني أن يتسول من غيره، فهذه رذيلة ترفضها القيم الأخلاقية، وتعاقب عليها القوانين التشريعية. ومن هنا لا يجوز لنا أن نتسول نظاما جاهزا من أرض غير أرضنا، وقوم غير قومنا، وحضارة غير حضارتنا، ونحن أغنياء بما لدينا من عقيدة وشريعة، وتراث وحضارة.

وفي ضوء علم الاقتصاد «لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة وله رصيد مذخور، قبل أن يراجع رصيده، فيرى إن كان فيه غناء، ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد، قبل أن تراجع خزائنها، رتنظر في خاماتها ومقدراتها كذلك. . . أفلا يقوم رصيد الروح، وزاد الفكر، ووراثات القلب والضمير، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس؟!»[1]. لهذا كان استيراد السلع العقائدية، والنظم الأجنبية، مع وجود «مخزننا الوطني» المليء بخيراتنا الوفيرة، إذا تكلمنا بلغة الاقتصاد والتجارة ـ وهو الإسلام ـ خطأ مؤكدا لاريب فيه.

إن العقائد الاجتماعية، والمذاهب الأيديولوجية الفكرية، لا تفرض على الناس من فوق، بحق القوة، بل الناس الذين يؤمنون بها هم الذين يفرضونها على أنفسهم بقوة الحق. ومن هنا فشلت العلمانية الاشتراكية الثورية التي فرضتها الانقلابات

---

(١) العدالة الاجتماعية في الإسلام ص ٣.

العسكرية بقوة الدبابات والمدرعات، كما فشلت العلمانية الليبرالية الديمقراطية، التي فرضها الاستعمار أولا بقوة سلطانه، وسلطان قوته، ثم فرضتها الحكومات الوطنية من بعده «بالفرمانات» الرسمية والمراسيم الملكية!

خطأ جر إلى كل الأخطاء بعده:

لقد أخطأ العلمانيون العرب الاتجاه في مسيراتهم، سواء كانوا يمينيين أم يساريين، ليبراليين أم اشتراكيين، كما أخطأ الأتراك من قبل. وخطأ الاتجاه يعني أن كل المشروعات والتحركات والأعمال لا تؤتي أكلها، ولا تعطي ثمرتها المرجوة.

إن الخطأ في الاتجاه، أشبه بمن يريد الوصول إلى بلد في الشرق، فسار في اتجاه الغرب، فهذا مهما يطل سيره فلن يصل إلى الهدف، بل كلما طال مشواره، وزاد تعبه، ازداد بعدا عن الهدف. أو هو أشبه بمن يخطئ في اكتشاف الطريقة الصحيحة لحل مسألة حسابية. إنه قد يجمع ويطرح أو يضرب ويقسم بصورة سليمة، ولكن النتيجة ستكون خطأ حتما، وسيكون الخطأ في الغالب جسيما؛ لأن الخطوات كلها متشابكة، مترتب بعضها على بعض، فإذا بدأ الخطأ منذ الخطوة الأولى، لم يرج الصواب بعد ذلك في سائر خطوات الحل، ولا في النتيجة النهائية أبدا.

المجتمع الإسلامي لا يدع إسلامه للعلمانية:

لقد أخطأ العلمانيون العرب الأتراك أساسا في استيراد الفلسفة العلمانية الدخيلة، ليبنوا على أساسها حياة مجتمع مؤمن بالإسلام، فلهذا لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم هم أنفسهم، ولا في تحقيق أهداف الأمة، وكان الفشل الدائم حليفهم؛ لأنهم بالعلمانية جردوا الأمة من أمضى أسلحتها، وهو الدين الذي تؤمن به، وتَعُدُّه أساس وجودها، وجوهر حياتها، وهو العامل القادر على تعبئة قواها، وحشد طاقاتها المادية والمعنوية.

أرادوا أن يصبوا في عروق الأمة العربية المسلمة: دماءً أجنبية غريبة، بحجة التطعيم والتلقيح، ونسوا أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال البسيط: هل هذه الدماء الأجنبية موافقة لفصيلة الدم العربي المسلم أو مخالفة له؟! بل نسوا أن

يسألوا أنفسهم سؤالا سابقا على ذلك، هو: هل الأمة في حاجة أصلا إلى هذا الدم أو لا؟!

لقد أخفقت أيديولوجيتهم وحق لها أن تخفق، وفشل نظامهم وكان حتميًّا أن يفشل. فمحال أن تنجح أيديولوجية أو نظام يفرض على أمة تعتقد - بحكم تعاليم دينها - أنها تمتلك أمثل فلسفة لتفسير الوجود، وأكمل نظام لتوجيه الحياة، وأعدل شريعة لتسيير المجتمع.

محال أن تنجح هذه الأيديولوجية أو ذاك النظام المستورد، إلا إذا أخلت الأمة بالتزامها بدينها، ونقضت - جهرة - عهدها مع ربها، ورضيت لنفسها، الكفر بالدين، والهوان في التاريخ، والعيش على التسول المقبوح! ولو أن الأمة فعلت ذلك ورضيت أن تعيش في الحياة ذنبا لا رأسا؛ لكان هذا هو أول الخسران والضياع[1].

وأمتنا لن تخون دينها الحق، ولن تتنكر لتراثها الحي، وحضارتها المثلى، ولن تدع حقها لباطل غيرها، ولن تستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (التوبة: ٣٢).

(١) انظر كتابنا «الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا» ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

خـــاتــمــة

أهم ما كشفته لنا هذه الدراسة: أن «العلمانية» جسم غريب دخيل على كيان أمتنا العربية والمسلمة، ولهذا ترفضه خلاياها الحية رفضا حاسما، ولا تقبله بحال من الأحوال؛ إلا باستعمال «مضادات» تضعف مقاومتها، وتهد من قوتها، وتوهي من حيوتها ونشاطها.

وهذا أمر منطقي وطبيعي، فهذه العلمانية نشأت في أرض غير أرضنا، لقوم غير قومنا، في ظروف غير ظروفنا، لتعالج أمراضا ليست عندنا. فمن الظلم لأمتنا أن نفرض عليها ما لا تحتاج إليه، وما ينافي طبيعتها، بل يعود عليها بأبلغ الضرر، وأعظم الخطر.

إن هذه «العلمانية» المولدة غير شرعية في أوطاننا. إنها «بنت حرام» ليست بنت شرقنا المسلم، بل هي بنت الغرب المسيحي، ووليدة ظروفه وأوضاعه وصراعه التاريخي مع الكنيسة ورجالها.

لقد كانت «ردة فعل» لطغيان الكنيسة الغربية في العصور الوسطى الأوربية، على الإنسان وحريته، وعقله وإرادته ووجدانه. وحقوقه عامة. لقد اتسمت الكنيسة في تلك العصور بالظلم والظلام، وتسلطها على الضمائر، ومحاسبتها على السرائر وتجميدها للعلم، وإرهابها للفكر، ووقوفها ضد الإبداع والابتكار، واضطهادها الوحشي للعلماء والمفكرين والمبدعين. كل ذلك وقع باسم الدين، وباسم الله، وباسم المسيح، والإنجيل، والكتاب المقدس.

كان الإنسان في ذلك المجتمع الطبقي الإقطاعي الكهنوتي، شيئًا تافهًا ضائعًا، لا قيمة له، ولا كرامة له، ولا حرية له، لا أمام الكاهن، ولا أمام الملك، ولا أمام الإقطاعي.

فلما أفل نجم الكنيسة، وبزغ عصر «التنوير» حين مس الغرب المسيحي قبس من الشرق المسلم، عن طريق احتكاكه به في الأندلس، وفي صقلية، وفي الحروب الصليبية وغيرها، بدأ الفكر الأوربي يتخذ اتجاها آخر لم تعد السيادة فيه «للنص» المقدس، بل «للعقل» الحر. ولم يعد صاحب الكلمة هو الكاهن أو القسيس، بل العالم أو المفكر. ومن هنا ظهرت «العقلانية». وفر المجتمع الغربي من الدين، كما يفر السجين إلى الفضاء الطليق. وكان فراره من «سجن الدين» إلى «باحة العلم». فالعلم عنده مقابل للدين، و«العلمانية» ـ وهي لفظة منسوبة إلى العلم على غير قياس ـ تعني في الغرب «اللادينية» بناء على هذا الأساس. والحقيقة أنه لم يفر من «الله» وإنما هرب من «الكنيسة».

كانت ردة الفعل الأولى للانتصار على الكنيسة «رفض الدين»، و«الإيمان بالعلم»، بديلا عنه، ورؤية السيادة للعقل البشري لا للوحي الإلهي.

هذه الأوضاع لم تكن عندنا ـ نحن العرب والمسلمين ـ وإن كان عندنا تخلف نعاني منه، وفساد نشكو من استشرائه، وكنا في حاجة إلى ما يخرجنا من سجن التخلف إلى باحة التقدم، ومن حال الفساد إلى حال الصلاح، وذلك بإيقاظ عقول الأمة، حتى تتهيأ للتقدم، وإحياء ضمائرها، حتى تتهيأ للصلاح. وهذا هو عمل المجددين والمفكرين، والدعاة والمربين.

وهذا ما عني به رجال الإصلاح والتجديد في الأمة في العصر الحديث، ابتداء من ابن عبد الوهاب إلى حسن البنا ومن بعده، وإن كان كل واحد، أو كل مدرسة اتخذت طريقا في الإصلاح وفق رؤيتها وظروفها ومؤثرات مكانها وزمانها. كما ركزت على جانب معين من الأهداف جعلته محور نشاطها.

ركزت المدرسة السلفية ـ الممثلة في ابن عبد الوهاب ومن تأثر به مثل السنوسي، وكذلك المهدي ـ في العودة بالناس إلى الجذور، إلى عهد السلف في إيمانهم وسلوكهم، والدعوة إلى تطهير العقيدة من الشرك والخرافة، والعبادة من البدع، والحياة من النفاق. وركزت مدرسة الأفغاني ومن تأثر بها مثل الكواكي ومحمد عبده ورشيد رضا وعبد الحميد بن باديس ـ في الدعوة

إلى التحرير : تحرير الأوطان من الاستعمار، وتحرير الشعوب من الاستبداد، وتحرير العقول من التقليد [1] .

وركزت مدرسة حسن البنا [2] ، وأبي الأعلى المودودي على التجديد الإسلامي الشامل، والإحياء الإيماني المتكامل، برغم ما بينهما مكانا، فالبنا في مصر، والمودودي في الهند، وبرغم اختلاف أدبيات الحركتين إلى حد ما، لاختلاف مشرب كل من المؤسسين. فمشرب البنا أقرب إلى الروحانية، ومشرب المودودي أقرب إلى العقلانية. والبنا مرب أولاً ومفكر ثانيًا، والمودودي مفكر أولاً ومرب ثانيًا. وتوجه البنا إلى الجماهير أولاً وإلى النخبة ثانيًا، وتوجه المودودي إلى النخبة أولاً وإلى الجماهير ثانيا، أو عند الحاجة.

على كل حال، هذه الاتجاهات والحركات التجديدية الإصلاحية كلها على تفاوت ما بينها: كانت تريد إصلاح الأمة من داخلها، وعلاج أدوائها من صيدليتها الذاتية، لا بدواء مستورد لها من خارجها، ولا بوصفات من عند خصومها وأعداء رسالتها.

وكان لهؤلاء الفضل الأول في إيقاظ الأمة من نومها الطويل، وفي تخليصها من قيدها الثقيل: قيد الجمود والتقليد، وفي تهيئة عقولها وقلوبها للجد والكفاح والبذل والتضحية، لتحرير الأمة والرقي بها، حتى تتبوأ مكانها بين الأمم، كما أراد الله لها أن تكون، لا كما أراد الاستعمار أن تكون.

النكسة الخطيرة:

ولكن النكسة الخطيرة حدثت حين قاد زمام الأمة من لم يعرفوا حقيقتها وهويتها، ولم يقرءوا تاريخها وتراثها، ولم يفتحوا أعين بصائرهم على حضارتها وأمجادها؛ لأنهم ربوا في غير مدارسها، ونشئوا على غير ما تحب، وصُنعوا على عين أعدائها، فساروا بها في غير دربها، وغربوا بها حيث لن تشرق، وجهدوا أن يغيروها تغييراً جذريا، بتغيير أهدافها، وتغيير مناهجها، وتغيير إيمانها، وتغيير

---

(١) انظر الجزء الثالث من كتاب الشهود الحضاري للدكتور عبد المجيد النجار.

(٢) انظر كتابنا: الإخوان المسلمون ٧٠ عاما في الدعوة والتربية والجهاد، الباب الأول، نشر مكتبة وهبة.

سلوكها، وذلك بتغيير عقلها الذي يعي وينقد، وضميرها الذي يحس ويشعر، ومسخها إلى أمة أخرى، غير أمة القرآن، أمة محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ أمة التوحيد والرسالة وعمل الصالحات.

اتجه هؤلاء المبدلون الماسخون إلى الغرب لاستيراد المذاهب والأفكار و«الأيديولوجيات»، وكان في طليعة ما استوردوه من هناك «العلمانية» التي تقوم فكرتها على أساس عزل الدين عن حياة المجتمع، وبعبارة أخرى: عزل الله ـ جل جلاله ـ عن الحكم في خلقه. كان الخطأ الأول لهؤلاء: أنهم أكرهوا الأمة على غير ما تريد، وأنهم ساقوها ـ كما تساق البهيمة بالسوط ـ في طريق غير طريقها، لغاية غير غايتها، وأنهم ضيعوا جهود الأمة وثرواتها وطاقاتها سدى، في غير ما ينفعها ويرفعها، ويمضي بها إلى الأمام لا إلى الخلف، صاعدة لا هابطة، متبوعة لا تابعة.

كان كل همهم أن تكون بلادهم قطعة من أوربا، أي أن يقلدوا لا أن يستغلوا، أن يكونوا ذيولا لا رؤساء.

الشروط الأساسية الضرورية لنمو الأمم:

قد أغفل هؤلاء ما لا يجوز أن يغفل أبدا، وهو الشروط اللازمة لنمو الأمم نموا متكاملا، وتقدمها تقدمًا حقيقيا لا صوريا. إن النمو الاقتصادي، والتطور العمراني، والتقدم الصناعي والتكنولوجي، وما شابهها، ليس مما يتم بقرارت تتخذ، وأوامر تصدر، وبيانات تنشر. إنما تتم هذه كلها في مناخ فكري وأخلاقي ملائم، وفي جو سياسي مناسب. وفي ظل شروط خاصة، يبنى في ظلها الإنسان المؤمن الحر، صاحب العقل والضمير، ذو الإرادة والأمل والطموح، القادر على البناء والعمل والإتقان، الذي يفكر في العطاء لأمته لا الأخذ، وفي التضحية لا الاستفادة. هذا الإنسان هو غاية التنمية، وهو أيضا وسيلتها وصانعها. إن الأمة التي تريد أن تتطور من الجمود إلى النمو، ومن التخلف إلى التقدم، ومن الركود إلى الازدهار، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج، ومن الاستيراد إلى الاكتفاء، ومن التبعية إلى الاستقلال ـ هذه الأمة لابد لها من مناخ فكري ونفسي، ومن جو إيجابي تتوافر فيه الشروط التالية:

١ ـ أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير، تؤمن به وتعمل على تحقيقه، وتضاعف جهدها في سبيله، وتعبئ أبناءها للنهوض. وليس في التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيرًا في حياة الأمم من الرسالات الربانية، والأهداف الدينية، فإنها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها، ويبعث هممها، ويقوي سواعدها، حتى إنها لتستعذب العذاب، وتستهين بالصعاب، من أجل هدفها. لهذا كان «الإيمان» الصادق من أقوى الدوافع ـ بل أقواها ـ على زيادة الإنتاج، وتحسينه، وصيانته من عوامل التخريب والتعطيل [1].

ولقد جربنا في تاريخنا ماذا صنع الإيمان بالصحابة وأجيال المسلمين الأولى، فتخطوا كل العقبات، وصنعوا ما يشبه المستحيلات، وانتصروا على أكبر وأعتى الإمبراطوريات، وأقاموا حضارة ربانية إنسانية أخلاقية عالمية، مزجت الروح بالمادة، وربطت الأرض بالسماء، وجمعت بين العقل والقلب، وبين العلم والإيمان، وبين الدنيا والآخرة، وبين التمدن والأخلاق.

ورأينا في عصرنا مثالاً ظاهرًا لأعيننا لما يصنعه الدين بالناس، يتمثل في خصومنا اليهود، كيف استطاعوا ـ بعد أن كانوا مشردين مقطعين في الأرض ـ باسم «التوراة» ونبوءاتها، وأحلامهم الدينية حول «أرض الميعاد» و«ملك إسرائيل» أن يصنعوا العجائب، ويحولوا الصحراء إلى جنان. ولقد قال «بن جوريون» بحق: إن اليهود لم يصنعوا «السبت» ولكن «السبت» هو الذي صنع اليهود.

أما نحن فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرهًا، عن رسالتها التاريخية ـ التي لا تؤمن برسالة غيرها ـ وهي الإسلام، لنغلفها بخيالات وأوهام، محاولين أن نغير طبيعتها، ونلوي زمامها عن وجهتها، ونهدم إيمانها العريق، لنبني على أنقاضه إيمانا وضعيا، علمانيا لا دينيا. إيمانا بغير وحي ولا كتاب ولا نبي، ولا أن نثبت الجديد... فلا نجني إلا البلبلة والتمزق والصراع، داخل نفس الفرد، وداخل فئات المجتمع.

إن الذي يعمل لرسالة وهدف يؤمن به: يشعر في أعماقه أنه يعمل لنفسه،

---

(١) راجع كتابنا: «الإيمان والحياة»، فصل الإيمان والإنتاج.

لذاته، لما يقتنع في داخله بصحته وضرورته، فلهذا يتعب ويعرق ويضحي ويبذل، في غير كلل ولا توقف، بخلاف من يعمل بغير هدف، أو يعمل لهدف صغير. أو يعمل للغير لا لنفسه.

في الحكايات: أن صياداً أطلق كلبه وراء ظبي ليصيده، فعدا الكلب خلفه حتى كل وتعب، ولم يلحقه، فالتفت إليه الظبي وقال له: أتدري لم لم تلحقني؟ لأنك تعدو لصاحبك، أما أنا فأعدو لنفسي.

٢ ـ ثم إن النمو والتقدم والإنتاج لا تتحقق بالفعل إلا في ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل: الأمانة والصدق، والإخلاص والإتقان، والصبر والجد، والاستقامة والعفة عن الحرام، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقديم الكفء: ولو لم يكن وليّاً ونصيرا... إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية، التي هي من ثمرات الإيمان الصحيح. فليس بالذكاء وحده، ولا بالعلم وحده، ولا برأس المال وحده، تتقدم الأمم ما لم يكن لديها رصيد كاف من الأخلاق، يدفعها إلى الخير، ويزعها عن الشر.

الأخلاق هي التي تجعل من الذكاء «علما»، وتحول «المواهب الكامنة» في الأفراد والشعوب إلى «طاقات منتجة»، و «قوى محركة». والأمم بغير أخلاق يتبدد ذكاؤها، وتتبدد جهودها، وتتبدد مواهب أبنائها، كما تتبدد مواردها، وتتعطل طاقاتها.

ورحم الله شوقي حين قال:

وليس بعامر بنيان قوم ... إذا أخلاقهم كانت خرابا

الأمم ذات الأخلاق هي التي تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها، وتستطيع أن تجند علمهم لنهضتها ورقيها، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم وطاقاتهم لرفعة شأنها.

ليست اليابان أذكى أمم الشرق، ولكنها بفضائلها الأصلية، استخدمت ذكاء أبنائها، لتنشئ به علما و «تكنولوجيا»، وسخرت هذا العلم لتنشئ به صناعة راقية متقنة، نافست بها أوربا وأمريكا، وربما تفوقت عليهما.

أما حين تشيع رذائل الأنانية والكذب، والغش والانحراف، والهزل والعبث،

والمجون والميوعة، وإيثار المنفعة الخاصة، واتباع الهوى والشهوات، فهيهات أن ينفع الأمة ذكاء ولا علم ولا مال.

وفي أمتنا أثبت لنا التاريخ، كما أثبت لنا الواقع: أن الأخلاق لا يصنعها شيء مثل الدين. فما بالك بأن تفرغ عمداً من الدين؟

٣ ـ وشيء ثالث لابد منه مع الأخلاق هو أن تسود العدالة، فالمجتمع المتظالم الذي يقدم فيه المنافق المتلون على القوي الأمين، لا يتقدم أبدا. فإن الكفء الذي يرى نفسه مؤخرا عن مكانه، ولا يعطى حقه، على حين يأخذ الموالون والمحاسيب ما لا يستحقون ـ هذا الكفء إما أن يتباطأ ويهمل، وإما أن يهاجر، على الرغم من حبه لوطنه.

أعرف كثيرا من الشباب النابهين الذين درسوا في الخارج، وحازوا أرقى الشهادات في فروع شتى من العلم، ثم عادوا ليخدموا أوطانهم، رافضين وظائف مغرية عرضت عليهم في الخارج، ولكنهم للأسف خابت آمالهم في وطنهم، فظلموا حقهم، ووضعوا في غير موضعهم، وأهدرت مكانتهم الأدبية والمادية. . . بينما رأوا غيرهم من «المهرجين» والمحسوبين يتقدمون عليهم. فلم تكد تمضي مدة حتى ولوا الفرار، وربحتهم أوطان أخرى، لا هي عربية ولا هي مسلمة، ولكنها تعرف كيف تؤتي كل ذي حق حقه، وكيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وكلنا يعلم أن هناك عشرات الألوف من «العقول المهاجرة» النابغة في مجالات العلوم والفنون والآداب، خسرتهم بلادهم، وكسبهم الآخرون.

٤ ـ ومثل العدل: الأمن والحرية. ذلك أن الخائف لا ينتج، وإذا أنتج فلا يحس. وكذلك الكره الذي لا يعمل إلا والسوط على رأسه، وغالبا ما تفر العناصر الخائفة مهاجرة، باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحريتها، أو تستطيع فيه تنمية أمولها. وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقة [(١)].

في أدبنا العربي قصة مشهورة لها مغزاها فيما نحن بصدده.

---

(١) انظر كتابنا: «الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا» ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢. طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، وكتابنا «الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي»، طبعة دار الشروق بالقاهرة ـ ص ١٠٠ ـ ١١٢.

إنها قصة عنترة العبسي، فقد كان عنترة محقوراً عند أبيه وقبيلته، لا لشيء إلا لسواد لونه، فوكل إليه أبوه رعاية الإبل، شأنه شأن عبيد أبيه، وعبيد القبيلة. وقد استغل الفتى مهنته في الرعى للتدرب على السلاح، والبراعة فيه. وفي بعض الأيام أغارت إحدى القبائل على بني عبس، وانهزمت القبيلة أمام المغيرين، الذين كادوا يصلون إلى نساء القبيلة، والفتى الأسود واقف يتفرج، لا يشارك ولا يتحمس، فنظر إليه أبوه وقال له: كر! فقال له في مرارة: يا أبت إن العبد لا يحسن الكر، وإنما يحسن الحلاب والصر. فقال له: كر وأنت حر. وهنا تجلت مواهب الفتى وقدراته، ووثب كالليث الهصور على المغيرين، يضرب بسيفه، ويطعن برمحه، ويرمي بخيله، ويجندل الأبطال أمامه، مما جعله حديث القبيلة، ثم أسطورة العرب بعد. إن كلمة تقدير وإحقاق للحق، أعادت للفتى المهضوم اعتباره، وردت إليه كرامته، وجعلت منه أحد أبطال العرب، بل أحد أساطيرهم في الشجاعة والفداء.

وقد تحدث عن قومه بني عبس وموقفهم منه في بعض شعره، حين قال:

قد كنت فيما مضى أرعى جمالهم   واليوم أحمى حماهم كلما نكبوا

واجب القوى الإسلامية:

والواجب على كل القوى الإسلامية: أن تتراص في جبهة واحدة في مواجهة العلمانية المستكبرة، وتعريفها للجماهير المسلمة، وبيان أخطارها على المجتمعات الإسلامية.

وعلى القوى الإسلامية أن تنسى الخلافات الجزئية فيما بين فصائلها بعضها وبعض، وألا تشغل نفسها بالمعارك الجانبية التي تلتهم جهودها، وأوقاتها، وتؤجج الصراع بينها في غير طائل، وألا تذكر هذا العدو الماكر الحاقد الذي يرفضها جميعا، ويدبر للقضاء عليها جميعا.

يجب أن تعبأ هذه القوى الإسلامية على اختلاف ألوانها ومستوياتها، وتخصصاتها: علمية ودعوية وتربوية وإعلامية واجتماعية وخيرية، وسياسية واقتصادية، وأن تتعاون فيما بينها على توعية المسلمين بالإسلام الصحيح، وتصحيح مفاهيم عنه، ورد شبهات المرتابين حوله، والدفاع عنه أمام أباطيل

المفترين عليه، واستخدام كل الأجهزة والأدوات التي تشرح الإسلام وتوصله للناس: مما يقرأ أو يسمع أو يشاهده في الكتاب والرسالة والنشرة والصحيفة والمجلة، مما يسمع في الإذاعة أو في شريط الكاسيت، ومما يشاهد في التلفاز وأشرطة الفيديو. ولا ننس استخدام هذه الشبكة الخطيرة، التي غزت العالم في السنوات الأخيرة وهي شبكة «الإنترنت». بالإضافة إلى استعمال الإذاعة والتلفاز، وخصوصا القنوات الفضائية بقدر الإمكان.

صحيح أن أهل العلمانية لديهم إمكانات أكبر من إمكاناتنا، وتساندهم قوى عالمية أكبر منا، ولكننا معنا الله الذي لا يغلب، والحق الذي لا يزهق، وفطرة الله في الناس، التي لا تصدأ، وإن صدأت فسرعان ما تجلي. ومعنا في ذلك سنن الله في خلقه، التي لا تتبدل ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً ﴾ (فاطر: ٤٣).

ولكن ينبغي أن نعترف بأن هناك ثغرات ونقاط ضعف في القوى الإسلامية، توهن من كيدها، وتضعف من تأثيرها، وتجرئ خصومها عليها. فعلينا ـ إن كنا واعين وصادقين مع رسالتنا وأنفسنا ـ أن نتغلب عليها.

ثغرات يجب أن تسد في القوى الإسلامية:

هذه الثغرات التي يشكو الدعاة والمفكرون المخلصون منها، تتمثل فيما يلي [١]:

أولاً: إن بعض القوى الإسلامية ـ أو المحسوبة على الإسلاميين ـ ينقصها الفهم الصحيح لحقيقة الإسلام، وشمول رسالته، وخصائص نظامه للحياة، وتصوره للوجود. وهي إنما تهتم بجانب واحد من الإسلام على حساب جوانب أخرى، وهي لا تستقي فهمها للإسلام من ينابيعه الصافية الأولى: الكتاب والسنة، كما فهمها الصحابة ومن تبعهم بإحسان من سلف هذه الأمة، بل تتلقى فهمها من الطوائف التي تنتسب إليها، دون نقد ولا تمحيص، وبخاصة أقوال المتأخرين من المؤلفين في عصور الابتداع والتقليد وانحطاط التفكير الإسلامي والسلوك الإسلامي.

---

(١) انظر: كتابنا الحلول المستوردة ص ٣٥٦ ـ ٣٥٨.

وثانيا: إن بعض هذه القوى شغلها الدفاع عن نفسها، والرد على خصومها التاريخيين والمعاصرين، وبأكثر مما شغلها الدفاع عن رسالة الإسلام، وأمة الإسلام وحكم الإسلام، ومصاير المسلمين، والرد على خصوم الإسلام الحاضرين، وأعدائه المتربصين به من كل جانب من صهيونيين وصليبيين وشيوعيين، ووثنيين، ومنافقين.

ولهذا تجد في بلد إسلامي صراعا بين المذهبيين واللا مذهبيين، وفي بلد ثان حربا بين السلفيين والصوفيين، وفي بلد آخر جدلا بين الحنفيين وأهل الحديث. . . إلى غير ذلك من الفرق والجماعات. في حين أن اللادينيين يحاربون جميعا. وإن تفاوتت درجة الحرب طبعا.

إن بعض هذه الطوائف ـ المنسوبة إلى الإسلام وثقافته ـ تؤثر تأييد الماركسيين، ومناصرة القوميين العلمانيين، على أن تقف في صف جماعة إسلامية خالصة الإسلام؛ لأنها تعارضها في فهم بعض القضايا الجزئية للعقيدة أو الشريعةالإسلامية.

وثالثا: إن بعض القوى الإسلامية مشغول ـ كل الشغل ـ بقضايا جزئية، أو قضايا فات أوانها، أو بمعارك جانبية أو وهمية، عن المعركة الكبرى، وعن القضية المصيرية الأولى.

إن بعض القوى الإسلامية استهلكها الجدل والتنازع حول مشكلة «خلق القرآن» أو «آيات الصفات وأحاديثها» أو «أفعال العباد» وما فيها من خلاف، وما شابهها. وآخرون شغلهم استنباط علوم الطب والفيزياء والفلك والذرة من القرآن الكريم. وغيرهم يرد على شبهات المعتزلة أو الجهمية أو الخوارج أو غيرهم من الفرق التي لم يعد لها وجود إلا في الكتب، ويدع شبهات الشيوعيين والمبشرين والمستشرقين، وتلاميذهم وعملائهم في بلاد المسلمين.

هذا مع أن المعركة الفكرية الأولى الآن هي معركة العقيدة الإسلامية: معركة «لا إله إلا الله محمد رسول الله». وقضية العرب والمسلمين الأولى الآن هي: هل يقادون بهداية الإسلام، ومنهجه الرحب، وشريعته السمحة، أو يقادون بمبادئ ومناهج وحلول مستوردة من الشرق أو الغرب؟ وكل تبديد للطاقات الإسلامية،

أو تحويل للقوى الإسلامية عن هذه القضية، وتلك المعركة، هو في الواقع إضعاف للإسلام في مجابهة أعدائه، وتفريق لجنوده حيث يجتمعون، وخيانة له وطعن في ظهره، حيث يجب أن يؤمن ويحمى.

رابعًا: إن القوى الإسلامية الواعية، التي فهمت الإسلام فهمًا صحيحًا، وآمنت به إيمانا عميقا، ووقفت حياتها وجهودها على نصرته والدعوة إليه ـ دعوة ودولة، عقيدة وشريعة، عبادة وقيادة، مصحفًا وسيفًا ـ تكالبت عليها كل القوى المعادية لحكم الإسلام، ولعودة نظامه إلى الحياة في الداخل والخارج، فلا تكاد هذه الطلائع الإسلامية الواعية المؤمنة تخرج من محنة، إلا لتدخل في أخرى، ولا تكاد تلتقط أنفاسها، حتى تدبر لها مكيدة، أو مؤامرة جديدة، بحيث لا تجد وقتا تفيق فيه من توالي الضربات الوحشية على رأسها، فضلاً عن حملات التشويش والتشويه والتنفير.

إن هذه الطلائع هي مبعث الأمل، في تغيير الأفهام السطحية والجزئية والتحريفية للإسلام، إلى فهم شامل صحيح لهذا الدين، وإلى وعي عميق لرسالته، يرد إليها فطرتها، ووضوحها وشمولها وصفاءها وتناسقها وتوازنها.

وهي أيضًا مناط الرجاء في مطاردة الفكر العلماني ـ الليبرالي والماركسي معًا ـ الذي عشش في كثير من الرءوس، وإعطائها فكرًا إسلاميًا نقيًا من الشوائب والزوائد والانحرافات.

ومهما يكن من المحن المتتابعة على هذه الطلائع، فواجبها أن تعمل ـ جهد طاقتها ـ على مجابهة الغزو الفكري، ومقاومة التوجه العلماني، ومطاردة الاستعمار الثقافي، وتفجير ينابيع التدين وتقديم الإيحابي، «الإسلام الكامل» صافيا للدارسين والراغبين، كما يقدم اللبن من فرث ودم، خالصا سائغا للشاربين.

الفهـرس

التطرف العلمانى

فى مواجهة الإسلام



إن أشرس معارك الإسلام الفكرية اليوم هي، معركته مع العلمانية والعلمانيين، سواء أكانت هذه العلمانية من النوع «الليبرالي» المحايد مع الدين، فلا يواليه ولا يعاديه، لا يقبله ولا يرفضه، أم كانت العلمانية من النوع المعاند للدين، الذي يقف منه موقف الرفض والعداء، كما هو شأن العلمانية الماركسية التي شاع في أدبياتها أن الدين ـ كل الدين ـ أفيون الشعوب.

وهذا بحث كتبته استجابة للأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تمثل فيه كل الدول الإسلامية.

وكنت مترددا في أول الأمر، فقد تناولت الموضوع في أكثر من كتاب لي، ولأن موضوع العلمانية من الأهمية، والخطر بحيث ينبغي أن يُتناول أكثر من مرة، حتى يتبين الحق من الباطل، ويهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيَّ عن بينة.. وقد ألقيت في بحثي الضوء الكاشف على العلمانية المتطرفة المعتدية المفترسة في بلدين إسلاميين ـ في الأصل ـ ويُحسبان على الليبرالية، وعلى بلاد «العالم الحر» تجسدت فيهما هذه العلمانية الشرسة. وهما: النموذج العلماني التركي، والنموذج العلماني التونسي.

ومع هذا، ستظل كلمة الإسلام هي العليا، وستظل راية الدعوة إليه مرفوعة، وستظل الشعوب الإسلامية، بفطرتها مع الإسلام، حتى يحقَّ الله الحق، ويبطل الباطل ولو كره المجرمون.

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨٠٢٦١٣ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)